د. فتحي عبد الفتاح

عالم متغير

بداية التاريخ والبحث عن موقع





د . فتحى عبد الفتاح

عالم متغير
بداية التاريخ والبحث عن موقع



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٣

تصميم الغلاف للفنان

محمود القاضي

الإخراج الفنى والتنفيذ :

صبرى عبد الواحد

مــدخــل

اتجهت الطموحات بعد انتهاء الحرب الباردة إلى الحلم ببناء مجتمع دولى أكثر عدالة وأوثق ترابطا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . . .

وكان شعار عالم متداخل ومتبادل المصالح يوحى بأننا بإزاء معادلة عالمية جديدة تتراجع فيها حدود الأيديولوجيات الصارمة ، العابسة والمتصارعة لصالح توليفات فكرية جديدة أكثر تسامحا وأكثر عدالة . .

وتصور البعض ، بسذاجة طبيعية أو مصطنعة أن تمحور القيادة العالمية حول قطب واحد ، أو حتى أقطاب متعددة من نفس الفصيلة والنوع ، قد يسهل الإدارة العالمية اقتصاديا وسياسيا ..

وأسفرت هذه الأحلام ، والتى يبدو أنها كانت نبيلة ومتفائلة أكثر مما يسمح به الواقع العالمى الجديد ، عن شعور لا يخلو من المرارة بالاحباط بقسوة ، حينما برزت فى أعقاب انتهاء الحرب البارده ثلاث منطلقات أو ركائز، تحاول أن تشكل فيما بينها إرهاصا لاتجاه فكرى يفرض نفسه ..

الركيزة الأولى هى تلك التى نادت بالانتصار الأبدى والحتمى لمفاهيم الليبرالية السياسية والاقتصادية ، وفقا للتطبيقات الأمريكية بشكل خاص ، تحت شعارات الديمقراطية والأسواق المفتوحة والقيم الثقافية الغربية ، والأمريكية تخصيصا ، قاد الكاتب الأمريكى الجنسية والیابانی الأصل فوكوياما هذا الاتجاه ، تسانده جوقة من الكتاب المرتبطين فى واقع الأمر بأجهزة القرار الأمريكى ، فى محاولة لإسدال ستار على التطور العالمى والقول بنهاية التاريخ . .

وقامت الركيزة الثانية ، وهى فى واقع الأمر عكملة للأولى ، على إعلان أن انتهاء الحرب الباردة ، يعنى نهاية لكل النظريات التى قامت على تصور اجتماعى اقتصادى سواء داخل التجمع القومى الواحد أو التجمع الدولى الأشمل (الأفكار الاشتراكية) وفى هذا الصدد أدينت كل المنطلقات التى تبحث عن صيغ العدالة الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها تعبيرا عن منطق العجز والكسل وعدم القدرة على مواكبة متطلبات العصر ..

أما الركيزة الثالثة لهذا الاتجاه ، فقد ركزت على ما يمكن اعتباره بالتطور العالمى المتعدد المراحل . وجوهر هذه الفكرة أن الشمال (الغنى والقادر) هو المنوط به مواصلة التقدم البشرى فى الانتاج والإبداع ، مع إمكانية لإلحاق بعض الجيوب الجنوبية بالركب فى مراحل تالية ، وإسقاط شبه كامل لأية إمكانية أو قدرة لدى الجنوب فى اللحاق بالتطور، الأمر الذى يعنى محاصرته واهماله ...

وقد انعكست هذه التوليفة الفكرية بركائزها الثلاث فى سيل من الكتابات والمؤلفات ، والتى اتخذ بعضها الشكل المباشر والفج مثل تلك التى نادت بضرورة محاصرة ومواجهة « الإسلام » كفكرة معاديه ومعوقة وغير متواكبة مع التطور « الغربى » !!

والحديث عن الخطر أو التحدى الذى تمثله « الكونفو شيوسية» على الفكر والقيم الغربية .. أو القول بأن انهيار النظم الشمولية فى الاتحاد السوفيتى السابق وشرق أوربا تعنى انهيارا أبديا لأية مقولات أو نظريات تبحث عن إرساء العدالة على الأرض ..

وفى كل الأحوال كان لمطلوب تدشين فكرة التفوق والتفرد الشمالى الغربى ..

ولكن رياح التغيير التى عصفت بمعادلة الحرب الباردة فى أشكالها القديمة ، واصلت انطلاقها لتعصف ـ وفى وتيرة أسرع ـ المقومات الثلاثة الأساسية التى حاول منظرو الانتصار الحتمى تدشينها وتأكيدها .

فقد شهدت السنوات اللاحقة لانتهاء الحرب الباردة ركودا غير مسبوق خيم على الاقتصاد العالمى خلال العامين الماضيين وخيم شبح الكساد الكبير على اقتصاديات العمالقة الثلاثة (أمريكا ـ اليابان ـ ألمانيا)

وتراجعت وبحدة نسب النمو فى الناتج القومى لتلك البلدان لتتراوح بين ١.٥ ٪ إلى صفر كما ازدادت نسب البطالة فى مجتمعات الشمال لتصل إلى نسب تتراوح بين ٨ إلى ١٠ ٪ .

ثم جاء الاتجاه إلى إقامة التجمعات الاقتصادية الكبيرة (السوق الأوربية ـ السوق الأمريكية ـ التجمع الآسيوى) ليؤكد مرة أخرى الصراع الاقتصادى المباشر ، كبديل مؤقت عن الصراع الأيديولوجى والفكرى الأشمل.

وأدى انفجار المناوشات التجارية وماتشى به من حروب تجارية طاحنة بين هذه التجمعات الاقتصادية والسكانية الكبيره إلى هدم الأسس الثلاثة والغير مقدسة للمبشرين الجدد والتى كانت تقوم على هارمونية الانتصار الأبدى ، والقيادة الواحدة المنفردة ، وحتمية التخلف الجنوبى .

وبدا واضحا أن افتقار العدالة الاجتماعية ، وتهميش الأسس الاقتصادية والاجتماعية لاجراء توازن ديمقراطى حقيقى فى العلاقات الدولية لن يؤدى إلا إلى انفجارات وحروب تجارية بين الكتل المتصارعة بنتائجه الوخيمة والمدمرة .

لقد كانت الحرب الباردة ، والتى كانت قائمة على انقسام العالم إلى معسكرين ، تشعل صراعات الأطراف التى كانت تلجأ إليها قوى المعسكرين لخلق مناطق نفوذ لها .

ولكن الحرب الباردة ، ظلت أيضا باردة بحكم التوازن النسبى فى القوى العسكرية للطرفين ، وكان عامل الردع النووى الذى يملكه طرفا المعادلة فى الحرب الباردة هو أحد الضمانات الأساسية لمنع نشوب حرب عالمية أخرى ، ولقد ظلت أوربا ولأول مرة فى تاريخها ، ولمدة تقرب من خمسين عاما بلا حروب أو نزاعات مسلحة كنتيجة لذلك .

كما كانت الصراعات الإقليمية ، والتى لم تكن بعيدة عن أيدى إحدى القوتين ، غير مسموح لها بأن تتجاوز « خطوطا حمراء » أدركها الطرفان جيدا وذلك حتى لا تتسع رقعتها فتتورط القوتان فى حرب شاملة . .

حدث هذا فى كوبا إبان أزمة الصواريخ المعروفة فى الستينات ، وحدث هذا من قبل فى الحرب الكورية بين الشمال والجنوب فى أوائل الخمسينات ، كما حدث فى مصر سنة ١٩٥٦ ، وحدث بعد ذلك فى أفغانستان وفيتنام ..

فعندما كان يتطور الموقف فى تلك الحروب الاقليمية ليصل إلى حافة الخطر ، يتدخل طرفا الحرب الباردة وتجرى تهدئة للنار المشتعلة والبحث عن مخرج ..

ولكن نيران الحروب التجارية الخطرة تنطلق بلا رادع ، وبلا حدود أو ضفاف ، وغالبا ماترتدى مسوحا قومية شوفينية أو ادعاءات عنصرية وعرقية وطائفية ..

فالصراع حول الأسواق الذى تفجرفى شكل حرب الحاصلات الزراعية بين دول السوق الأوربية وأمريكا ، رغم محاولات التهدئة ، قابل للانفجار دائما وفى قضايا أخرى .

كما تمثل مشاكل الخلل فى الموازين التجارية الأمريكية مع دولة مثل اليابان والمعركة التى تسعى إليها الولايات المتحدة من أجل فتح السوق الأسيوى (واليابانى بشكل خاص) أمام المنتجات الأمريكية والتقليل من السيطرة اليابانية على الأسواق العالمية ، مشاكل مرشحة لمسارات معقدة وخطرة ومنذرة . .

فالذى لا شك فيه أن العالم مقبل على أشكال جديدة وخطرة من الصراع ، فالحرب الباردة ، وبكل موبقاتها ، كانت حربا محكومة فى ظل وجود كتلتين لكل منهما ثقلها الاقتصادى ورادعها العسكرى المتوازن ..

ولكن الحروب التجارية وفتح الأسواق سواء بين دول الشمال الغنية نفسها ، أو بينها وبين دول الجنوب والتى مازالت تمثل حتى الأن المصدر الأساسى لأكثر من ٧٠٪ من المواد الخام وخاصة فى مجال الطاقة ، يمكن ان تتحول ، مع تداعيات المنافسات التجارية المحتومة إلى حرب ساخنة ومدمرة ، ولا يهم بعد ذلك الشعارات والمبررات التى ترفع سياسية كانت أم دينية أو حتى التستر وراء أهداف انسانية . .

ووسط كل هذا لابد من البحث عن اهتمـام ، ان لم تكن هموما عـربية ، مما يجرى .. بحثا عن موقع أو حتى مرفأ آمن ..

فـرياح التـغـيـير التى تهب على العـالم لن تتـسـامح أو تحنو على من يأخذون مـوقف المتـفرج اللاهى أو من يتـمتـعون بحـالة الرضـاء الغـبى عن الذات..

د / فتحى عبد الفتاح ــ القاهرة ــ ديسمبر سنة ١٩٩٢



الفصل الأول

الثابت والمتغير

- انحياز أو عدم انحياز .
- حقوق الإنسان وحقوق الوطن .
- الأمم المتحدة والدور الجديد .
- السيادة القومية والديمقراطية .
- البعد الاقتصادى للمسألة القومية .
- عالمان وليس عالما واحدا .
- النظام الجديد بين الشكل الأمريكى والمضمون الإنسانى
- الحرب التجارية .
- الثورة العلمية والعقد الاجتماعى .
- السياسة والفن والبحث عن علاقات جديدة .

انحياز أم عدم انحياز . . وإلى أين ؟!

لمن يشاء أن يتعامل فى السياسة بلغة الكاريكاتير يمكنة أن يضع صورة مؤتمر دول عدم الانحياز الذى انعقد فى أندونيسيا فى سبتمبر سنة ١٩٩٢ جنبا إلى جنب مع صورة الحروب والقتال الضارى الذى يجرى على أرض يوغوسلافيا بكل الأشكال العرقية والعنصرية والدينية اللامعقولة فى أحيان كثيرة ، فيوغوسلافيا كانت الموطن الأول لتأسيس دول عدم الانحياز (سنة ١٩٦١) كما كانت آخر موطن لمؤتمر الحركة الأخير (١٩٨٩). ومازالت وحتى مؤتمر أندونيسيا فى سبتمبر القادم هى المسئولة عن قيادة حركة عدم الانحياز . .

والصورة قد تبدو بالفعل ساخرة ومريرة بل وحزينة . .

وقد تدفع بعض المتشائمين وما أكثرهم إلى استغلال هذا الوضع الشكلى والمؤقت لإصدار الأحكام العامة والمتسرعة والقول بانهيار حركة عدم الانحياز وانتهائها ..

ولما كان الأمر فى السياسة أبعد وأعمق من التعامل معها بروح التشاؤم أو التفاؤل ، فإن علينا أن نعترف بأن حركة دول عدم الانحياز أو دول الجنوب أو الدول النامية أو دول العالم الثالث أو أيا كانت التسمية تواجة مأزقا حقيقيا ومنعطفا يمكن القول معه إنه فاصل ومحدد لحركتها ومسارها للسنوات الكثيرة القادمة .

وليس المهم هنا هو ما أسفر عنه المؤتمر والبيان الذى صدر ليتحدث عما يجرى فى يوغوسلافيا أو أفغانستان أو ليبيا وتعداد المشاكل الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية التى تعانى منها دول الحركة ، ولكن الأهم هو محاولة طرح السؤال المحدد والذى يجب ألا يكون حائرا ومترددا .. وهو ... وماذا بعد ؟ وإلى أين ؟!..

بمعنى أنه مطلوب وبعد مرور ٣٠ عاما على إنشاء حركة عدم الانحياز أن يكون هناك تصور واضح ، أو حتى خطوط عريضة لمستقبل الحركة ليس من قبيل سرد للتاريخ وتقييم له بل على أساس ترسم للمستقبل واستشراف لإمكاناته المتاحة ..

وهنا قد لا نجد أمامنا وبشكل متكامل سوى بعض التصورات المحددة التى أجهدت نفسها للاجابة على الأسئلة المطروحة ، ولعل من أبرزها هو التصور المصرى والذى طرحة وزير خارجيتها فى المؤتمر العاشر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز والذى عقد فى أكرا فى سبتمبر الماضى ..

وينطلق هذا التصور من بعض الفرضيات الهامة فى تحليل الوضع الحالى لحركة عدم الانحياز .

حيث إن النظام الذى كان قائما على أساس كتلتين متنافستين قد مضى وانتهى فمعنى هذا أنه من الصعب استمرار مفهوم عدم الانحياز الذى عاصرناه طوال الفترة الماضية ، فقد كان عدم انحياز بين كتلتين وبين مفهومين متعارضين جذريا ، وقد انتهى هذا الوضع وأصبح تعبير عدم الانحياز نفسة وفى ذاته جزءا من تاريخ ينقضى كما انقضت تعبيرات أخرى مثل الحرب الباردة وتنافس الكتلتين ومناطق النفوذ .. وهذا يستوجب أن يخضع المفهوم بل والتسمية نفسها إلى إعادة نظر ..

إن الوضع الحالى لحركة عدم الانحياز يقول إنها مهمشة ، ومهددة فى ظل الظروف الجديدة بتهميش أكثر ، والأحداث تتوالى على الساحة العالمية دون إسهام محورى من هذه الحركة وأن الموضوعات الحديثة والمشاكل التى استجد طرحها مثل مشاكل البيئة والمخدرات وحقوق الإنسان كلها طرحت دون إسهام حقيقى من حركة عدم الانحياز ، وأن النقاش الجارى فى العالم حول الأمن الدولى والتوازنات الدولية إنما يجرى بين مجموعة الدول المتقدمة، وهى التى فيما يبدو سوف تقرر مسار هذه النظريات والترتيبات ، بينما لم تسهم دول عدم الانحياز فى طرح نظرية أو خطة فى النقاش الجارى حول الترتيبات العالمية الجديدة .

وينطلق هذا التصور من توصيف الحالة إلى تقديم قائمة بالعلاج تتركز فى :

ادماج حركة عدم الانحياز مع مجموعة الـ ٧٧ فى حركة واحدة تمثل العالم النامى (الجنوبى) وينبثق من هذا الاندماج حركة تستهدف تحقيق الديموقراطية والاستقرار والتنمية ، وتكون مفتوحة لكل الدول النامية . وتشارك كلها فى وضع الخطوط الرئيسية لمنطلقات الحركة الجديدة .

أن يقوم هذا التجمع على بدء حوار بين الجنوب والشمال لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق والإسهام فى تشكيل النظام العالمى الجديد ، وأن يقوم هذا الحوار بشكل منتظم وهادف ومرن وعلى أكثر من مستو كما يتعين انشاء حوارات بين الحركة والتجمعات الدولية المتقدمة (المجموعة الأوربية ـ الدول الصناعية الكبرى .. إلخ) حول قضايا مثل نزع السلاح وحقوق الانسان والأمن الإقليمى والدولى

الحقيقى والصحيح

ولكن ..

وقبل القفز إلى تصورات الحلول ، فلعلة من الضرورى قبل المضى فى سياسة جلد الذات والتى نحسنها وربما نفضلها تفريجا للمآسى التى نعيشها والاحساس بالاحباط فإن علينا أن نؤكد عن عمد ومع سبق الإصرار لأنفسنا أولا و للعالم ثانيا أن حركة عدم الأنحياز بكل الموبقات التى واكبتها أو نالت منها ، كانت ومازالت حركة تاريخية عظيمة لعبت ومازالت تلعب ومن الممكن أن تلعب دورا أساسيا فى تشكيل أى نظام عالمى جديد ..

ولو أخذنا ، وبشكل حرفى ، المبادىء التى قامت عليها حركة عدم الانحياز ، وفقا لبيانها الصادر فى بلغراد سنة ١٩٦١ ، فسنجد أنها هى المبادىء التى فرضت نفسها على الساحة الدولية طوال تلك الفترة ..

احترام سيادة واستقلال كل دولة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية

التعايش السلمى بين الأنظمة المختلفة ونبذ الأحلاف والتكتلات العسكرية .

نزع السلاح الشامل وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادى الدولى .

مواجهة الاستعمار والعنصرية وأية تفرقة قائمة على اللون أو الجنس أو الدين .

ولا شك أن حركة عدم الانحياز بأعضائها الذين بلغوا (١٠٢ دولة) يمثلون أكثر من نصف سكان العالم قد لعبت دورا هاما فى خلال الثلاثين عاما الماضية وربما فى اطار تحقيق كلمات جواهر لال نهرو فى المؤتمر الثانى للحركة الذى عقد فى القاهرة « بأننا لسنا فى وضع لنزعم فية بأننا سنغير العالم ، ولكننا نستطيع أن نؤكد أن أحدا لن يستطيع إعادة تشكيل العالم بدوننا » .

وهذا حقيقى وصحيح ..

فلقد أسهمت الحركة ليس فقط فى ترسيخ بعض قواعد الديموقراطية الدولية (القضاء على الاستعمار ـ وضع تصورات لنظام اقتصادى وإعلامى دولى ـ نزع السلاح) بل وساعدت فى تحطيم فكرة انقسام العالم إلى معسكرين حينما خرجت بفكرة عدم الانحياز لأى منهما ، ثم والأهم من ذلك كانت سباقة ، على الأقل من الناحية النظرية فى تحجيم صورة الصراع الأيديولوجي والمذهبى .

ولكنه حقيقى وصحيح أيضا أنه مع انتصار بعض الأفكار والمنطلقات الأساسية لحركة عدم الانحياز مثل انتهاء الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين ، والاتجاه المتزايد نحو نزع السلاح ..

إلا أن ذلك لم يصب حتى الآن ، فيما كانت تستهدفه حركة عدم الانحياز بالقضاء على الفقر والجهل والمرض واشاعة الديموقراطية والعدالة فى العلاقات الدولية ، بل إنه من الواضح أن هناك قوى دولية محددة تعمل على فرض سيادتها وهيمنتها من خلال محاولتها لصياغة نظام دولى جديد يقوم على شرعية دولية تخدم مصالحها فى الأساس ..

ولنعترف فى هذا الصدد أن الكثير من المبادىء الأساسية التى نادت بها حركة عدم الانحياز والتى يتحقق جزء كبير منها على الساحة الدولية ، نظريا على الأقل ، كانت قد ضربت أساسا داخل الكثير من دول عدم الانحياز نفسها..

ففى عصر الآباء العظام والمؤسسين للحركة من أمثال نهرو وسوكارنو و عبد الناصر ونكروما وتيتو ، لم تكن حركة عدم الانحياز مجرد دول فتية خارجة من ربقة الأشكال الاستعمارية بل كانت مفهوما شاملا ومتكاملا لتقديم تصور لعالم أكثر انسانية وأكثر ديموقراطية وأكثر عدالة ومن هنا كان التحدى المطروح والناضج الذى قدمتة فكرية عدم الانحياز وليست أنظمة الحكم فى دول عدم الانحياز ..

وبانتهاء ومضات الانطلاقات الأولى والبكرالتى أرست قواعد صحيحة سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية الشاملة التى تقوم على أساس الديموقراطية والعدالة الاجتماعية .

أو التعاون الواسع بين الدول النامية مع انفتاح صحى على المجتمع الدولى فى حوار متصل حول المشاكل المشتركة ..

أو وضع صيغة عملية ومقبولة لتوسيع ديمقراطية العلاقات الدولية وتأكيد دور الأمم المتحدة وأجهزتها الأخرى.

بانتهاء هذه الانطلاقات ، جرى تهميش أكثر لدور الحركة ومن الداخل فالتنمية الشاملة للمجتمعات النامية على أساس الديمقراطية من خلال أوسع مشاركة شعبية مع ضمان مفاهيم للعدالة الاجتماعية أخلت مواقعها فى الغالب لنظم حكم دكتاتورية وفردية وشمولية أهدرت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية على حد السواء .

والتعاون الواسع بين هذه الدول تحول إلى صراع داخلى واقليمى مزمن حول قضايا عرقية وحدودية غرقت فية الدول النامية نفسها،(فى تلك الفترة جرى أكثر من مائة صراغ ساخن استنزفت فية القدرات والطاقات البشرية والطبيعية وكلها جرت على أراضى دول عدم الانحياز أو الجنوب)..

وقد أدى ذلك إلى تسابق محموم نحو التسلح أدى إلى آنه فى كثير من الدول النامية وصلت ميزانية التسلح إلى نسب عالية تراوحت من ١٠ ، ٢٠ ٪ من الدخل القومى لتلك البلدان ..

كما أخلت كثير من دول «عدم الانحياز» بجوهر الفكرة نفسها حين سعت الأنظمة الفردية الحاكمة فى تلك البلدان للبحث عن «فتوة» من فتوات الساحة الدولية لحمايتها وفى أغلب الأحيان على حساب الأهداف السياسية والاجتماعية للمجتمع حماية لهذا النظام أو ذاك ..

وأغلب الظن أن الموبقات الداخلية التى استشرت بين غالبية دول عدم الانحياز كانت أكثر فاعلية وأثرا من العوامل الخارجية المؤكدة فى تهميش دور هذه الحركة وخاصة فى العقدين الأخيرين ..

ومع كل ذلك وعودة إلى السؤال المطروح منذ البداية ، وتجاوزا للحسابات الكثيرة مع النفس ، برغم أهميتها ، فإنة من المؤكد أن مضمون حركة عدم الانحياز .. ومع المتغيرات التى جرت وتجرى على الساحة الدولية يكتسب أبعادا أهم وأخطر ..

فبانتفاء الاستقطاب الثنائى للعالم من الشرق والغرب ، وبالتأكيد النظرى على الأقل والذى يكسب أرضية جماهيرية واسعة على النطاق العالمى بإنشاء شرعية دولية تقوم على أساس الأمم المتحدة وميثاقها لبناء عالم متبادل المصالح ، تجد دول الجنوب أو عدم الانحياز فرصة تاريخية مواتية للمساهمة الايجابية والفعالة فى إعادة تشكيل العالم ..

لقد أصبح الجنوب ، أراد هو أم لم يرد وشاء ذلك الأخرون أم لم يشاءوا هو القطب الآخر فى الصراع ، أو فلنقل التقسيمة الدولية الجديدة ..

والتقسيمة الدولية الجديدة تقول وبشكل تجريدى بحت إننا أمام شمال غنى يمتلىء بأعراض التخمة الواضحة ، وجنوب فقير مازال غنيا بمواردة الطبيعية وبإمكاناتة البشرية الهائلة والبكر والتى لم تستغل بعد ..

و مظاهر أعراض التخمة على الشمال الغنى واضحة وتتزايد كل يوم مع ازدياد روح المنافسة الاقتصادية بين أطرافة القوية ومع ازدياد الآفات الاقتصادية القاتلة مع ركود اقتصادى وبطالة وتفاقم مشاكله الاجتماعية التى عادت تهدد آلياتة الليبرالية مع بروز الاتجاهات العنصرية والفاشية ومع ظهور مرض واضح للانقسامات العرقية والدينية ..

أما الجنوب الفقير والذى مازالت تستنزفة وتأكل ثرواتة النزاعات والأمراض الاجتماعية والسياسية الداخلية ، فما زال غنيا فى ثروات هائلة لم تستثمر بعد فى موارده الطبيعية والبشرية ..

وما زالت الفرصة سانحة لهذا الجنوب مع إعادة تنظيم قدراته وطاقاتة على أن يلعب دورا هاما فى صياغة مستقبله ومستقبل النظام العالمى كلة مع

إعـادة طرح القـضـايا التى كـانت ومـا زالت ترسى مـبادىء ثبت صـحـتـهـا ومصداقيتها ..

تنمـيـة اقـتـصـادية شـاملة تقـوم على أسـاس الديمقـراطيـة والعـدالة الاجتماعية ، تعاون واسع بين الجنوب والجنوب وحوار متصل بين الجنوب والشمال ، توسيع الديمقراطية فى العلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا ..

والمعركة يمكن أن تكسب ولصالح جميع الأطراف ..

أمـا كـيـفـيـة إدارة هذا الصـراع أو الحـوار بـحـيث لا يتـجـاوز المعطيـات الواقـعية الجديدة على الساحة الدولية ويصطدم بها ، وبحيث أيضـا لا يفقد هويته ولا يسلم فى قضاياه العادلة ..

ذلك هو الطريق المطلوب استكشافه وتعبيده وتأصيله فى المؤتمر القادم لدول الجنوب أو ما كان يسمى وحتى إعلان آخر بدول عدم الانحياز ..

حقوق الإنسان ..
وحقوق الوطن

فى بيان جاكارتا الصادر عن المؤتمر العاشر لدول عدم الانحياز الذى عقد فى العاصمة الاندونيسية فى أوائل سبتمبر ؛ لوحظ وجود تغيير واضح فى لهجة الخطاب فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان عنه فى البيان الذى أصدرته المجموعة فى المؤتمر التاسع الذى عقد فى بلجراد سنة ١٩٨٩ .

فبينما كانت الفقرة الخاصة بحقوق الإنسان فى بيان بلجراد تعلن وبدون تحفظ المساندة المطلقة لدول عدم الانحياز لقضايا حقوق الإنسان كأحد القضايا الرئيسية التى تطالب بها هذه الدول وتدعو لها على النطاق الدولى .

نجد بيان جاكارتا يعيد تأكيد أهمية قضايا حقوق الإنسان والمطالبة باحترام ومساندة هذه الحقوق ...

ثم يضيف البيان فى جملة لاحقة ... ومع عدم المساس بحقوق الدول وسيادتها والتدخل فى شئونها الداخلية ..

وبذلك يضع بيان جاكارتا تأكيداً فاصلاً بين حقوق الإنسان وصيانتها وبين حقوق الأوطان واحترام سيادتها ..

وبمعنى آخر يحذر من استغلال قضية حقوق الإنسان كذريعة أو وسيلة للانتقاص من حقوق الدول والتدخل فى شئونها الخارجية ..

الشعار والممارسة

والمسافة بين سنة ١٩٨٩ (بيان بلجراد) وسنة ١٩٩٢ بيان جاكارتا هى المسافة بين إطلاق الشعارات الجاذبة والمجردة ، وبين الممارسة العملية والواقعية لهذه الشعارات فى التطبيق ...

بين الرغبة فى دعم أسس ومبادىء دولية نبيلة ترقى لأن تكون مطلبا أساسيا واحتياجا ضروريا للدول النامية والصغيرة .

وبين الانتهاكات الواقعية من قبل النظام الدولى الذى هو تحت التأسيس لهذه المبادىء حين يسقط حقوق البلدان الصغيرة وحين تطوع القوى صاحبة الهيمنة والنفوذ لتصوغها فى أشكال وممارسات وفقاً لمصالحها وأهدافها وقد تصل بها إلى انتهاك لحقوق الإنسان وحقوق الدول ..

فى سنة ١٩٨٩ كان من الواضح أن شعار حقوق الإنسان بصياغته الغربية والأمريكية بشكل خاص قد بدأ يكسب معارك حاسمة وفاصلة وخاصة بالنسبة لبلدان أوربا الشرقية (الاشتراكية فى ذلك الوقت) .

وكانت قضايا الإفراج عن سجناء الرأى والسماح بحرية التعبير وحرية الانتقال والهجرة سلاحا هاماً فى تلك المعارك ..

كما كانت النظم الشمولية فى بولندا والمجر قد تهاوت بالفعل كما بدا واضحاً أن الجماهير فى ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا قد بدأت تموج بالرفض والتمرد رافعة الشعارات الأساسية لحقوق الإنسان ..

كانت البريستوريكا السوفيتية فى ذلك الوقت ترفع عاليا شعارات حقوق الإنسان وتبشر بحلم مجهض ثبت استحالته ... كما أن كثيرا من الأنظمة الدكتاتورية فى إفريقيا ودول العالم الثالث قد بدأت هى الأخرى تتهاوى بعد أن فقدت سندها فى وجود المعسكر الآخر ..

ولكن المناقشات التى جرت فى أروقة مؤتمر عدم الانحياز الأخير فى جاكارتا عكست مزاجا ومناخا آخر ..

فلقد بدا لكثير من الدول الإفريقية والأسيوية ، أو لقطاع هام منها على الأقل ، أن الصورة لم تكن تماما وردية ومشرقة مثلما جرى فى تصورهم ، وأن التطبيق الفعلى لتلك الشعارات قد لا يوحى بالثقة بل ويثير تساؤلات عديدة ..

وأن الخطاب الغربى والأمريكى عن حقوق الإنسان وخاصة فى توجهاته إلى العالم الثالث قد يخفى وراء هذه الشعارات مصالح ومآرب أخرى قد تؤدى به إلى انتهاك حقوق السيادة القومية نفسها ..

وتمحورت مناقشات المؤتمرين فى جاكارتا حول هذه القضية فى عدة اتجاهات تصب كلها فى النهاية فى ذلك الاتجاه الجديد وتعكس ما يمكن تسميته بالحذر المكتسب من واقع التجربة ..

فهناك المنطق الذى يقول بأن حقوق الإنسان لا تعنى فقط حرية التعبير والتنظيم والانتقال ، ولكن حقوق الإنسان تعنى أيضا وربما قبل كل هذا الحق فى التعليم والصحة والعمل ، ولا يجوز الفصل بين حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية وحقوقه السياسية ، لان هذا الفصل قد يؤدى إلى صوره أخرى من صور الانتقاص من حقوق الإنسان ..

فلقد كان الخلل الرئيسى الذى وقعت فيه التجارب الشمولية والمسماة بالاشتراكية هى التأكيد على الجوانب الاقتصادية لحقوق الإنسان مع انتهاك صارخ للجانب السياسى والفكرى لتلك الحقوق ..

وقد أضاف البعض إلى هذا المنطق أن من حقوق الإنسان المعاصر الاطلاع على آخر التطورات والاكتشافات العلمية والاستفادة بها وهو ما يسمى بحق انتقال التكنولوجيا ووسائل العلم الحديثة ، وهو الحق الذى تحتكره بعض المجتمعات المتقدمة فى الشمال بل وتقيم حظرا عليه ..

إن الحديث عن حقوق الإنسان فى الغرب من الشمال الغنى عموما يقوى ويحتد حينما تكون القضية متعلقة بالمصالح الخاصة له . ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن حق الهجرة بالنسبة لليهود السوفيت كان يعتبر البند الأول فى مطالباته بإقرار حقوق الإنسان ..

وعندما فتح باب الهجرة لليهود السوفيت وتدفقهم على اسرائيل تم التوسع الهائل فى إقامة المستعمرات اليهودية على الأراضى العربية المحتلة وعلى حساب الشعب الفلسطينى ، بدأ الكثيرون يدركون أنه من الممكن أن يكون الحديث عن حقوق الإنسان ذا طبيعة مزدوجة وخادعة طالما أن حق الهجرة لليهودى السوفيتى يأتى على حساب حق الطرد للفلسطينى من أرضه..

إن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفتيته على الشكل الذى جرى ومازال يجرى ، وكذلك الحرب العرقية والدينية التى تجرى فى يوغوسلافيا قد أعطت للكثير من دول العالم الثالث درسا تحاول استيعابه وتفهمه فى أن حماية حقوق الإنسان لا تعنى الوصول إلى حالة الانهيار التام والفوضى واطلاق الصراعات العرقية والاثنية والطائفية التى أثبتت التجربة أنها أشد خطرا وفتكا بحقوق الإنسان من أى عامل آخر ..

كذلك بان بوضوح أن الممارسات الغربية والأمريكية بشكل خاص كثيرا ماعبرت عن تناقض واضح فى فهمها وتطبيقها لحقوق الإنسان وينطبق نفس الأمر بالنسبة لقضية الإرهاب ..

فإزاء ما يجرى فى البوسنة والهرسك والمآسى الدامية التى تجرى هناك على أيد المتعصبين من الصرب ، تكتفى الولايات المتحدة والدول الغربية بالإدانة اللفظية وتقديم ما يسمى بالمساعدات الإنسانية ، رغم الانتهاك اليومى البشع لأبسط حقوق الإنسان ورغم الحقائق الدامغة والتى تمتلىء بها أجهزة الإعلام الغربى والأمريكى والتى تؤكد أن ما تقوم به القوات الصربية فى البوسنة والهرسك هو أسوأ انتهاك إجرامى لحقوق الإنسان ويعيد إلى الأذهان الممارسات النازية والفاشية البشعة ..

كذلك لا تحظى الهجمات الضارية التى يقوم بها النازيون الجدد والمتعصبون ضد الأجانب والملونين فى ألمانيا والتى تصل إلى حد إحراق مساكن الأيواء للاجئين وقتل السود والملونين سوى إدانات خجولة من الغرب مع تقديم التبريرات حول ضرورة تقييد حق الهجرة إلى دول الشمال الغنى لأن قوانينها ليبرالية أكثر من اللازم ..

وهكذا يكون حق الهجرة من حقوق الإنسان المطلقة من وجهة النظر الغربية والأمريكية حينما يتعلق الأمر بمصالحهم مثل حق هجرة اليهود من كل مكان إلى إسرائيل ، بينما يصبح حق الهجرة واللجوء السياسى مسألة مزعجة وتحتاج إلى وقفها حينما يتعلق الأمر بالهجرات الطبيعية والمنطقية التى تجرى بين شعوب العالم الثالث شمالا ..

سيادة الوطن وحقوق المواطن

على أن الأهم من هذا كله أن الدول الغربية ، والولايات المتحدة بشكل خاص لم تتردد فى انتهاك سيادة أى بلد مستخدمة نفس الشعارات ، حقوق الإنسان ومقاومة الإرهاب ..

جرى هذا فى بنما حين قامت القوات الأمريكية باحتلال العاصمة البنمية واعتقال الرئيس البنمى نوريجا ونقله إلى أمريكا لمحاكمته ..

كذلك القرار الذى اتخذته المحكمة الأمريكية العليا مؤخرا بحق الولايات المتحدة فى اعتقال وإحضار أى شخص فى أى بلد آخر متهما فى أية قضية تتعلق بالمصالح الأمريكية والذى أثار ضجة واسعة حتى بين بعض الأوساط الغربية نفسها ووصفته وزارة الخارجية السويسرية بأنه يمثل اعتداء صارخا على مبدأ حقوق الإنسان وحقوق الدول ..

كل ذلك قد لعب دوره ولا شك فى تراكمات الحذر المبرر لموقف دول العالم الثالث فى مؤتمرها الأخير فى جاكارتا .. حين فرقت بوضوح بين الحديث عن حقوق الإنسان بمعنى توسيع الممارسات الديمقراطية وضمان الحقوق المدنية للأفراد فى المجتمعات الدولية ، وبين حقوق الإنسان كسلاح سياسى يمكن أن يستخدم ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدول ولانتهاك سيادتها واستقلالها ..

لقد حصلت دول الجنوب فى غالبيتها على استقلالها بعد معارك طاحنة وتضحيات مريرة مع القوى الاستعمارية ..

كما أنها مازالت تعانى من ضعف الديمقراطية والعدالة فى العلاقات الدولية ، سواء فى المجالات السياسية أم الاقتصادية بل وحتى داخل المنظمات الدولية نفسها حيث ينفرد الخمسة الكبار بحق الفيتو فى مجلس الأمن وبالتالى الحق فى إصدار القرار الذى يتمشى مع مصالحهم وأهدافهم..

ولا شك أن دول وشعوب العالم الثالث لها مصلحة مؤكدة وضرورية فى الدفاع عن مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان سواء فى العلاقات داخل مجتمعاتها أو فى العلاقات الدولية ..

ولا شك أيضا أن حق الاستقلال والسيادة لدى دول الجنوب هو حق ثابت لابد من الحرص عليه والتأكيد على أولويته فلا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان من خلال إسقاط حقوق الوطن وسيادته ... إذ لا يمكن أن نعلى الجزء على الكل ..

وبدهى أننا لا يمكن أن نتحدث عن مواطن يمارس حقوقه الإنسانية بالكامل في وطن تستنزف اقتصادياته وسيادته .. لكل ذلك يمكن الاستدراك اللاحق فى جاكارتا بربط الدفاع عن حقوق الإنسان باحترام حقوق الوطن وسيادته تحفظا ضروريا من جانب الدول الصغيرة والفقيرة والتى تعانى أساسا من انتهاك حقوق سيادتها واستقلالها ..

ويدفع إلى المقدمة مرة أخرى المضمون الحقيقى والشامل لحقوق الإنسان بحيث يرتبط حق الاعتقاد والتنظيم والهجرة بحقوق أخرى أساسية له مثل حق العمل والتعليم والصحة ، الأمر الذى يستلزم ديمقراطية أوسع فى العلاقات الدولية .

الأمم المتحدة والبحث عن دور جديد

في هدوء أثار ريبة وضجة ، عقد مجلس الأمن في أواخر ديسمبر من العام الماضي واحدة من أقصر جلساته على الاطلاق ليوافق على أن تحتل جمهورية روسيا الاتحادية المقعد الدائم في المجلس الذى كان يشغله اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .. ومن الطبيعي أن قرارا بهذه الخطورة لم يكن ليمر بهذه البساطة والسرعة ، وبدون أية مناقشة أو حتى تحفظ ، مالم تكن هناك ظروف وملابسات واعتبارات جديدة في حسبان الأعضاء خاصة المتميزين منهم أصحاب العضوية الدائمة وحق الفيتو وبشكل أخص الولايات المتحدة الأمريكية ولإدراك المغزى الحقيقي لهذه الملابسات والاعتبارات فيكفي أن نعرف أن قرارا آخر بنفس الدرجة من الأهمية ، أي شغل أحد المقاعد الدائمة الخمسة في المجلس ، قد استغرق حوالي ثلاثين عاما ، وهو القرار الخاص بأن تحتل الصين الشعبية المقعد الدائم في مجلس الأمن بدلا من فرموزا .

وجوهر القضية هنا لا يتعلق بمدى الحق المشروع لروسيا بأن ترث الاتحاد السوفيتي في مقعده الدائم في المجلس أو الحق المشروع لتجلس الصين الشعبية محل فرموزا في مقعدها الدائم ، ولكن الفارق الزمني بين قرار يستغرق إصداره ثلاثين عاما وقرار مماثل يستغرق إصدارة عشرين دقيقة ، يتجاوز بنا آفاق الحديث عن المشروع واللامشروع إلى إدراك مغزى التغيرات التي تجرى والتي يمكن أن تجرى في هذه المؤسسة الدولية الهامة وهل هناك مؤسسة دولية يمكن أن تنازع مجلس الأمن في سلطته وتفرده ،

والأخطر من هذا ، وبعد زوال وانحسار العوامل والظروف التى كانت تفرض عليه وعلى قراراته التوازن مثل وجود قوتين متقاربتين فى القوة متعارضتين فى الأهداف ... فهل هناك حدود أو ضمانات تحد من سيطرة مصالح القوة الخاصة المسيطرة على المجلس لكى تجعل منه أداة تضفى به الشرعية الدولية على ما تريد تحقيقه أو انجازه ..

ولعل هذه الأسئلة الحائرة والخواطر التائهة وغير المحددة هى التى دفعت إلى الدعوة إلى عقد الاجتماع التاريخى والأول من نوعه للدول الأعضاء فى المجلس فى شكل مؤتمر قمة فى نهاية يناير سنة ١٩٩٢ «لتحديد معالم الدور الجديد للمجلس وللأمم المتحدة فى عالم ما بعدانتهاء الحرب الباردة ، مثلما جاء فى نص الاقتراح البريطانى الذى ووفق عليه ..

وهذا المؤتمر غير المسبوق ، أى مؤتمر قمة الدول الأعضاء فى مجلس الأمن وما قد يسفر عنه من اقتراحات أو مواثيق ، قد يدخل التاريخ الإنسانى من أوسع الأبواب الأمامية على قدم وساق مثل مؤتمر فرساى سنة ١٩١٩ الذى صدرت عنه وثيقة عصبة الأمم ومؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ الذى أصدر ميثاق الأمم المتحدة ..

وقد يدخله من السراديب والمنافذ الخلفية شأنه فى ذلك شأن الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات التى كانت تستهدف تقسيم النفوذ والسيطرة من بالتاعقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية إلى مالطة فى مرحلة إنهاء الحرب الباردة وما على شاكلتها من اتفاقيات سيئة السمعة والأثر مثل سايكس ـ بيكو سنة ١٩٠٤ واتفاقية برلين الشهيرة سنة ١٩٣٨ بين روسيا السوفيتية وألمانيا النازية ...

فمجلس الأمن هو فى واقع الأمر يمثل مجلس إدارة الجمعية العامة لشركة الأمم المتحدة العالمية وهو المطبخ الفعلى لصياغة القرارات ورسم السياسات القابلة للتنفيذ ، فما أكثر القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتى لم تجد طريقها للتنفيذ ، ولكن قرارات مجلس الأمن كان وما زال لها رصيد كبير من المصداقية والفاعلية ولسبب بسيط وعملى هو أنه من الصعب أن يصدر قرار فى مجلس الأمن لا يوافق عليه واحدة من الدول الكبرى دائمة العضوية والتى تملك أى منها القدرة على إجهاض أى قرار لا تريده باستخدام « الفيتو » .

فقد عقد مجلس الأمن منذ أولى جلساته سنة ١٩٤٦ وحتى آخر جلساته في نهاية سنة ١٩٩١ وتحديدا فى ٣١ ديسمبر، ٣٠٢ اجتماعا وسجل عام ١٩٤٨ حتى الآن أكبر عدد من الجلسات (٢٢٥) يليه ١٩٤٧ حيث بلغ عدد الجلسات ١٣٧ ثم ١٩٧٦ . . أما أقل الأعوام نصيبا فى الجلسات فقد كان سنة ١٩٥٩ (١٥ جلسة) يليه سنة ١٩٥٥ (٢٣ جلسة) ..

وفى تقرير أصدرته الأمم المتحدة فى بداية هذا العام حول جلسات مجلس الأمن فى الخمسة والأربعين عاما الماضية يمكننا أن نخرج ببعض النتائج الهامة :

● ان جلسات مجلس الأمن كانت تتناسب تناسبا طرديا مع الظروف الدولية السائدة ، ففى حالة احتدام الصراع والحرب الباردة تزيد عدد الجلسات بشكل كبير بينما تنخفض مع انخفاض درجة حرارة التوتر الدولى.

● ظلت قدرة المجلس على اتخاذ قرارات محدودة ومحاصرة طوال الخمسينات والستينات نتيجة استخدام عضو أو آخر حق الفيتو لنقض مشروع القرار ثم بدأت هذه القدرة تزداد منذ أواسط السبعينات وتزايدت بشكل ملحوظ فى الثمانينات ثم أصبحت هى النغمة السائدة فى اجتماعات المجلس فى العامين الماضيين (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وهى الفترة التى شهدت توافقاً دولياً وخاصة بين القوتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفيتى .

أن حركة استخدام الفيتو سواء من جانب أمريكا أو الاتحاد السوفيتى طوال تاريخ مجلس الأمن كانت تعكس بوضوح اتجاه الريح فى السياسة الدولية ..

فلقد ظل الاتحاد السوفيتى منذ نشأة المجلس وحتى أوائل الستينات هو الدولة الأولى فى استخدام الفيتو الأمر الذى يعنى أن النُفوذ الغربى والأمريكى بشكل خاص داخل المجلس كان هو النفوذ السائد والمحدد لحركة وقرارات المجلس .

اما الفترة التى تقع بين أوائل الستينات وأواخر السبعينات فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية واحتلت المقدمة بين الدول الأعضاء فى استخدام الفيتو وهى المرحلة التى شهدت نمو حركات التحرر والاستقلال وتضاعفت

فيها عضوية الأمم المتحدة أكثر من مره نتيجة لاستقلال الكثير من المستعمرات السابقة فى آسيا وإفريقيا بشكل خاص وفى أمريكا اللاتينية بدرجة أو بأخرى .

أما فترة الثمانينات فقد شهدت مرحلة من التوازن فى ميزان القوى داخل المجلس انتهت بلون من الوفاق الذى تحول مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى شبه اتفاق . الأمر الذى أدى إلى صدور أكبر عدد من القرارات التى أصدرها المجلس فى كل تاريخه مثلما جرى بالنسبة لأزمة حرب الخليج.

الحكومة الدولية

ومنذ القرارات المتتالية التى اتخذها مجلس الأمن سنة ١٩٩٠ (٥٩ اجتماعا) وسنة ١٩٩١ (٥٣ اجتماعا) والتى أسفرت عن أكبر عدد من القرارت فى تاريخ مجلس الأمن كله أخذت بالإجماع أو باعتراض أو امتناع بعض الدول التى لا تتمتع بحق الفيتو ، بات واضحا ومع انتفاء الحرب الباردة وبالتالى اختفاء الكثير من التناقضات التى كانت تحكم حركة المجلس وفاعليته أن ثمة مرحلة جديدة تضفى شكلا من أشكال النقلة النوعية لدور المجلس وبالتالى دور الأمم المتحدة كلها لتنتقل من مجرد ساحة أو برلمان مفتوح لاستكشاف الآراء والاتجاهات فى المجتمع الدولى إلى شكل منه أشكال الحكومة الدولية . .

وهذه هى الحقيقة التى باتت تشغل بال السياسين والمفكرين الدوليين سواء من دارت فى مخيلته أحلام إنسانية عن سيادة مفاهيم العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان والشعوب ، أومن عاش يعمل من أجل السيطرة والتفوق والهيمنة ..

فرجال الدولية الثانية (الاشتراكيون الديمقراطيون) وفى مؤتمرهم الأخير فى خريف العام الماضى وتحت إلحاح من فيللى براندت الزعيم الألمانى العجوز يقدمون عدداً من المقترحات لتعديل ميثاق الأمم المتحدة ومهام مجلس الأمن والجمعية العامة ليصبح أكثر فعالية وأكثر قدرة وأكثر عدالة فى إدارة المجتمع الدولى ..

ودول عدم الانحياز لديها هى الأخرى مجموعة من الاقتراحات فى هذا الصدد كانت قد تقدمت بها فى فترات سابقة .

ولكن يبدو أن ما كان مرفوضا أثناء سخونة الحرب الباردة قد أصبح محتملا أو قابلا للنقاش فى سخونة الوفاق والوئام .

فالحديث عن توسيع قاعدة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن أصبح يجد آذانا صاغية من جانب الدول صاحبة هذا الحق أكثر ذى قبل ، وهناك بالفعل اقتراحات محددة بأن تتضمن العضوية الدائمة فى المجلس تمثيلا جغرافيا إقليميا له ثقل . (اليابان والهند فى آسيا ـ مصر ونيجيريا فى افريقيا ـ البرازيل والمكسيك فى أمريكا اللاتينية) على أساس انه حتى فى حالة الاحتفاظ بحق الفيتو فإن التنوع فى أصحاب هذا الحق واتساع قاعدته يمكن أن يحد كثيرا من السلبيات السابقة .

ومن الاقتراحات المطروحة تشكيل قوى دائمة (عسكرية وبوليسية) تكون تابعة للأمم المتحدة وخاصة بعد أن زادت وتدعمت المهام الكثيرة التى قامت بها الأمم المتحدة فى هذا الصدد ...

فمنذ أن بدأت فكرة إرسال قوات طوارىء دولية تابعة للأمم المتحدة للاشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية والفرنسية والإنجليزية بعد العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ ، وفكرة إرسال بوليس دولى أو طوارىء أو بعثات حفظ السلام تكاد تكون هى الدور الرئيسى الفاعل للأمم المتحدة خلال السنوات الماضية آخرها يوغسلافيا مرورا بلبنان وقبرص ونيكاراجوا وناميبيا وكمبوديا ....

فالفكرة بتشكيل بوليس وجيش ذى صبغة دولية يلعب الدور المناسب فى مواجهة المشاكل يمكن أن تكون حلما جميلا كما يمكن وفى نفس الوقت أن تتحول إلى كابوس مزعج ، فمن الذى لا يطمح إلى وجود قوة دولية فاعلة تتدخل بالبوليس والجيش لمواجهة الجرائم والعدوان وحماية الصغير ومواجهة القوى وإحقاق الحق والعدل ..

ومن ذا الذى لا يرعبه أن تكون تلك القوة الدولية فى قبضة دولة أو حفنة من الدول التى توجهها لتحقيق مطامعها فى السيطرة والسيادة والتفوق ..

إن هذا هو الذى دفع الكثير من عقلاء العالم للتحفظ على إجراء أية تغييرات جوهرية فى دور ودستور الأمم المتحدة فى هذه المرحلة بالذات ، مرحلة التغيرات الدرامية ذات الطبيعة البركانية والزلزالية ، ويفضلون الانتظار حتى تهدأ الأرض وتتضح المعالم الحقيقية للطبيعة والبشر ..

بينما يجتاح البعض شبق فاوستاوى لاجراء التغييرات السريعة فى المنظمة الدولية لكى تستطيع أن تساهم بدور فعال فى التغيرات التى تجرى عالميا ، تعكسها وتدفعها ..

ويبقى السؤال ...

هل أمكن التوصل إلى مفهوم حقيقى ولا خلاف عليه حول قضايا مثل السلام والشرعية والسلام والعدوان . . وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة...؟!

وفى هذا الصدد أثار القرار الأخير لمجلس الأمن الخاص بحادثة الطائرة الأمريكية الكثير من الجدل والخلاف حول مفهوم الشرعية الدولية بالرغم من أن القرار صادر باجماع الآراء .. وتلك هى القضية .

السيادة القومية
وتحجيم الديمقراطية في العلاقات الدولية

من المؤكد أن الشكل الجديد للنظام الدولى الذى ما زال تحت التأسيس قد بدأ يمس قضايا كانت قد إستقرت فى العرف والوجدان الدولى خلال الخمسين عاما الماضية باعتبارها مبادىء أساسية للعلاقات الدولية ، وكان الخروج عليها يعنى الخروج على المجتمع الدولى كله ..

من أهم هذه القضايا التى بدأت تتعرض لهزات عنيفة قد تؤدى إلى تغيير كبير فى مضمونها قضايا الاستقلال والسيادة القومية ، ومنها أيضا ، ولعله أحد تداعيات القضية الأولى ، الحدود الدولية المستقرة لكل بلد ..

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وصدور ميثاق سان فرانسيسكو فى فبراير سنة ١٩٤٥ بإنشاء الأمم المتحدة ثم المواثيق الدولية التى صدرت وتأكدت خلال تلك المسيرة وحتى نهاية الثمانينات ، كانت هناك ثوابت تحولت إلى قواعد راسخة فى تأكيد حق الاستقلال القومى لكل بلد وحق سيادته على جميع أراضيه .

وارتبط بهذه الثوابت أسس وقواعد نظمت العلاقة بين الدولة المستقلة والمجتمع الدولى المحيط بها . منها:

- حق كل بلد فى إنتهاج السياسة التى يرتضيها .
- عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأي بلد .
- حل المشاكل التى قد تنشأ بين بلد وآخر بالوسائل السلمية .

● إدانة أى شكل من أشكال الغزو المسلح .

● عدم شرعية اللجوء إلى ضغوط اقتصادية أو غير اقتصادية بغرض إجبار أى بلد على انتهاج سياسة معينة ...

نقول إن هذه كانت «المبادئ» التى استقرت فى الوجدان الدولى طوال تلك الفترة ، ولكن هذا لا يعنى أنه لم يكن يتم الخروج عليها ومناقضتها فى أحيان كثيرة ، ولكنها كانت توصم دائما بأنها تجاوزات وغالبا بل ودائما ما كانت هذه التجاوزات تتم فى تعارض واضح مع الرأى العام الدولى ومؤسساته ..

حقيقة إن هذه الفترة شهدت أكثر من ١٣٠ حربا ونزاعا ساخنا إقليميا أو دوليا ، ولكن حركة الرأى العام الدولى ومؤسساته كانت تتحرك دائما منطلقة من الأسس والمبادئ المستقرة والتى تنطلق من الحرص على استقلال كل بلد وسيادته على أرضه وعدم التدخل فى شئونه الداخلية ..

فالتدخلات الأمريكية مثلا فى جواتيمالا وشيلى وبنما وفيتنام كانت تواجه بمعارضة دولية شديدة وحتى ولو عجزت المؤسسات الدولية عن اتخاذ قرارات واضحة ..

كذلك كان الحال مع التدخلات السوفيتية فى أفغانستان والمجر وتشيكوسلوفاكيا .

أما بالنسبة للدول الفتية والنامية التى نشأت فى آسيا وافريقيا ، فبالرغم من أن مفهوم السيادة فى هذه الدول ظل منقوصا باعتبار أن الاستقلال والسيادة الحقيقية ليسا مجرد علم ونشيد وعضوية فى الأمم المتحدة ، بل وأيضا بناء قاعدة أقتصادية واجتماعية لهذا الاستقلال .. وبالرغم من أن الكثير من هذه الدول قد تعرض لتدخلات وضغوط اقتصادية وغير اقتصادية لتوجيه سياسة هذا البلد أو ذاك فى اتجاه معين .

ولكنه وفى نفس الوقت ، كان هناك ما يمكن أن نسميه بإرادة دولية أو بمعنى أدق بوجدان دولى جماعى يرفض هذه الضغوط ويسعى دائما إلى التمسك بالمبادئ الدولية الأساسية فى حق السيادة والاستقلال ، وبغض النظر عن مدى ونسبية النجاح أو الفشل فى التطبيق ، ولكن «المبادئ» ظلت أساسا مستقرا يتنامى ويتأكد ويتعمق ..

ومنذ رفضت مصر الضغوط الاقتصادية ثم الضغوط العسكرية (١٩٥٦) لتوجيه أو تغيير سياستها ووجدت من المجتمع الدولى ترحيبا ومساندة بتمسكها بحق السيادة على أراضيها واتخاذ القرارات المستقلة ، بدأ مفهوم الشرعية الدولية فى هذه الفترة يرسخ العلاقة الصحية بين المجتمع الدولى والمجتمع الخاص على هذا الأساس الهام ..

وتطورت مفاهيم الشرعية الدولية بعدد من القرارات والوثائق الدولية الهامة التى صدرت فى الستينات والسبعينات والتى كانت تقترب فى واقع الأمر من مفهوم «ديمقراطية العلاقات الدولية» ..

فى هذه الفترة صدرت وثيقة إعلان الاستقلال ونهاية الاستعمار .. ثم صدرت القرارات الخاصة بنظام اقتصادى جديد ونظام إعلامى جديد ، وكلها كانت تستهدف فى النهاية إسقاط أو التقليل من التغيرات التى كانت ما زالت تنتقص من حقيقة استقلال وسيادة الدول الصغيرة على أراضيها..

كان ذلك يتم فى ظل «الثنائية القطبية» والتعادلية فى موازين القوى بين الدولتين العظميين وأيضا فى كل ما يمكن تسميته بالتعددية فى الأشكال السياسية والأسس الاقتصادية فى المجتمع الدولى ..

الاستقلال .. والاعتماد المتبادل

ولكن ...

ودعنا نعترف ونقر بأنه مع زوال الثنائية أو التعددية المذهبية والعسكرية وانهيار النظام القديم الذى كان قائما بدأت تضيق أكثر وأكثر مساحة وحرية الحركة للإرادة الدولية الجماعية التى كانت تعلى وترسخ قيم الاستقلال والسيادة ..

ففى أواخر الثمانينات ومع بداية ما أطلق عليه بسياسة الوفاق وانتهاء الحرب الباردة بدأ الحديث يتردد ويتسع حول عالم متبادل المصالح والمنفعة، وبدأت كلمة الاستقلال independence تخلى مواقعها لكلمة interdependence أى الاعتماد المتبادل ..

وبدا الأمر وقتها أننا بإزاء تعبير مهذب ومقبول قد يؤدى إلى مزيد من ديمقراطية العلاقات الدولية ..

كذلك كان مفهوم الثورة العلمية والتكنولوجية التى حولت العالم إلى قرية صغيرة مترابطة ، يقدم تبريرا إنسانيا وحضاريا لإمكانية المواءمة بين السيادة القومية لأى بلد وارتباطاته والتزاماته واحتياجاته العالمية ..

قد كان هذا ممكنا وواردا بالفعل مع استمرار التعادلية فى النظام الدولى..

ولكن التطورات الدرامية والمفاجئة التى جرت على الساحة العالمية فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات والتى أدت إلى انعدام التعادلية الدولية وانتهاء الحرب الباردة من طرف واحد ، سرعان ما بدأت تعكس نفسها وبشكل سلبى على مفهوم السيادة القومية للبلدان الصغيرة وديمقراطية العلاقات الدولية ..

والأمثلة كثيرة ..

فالاعتداء العراقى على الكويت قدم انتهاكا صارخا للأسس التى كان يقوم عليها المجتمع الدولى باحترام السيادة والشرعية الوطنية وقد تم طرد العراق واستعادة الكويت تمشيا مع هذه الأسس ..

ولكن ، وبعد ذلك ، فإن تدمير المنشآت العراقية وفرض الحصار عليه ، هو تجاوز لمفاهيم السيادة القومية إلى الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية وفرض سياسات وتوجيهات معينة على بلد ما أو مجتمع ما ويتم تبرير وتنظير وتأطير العدوان على السيادة القومية تحت دعاوى كثيرة ..

كذلك فإن ما يجرى الآن بالنسبة لفرض حصار جوى على ليبيا وفتح الطريق أمام عقوبات أخرى قد تصل إلى حد الحملات العسكرية المحدودة من أجل إسقاط النظام هو شكل أكثر تطورا للمفهوم الجديد الذى يجرى بلورته وتقنينه وتشريعه دوليا للانتقاص من مفهوم السيادة للبلدان الصغيرة..

والغريب والمتناقض فى الأمر أن مبررات الانتقاص من سيادة البلدان الصغيرة وتحجيم مفهوم الاستقلال يتم تحت شعارات مثل مقاومة الإرهاب والدفاع عن حقوق الإنسان ..

ولاشك أن مقاومة الإرهاب الدولى بجميع صوره وأشكاله كذلك الدفاع عن حقوق الانسان بجميع صورها وأشكالها مبادىء وأسس دولية نبيلة بل

إنها ترقى لأن تكون مطلبا أساسيا واحتياجا ضروريا للدول النامية والصغيرة ..

ولكن هذه المبادىء والمطالب المشروعة تنتهك فى واقع الأمر من قبل النظام الدولى الذى هو تحت التأسيس حينما يسقط حقوق البلدان الصغيرة، وحين ينفرد «القوى صاحب النفوذ والهيمنة» بصياغة مفهوم عن الإرهاب والديمقراطية وحقوق الانسان هو فى جوهره إرهاب دولى وانتهاك للديمقراطية .

فلا يمكن الحديث عن حقوق الانسان من خلال اسقاط تام لحقوق الوطن والسيادة ، فبهذا نعلى الجزء على الكل ..

ولا يمكن الحديث عن أعمال إرهابية متفرقة صغيرة أو كبيرة مع إسقاط المفهوم الحقيقى للإرهاب الدولى .

ففى فترة من الفترات كان نضال الشعوب من أجل الاستقلال والتحرر يسمى إرهابا ..

وفى فترات لاحقة اعتبر دخول قوات أجنبية إلى عاصمة بلد ما والقبض على رئيسها مثلما فعلت أمريكا فى بنما ، دفاعا عن حقوق الإنسان ..

كما اعتبرت بعض الأوساط الهجوم التى قامت به الطائرات الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس وكذلك ضرب الطائرات الأمريكية لمقر الرئيس الليبى معمر القذافى منذ سنوات عمليات مشروعة ضد الإرهاب ..

وفى كل الأحوال كان المفهومان: الأرهاب وحقوق الانسان يتعرضان لتفسيرات ذاتية ومصلحية تفرضها القوى القادرة .

بل إنه لو قارنا تحديدا حادث تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربى الاسكتلندية سنة ١٩٨٨ والتى راح ضحيتها ٢٥ مدنيا والتى تفتح ملفاتها الآن كنموذج للإرهاب الذى يجب معاقبته دوليا واتخاذ القرارات المتتالية من مجلس الأمن لو قارنا حادثة لوكربى بحادثة الطائرة الايرباص الايرانية والتى أسقطت فوق المياة الاقليمية سنة ١٩٨٨ وراح ضحيتها ٢٩٠ مدنيا بمدافع السفينة الحربية الأمريكية فينسنس ...

ورغم الجـريمة الواضـحـة فى الحـالتين الا أن الأولى اعـتـبـرت إرهـابا والثانية اعتبرت مجرد خطأ رغم ماكتبه دافيد كارلسون أحد قادة البحرية الأمـريكيـة فى ذلك الوقت بأنه كـان من الـواضـح أن الطائرة الأيرانيـة طائرة مدنية تطير فى ممر جوى تجارى ولكن البحرية الأمريكية شاءت التـأكيد على فاعلية نظام الصواريخ المعروف إيجيس المركب فوقها ..

وهكذا يبدو واضـحا أن القضية فى جوهرها ليست قضية إرهاب أو حتى حقوق الإنسـان ، ولكنه استعراض لملامح جديدة لنظام دولى تحـاول ترسيخه وتأسيسه الولايات التحدة الأمريكية ..

وأغلب الظن أنه مع استـمـرار تلك الممارسـات مع تحـجيم مـسـاحـة الديمقراطية النسبية التى كانت متاحة فى العلاقات الدولية تفرضها التعادلية الدولية التى انهارت ، فإن مفاهيم الاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى بلد معرضة لانتهاكات مجددة وأن ذلك يمكن أن يتم ليس بخروج سافر عن القوانين والأعراف الدولية مثلما كان يحدث أحيانا فى الماضى ، بل وباستخدام المؤسسات الدولية وشعارات الشرعية الدولية والتزاماتها ..

وهى مخاطر تحتاج إلى الكثير من الحسابات والتحسبات .

البعد الاقتصادى للمسألة القومية

نظرة إلى الصراعات القومية وإلى حد كبير العرقية ، والتى تتواتر على السطح فى مناطق كثيرة من العالم هذه الأيام ، فسنجد أن البعد الاقتصادى هو البعد الأكثر تحريكا وتأثيرا وفاعلية ..

وبعيدا عن الكلمات العريضة والمصقولة عن التراث والعرق ، عن الشموخ والاعتزاز القومى والعرقى فليس من الصعب أن نرى المعادلة البسيطة للربط بين هذه الكلمات وبين الأوضاع الاقتصادية ..

ونستطيع أن نقول وبإرتياح إن الدعوات الانفصالية ، على أسس قومية أو عرقية والتى اجتاحت فى السنوات الأخيرة دول شرق أو ربا تجتاح الآن عددا من الدول الأوربية والأمريكية ، كذلك الدعوات المقابلة فى الاتجاه نحو الوحده والاندماج والتكامل تعتمد على ترمومتر إقتصادى يعتمد على مدى الفقر أو الغنى النسبى لهذه المناطق ..

سنجد ذلك صحيحا لو طبقناه على جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بقدر ما تتأكد صحته لو طبقناه على إقليم كويبك ودعوته الانفصالية فى كندا أو جماعة اللومبارديون الانفصاليون فى شمال ايطاليا أو رجال الجبهة الوطنية فى فرنسا ..

ففى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والكومنولث حاليا ، من السهل أن نكتشف أن جمهوريات آسيا الوسطى مثلا ، وهى الجمهوريات التى تضم فى واقع الأمر أقل جمهوريات الاتحاد السوفيتى تطورا من

الناحية الاقتصادية ، كانت وحتى اللحظة الأخيرة غير متحمسة لفض شكل الارتباط بالاتحاد السوفيتى السابق ، وصوتت بأغلبية كبيرة (٨٠٪) فى آخر استفتاء أجرى حول المشروع الجديد للاتحاد الذى طرحه جورباتشوف قبل الانقلاب العسكرى أغسطس سنة ١٩٩١ .

بينما كانت جمهوريات مثل أوكرانيا وبيلوروسيا ودول البلطيق وهى الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية : هى أسرع الجمهوريات طلبا للانفصال والاستقلال القومى ..

نفس الأمر نجده أيضا فى كندا ، ففى الاستفتاء الذى أجرى فى أكتوبر الماضى حول التعديلات الدستورية للاتحاد الكندى ، نجد إقليم كويبك وعاصمته مونتريال هى أكثر الأقاليم التى صوتت بالرفض لهذه التعديلات التى تستهدف الحفاظ على الاتحاد الكندى ، ومتوسط الدخل والانتاج فى هذا الاقليم أكثر من المعدلات العامة فى كندا . وكان الاحساس بأن الإقليم يدفع ثمن الوحدة أكثر من غيره هو الذى يغذى الاتجاهات الانفصالية فى الجنوب الكويبكى الذى رفع شعار « جمهورية كويبك المستقلة » .

وتعتمد الحركة اللومباردية فى إيطاليا على نفس المنطق وهو أن سكان الشمال المزدهر اقتصاديا يحملون على أكتافهم عبء الجنوب المتخلف إقتصاديا . أيضا فى يوغوسلافيا القديمة ، كانت سلوفانيا ثم كرواتيا هى أولى الجمهوريات التى سعت إلى الاستقلال عن الجسد اليوغسلافى القديم وأيضا ولنفس الأسباب وهى أن هذه المناطق كانت أكثر المناطق تطورا من الناحية الاقتصادية .

ظاهره مؤقتة

وبرغم الاختلاف التاريخى بين الحركات القومية فى القرن التاسع عشر عن الحركات القومية، والمشوبة بنزعات عرقية ، فى السنوات الأخيرة ؛ إلا أنه من السهل اكتشاف التناسب الطردى بين الفقر والدفاع عن الوحدة الأوسع والأشمل؛ وبين الغنى والثروة ومحاولات الانفصال أو الاستقلال تحت مسميات قومية أو عرقية ..

فبروسيا القوية عسكريا والفقيرة نسبيا هى التى قادت حركة توحيد ألمانيا فى القرن التاسع عشر وفرضت الوحدة على ولايات أكثر غنى وأقل حماسا للوحدة فى ساكسونيا وبافاريا ..

والشمال الأمريكى الذى كان فى منتصف القرن الماضى أقل غنى هو الذى شن الحرب ضد ولايات الجنوب الغنية بمزارع القطن ليفرض الوحدة ؛ وبالرغم من كل الشعارات البراقة التى رفعها إبراهام لنكولن حول تحرير العبيد والحقوق المدنية؛ إلا أن فتح أسواق الجنوب وتحرير القوى العاملة وضرب الحواجز والقيود الجمركية كانت هى الهدف الحقيقى وراء هذه الحرب التى استمرت عدة سنوات ..

ولكن ..

اذا كان العامل الإقتصادى هو الذى فرض قدر الفقراء فى البحث عن الوحدة وطموح الأغنياء فى السعى إلى الانفصال والتجزئة ؛ وكلها تجرى تحت دعاوى قومية أو عرقية؛ فإن العامل الاقتصادى أيضا هو الذى يحدد حاليا مصير تلك الكارنفات البراقة والمشعة على السطح حول البحث عن الجذور القومية والعرقية ويحكم عليها بأنها مجرد ظواهر مؤقتة ورد فعل عفوى وغير قابل للاستمرار لبعض التطورات الدرامية التى جرت على الساحة العالمية مؤاخرا ..

فالتطور الواسع فى علوم الاتصال والتكنولوجيا فى عالم أصبح بالضرورة متشابكا ومتداخل المصالح يجعل التجمعات والتكتلات الاقتصادية وليست التشكيلات القومية ، هى العامل الحاسم فى تشكيل كيانات المستقبل والتناقض الذى قد يراه البعض فى الوقت الحالى فى انتشار ظاهرة التعصب القومى والعرقى من ناحية ، وبين الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية والاقليمية الكبرى هو فى واقع الأمر تناقض مؤقت ومرحلى ..

والمؤكد أن التكتلات الاقتصادية ، أو بمعنى أصح الكيانات الاقتصادية الكبرى هى الاتجاه النامى والمدعم والقابل للنمو ، وليس مثلما تصور البعض خلال العامين الماضين ، الكيانات القومية والمفتتة ..

فالسوق الأوروبية المشتركة ، والتى تطورت بعد اتفاقية ما ستريخت إلى العمل من أجل السوق الواحدة ، هى العامل الحاسم والذى علينا أن نفسر فى ضوئه وإطاره كل الصراعات عالية الصوت أحيانا والتى تتخذ أشكالا قومية وعرقية على الساحة الأوربية ..

وألمانيا الموحدة حديثا تدفع بكل ثقلها إلى الوحدة الأوربية كحل نهائى لمشكلة التعصب القومى والعرقى الذى أنتج النازية فى الثلاثينات ، وأنتج النازيين الجدد والاسكنهيد فى التسعينات .

وفرنسا تحسم هذا الصراع بين المطامح والمطامع الفرنسية القومية وبين الكيان الاقتصادى الموحد المتعدد القوميات ولصالح الأخير ، رغم صيحات لو بان المتعصبة والمتشنجة وجبهته الوطنية بأن الموافقة على ماستر يخت تعنى التخلى عن الاعتزاز القومى الفرنسى والتسليم لسيادة القومية الجرمانية المعادية ..

فالصراع التقليدى والتاريخى ، بأبعاده القومية الضيقة ، يخلى الطريق تدريجيا لصراعات أخرى غير تقليدية وغير تاريخية وتتبلور كلها حول المحاور والمصالح الاقتصادية ..

فحتى قبل الوحدة الألمانية الأولى فى عهد بسمارك سنة ١٨٧٠ كان التنافس والتناحر بين القومية الجرمانية الطموحة والقومية الفرنسية المعتزة بتراثها الثقافى والحضارى هو العامل الحاسم فى تشكيل العلاقات بين الجارتين اللدودتين ، الأمر الذى أدى فى مضاعفاته إلى حربين عالميتين فى النصف الأول من القرن العشرين ، وحرب أوربية سبقتهما بين البلدين .

ولكن ألمانيا ومعها فرنسا يتحولان اليوم إلى القوى الأساسية الدافعة للوحدة الأوربية ، وأخلى صراع المصالح بين المزارعين الألمان والمزارعين الفرنسيين الذى استمر حتى سنوات قريبة مكانه لصراع آخر جديد بين مصالح المنتجين الزراعيين الأوربيين ككل ومصالح المزارعين الأمريكيين مثلا..

بل إن هذا العامل الاقتصادى هو الذى دفع بلدا مثل سويسرا ، والتى كانت وحتى عهد قريب تعتز بطابعها القومى الخاص و الذى اتخذ لقرون طويله شكل الحياد ، تعمل فى السنوات الأخيرة على كسر هذا الطوق والانضمام إلى السوق الأوربية ..

بل إن عددا من الدول الأوربية التى لم تكن لها علاقة بالسوق الأوربية وتحت ضرورات العامل الاقتصادى ، وهى التى تسمى بدول التعاون والتبادل التجارى تتجه بوضوح نحو المزيد من التنسيق والتعاون مع كتلة السوق ..

وفى نفس الاتجاه تسعى دول شرق أوربا للحاق بهذا التجمع الاقتصادى القومى متجاوزة كل الجروح والشعارات القومية التى عاشت عليها طويلا ...

الجغرافيا قبل التاريخ

وعلى الضفة الأخرى من الاطلنطى ، نجد هذا المؤشر القوى يفرض نفسه متجاوزا الانفلاتات والانفعالات القومية والعرقية ليتشكل التجمع الاقتصادى التجارى الأمريكى الذى يضم كندا والولايات المتحدة والمكسيك..

ذلك التجمع الذى أعلن منذ شهور وحوى عددا من الاتفاقات الخاصة بالجمارك والحدود وانتقال السلع والقوى العاملة والتبادل التجارى واضعا أسسا مدعمة لخلق سوق قوية ومنافسة للتكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة دول السوق الأوربى ..

بينما يمكن وبسهولة رصد مؤشرات واضحة من خلال الكثير من الأحداث والاتفاقيات لتقارب وتعاون واسع بين مجموعة دول شرق آسيا وخاصة الصين واليابان وكوريا ، تلك القوميات العملاقة التى جرى بينها الصراع الساخن طوال قرون ..

وكانت الزيارة الغير مسبوقة والأولى فى التاريخ التى قام بها إمبراطور اليابان للصين مؤخرا ، مؤشرا مؤكدا للاتجاه إلى تجاوز النعرات والصراعات القومية أو على الأقل إخضاعها للمصالح الاقتصادية المشتركة لدول المنطقة سعيا لخلق سوق اقتصادى وتجارى آسيوى يستطيع مواجهة التجمعات الاقتصادية الأخرى فى أوربا وأمريكا ..

ويبقى العالم الثالث ، بما فيه العالم العربى ، وحتى الآن سوقا بلا ضفاف أو حدود ، الأمر الذى يوحى بأنه قد يصبح هو السوق الوحيدة المفتوحة للصراع بين العمالقة الثلاثة ..

ومن الواضح أن التطورات والصراعات الاقتصادية المعاصرة ، ومعها بالطبع القضايا الاجتماعية والحضارية ، قد دفعت إلى إجراء تطوير هام فى المفهوم القومى والعرقى ، لصالح التجمع الاقتصادى الإقليمى والقارى (أوربا - أمريكا - شرق آسيا) .

ولسنا نريد أن نذهب بعيدا لنقول إن توليفة المصالح الجديدة قد اعتمدت فى الأساس على البعد الجغرافى ، مع تقليل أو تحجيم البعد التاريخى ، إلا أنه من المؤكد أن إعادة تشكيل فى مقومات التاريخ (الثقافة والتراث والمصالح القومية) قد بدأت تخضع لاعتبارات عملية مصلحية إقليمية لها بعدها القارى والجغرافى ..

وقد آن الأوان بالنسبة لمثقفى العالم الثالث ، وبشكل أخص خبراء الاقتصاد والاجتماع فى تلك البلدان ، إلى اعادة طرح الكثير من القضايا الفرعية والهامشية التى مازالت تشغل البال الإفريقى والآسيوى واللاتينى...

ولقد آن الأوان ، حتى لو جاء الأمر متأخرا ، لهذه الرقعة الجغرافية المشتتة والغارقة فى صراعاتها القومية الضيقة ، والممتدة من وسط غرب آسيا شاملة إفريقيا وأمريكا اللاتينية للسعى إلى أشكال وأساليب عملية للتعاون الاقتصادى والتجارى المشترك .

إن الطموح هنا لا يصل إلى البحث عن خلق تكتل رابع ومنافس للتكتلات العملاقة القائمة ، فالاوضاع الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية فى تلك البلدان لا تسمح بهذا الطموح فى العقد الحالى على الأقل ، ولكن المستهدف أن تكون لتلك الدول مساحة من القدرة على الحركة والحوار مع التكتلات الثلاث الأخرى حفاظا على الحد الأدنى من مصالحها المشتركة .. وذلك قبل أن تصبح هى الأرض الوحيدة المفتوحة والمستباحة فى عالم جديد يتشكل على أسس جديدة تماما ..

وقد يكون ذلك هو الهم الأساسى لمجموعة دول الـ ١٥ الذى انعقد أخيرا فى دكار ..

فهذه المجموعة التى تضم « دولا ممثلة ومعبرة (جغرافيا واقتصاديا) عن دول اللاسوق واللاتكتل ، تملك من الناحية العملية القدرة على وضع الأساس انطلاقا من المعطيات الجديدة .. وكل المؤشرات حتى الآن توحى بذلك ..



عالمان . . .
وليس عالم واحد

انفض مهرجان «ريو» ....

وانتهت «قمة الأرض» على الأرض ...

وهو الفشل اذا أخذنا بالمقاييس العملية الدانية ، فقد تحولت المعاهدات التى ظلت تعمل لها وتصوغها لجان مختصة لأكثر من عامين إلى مجرد اتفاقيات للاسترشاد بعد الكثير من التعديلات التى أدخلتها عليها مجموعة الدول الغنية فى الشمال وأساسا البلدان السبع الصناعية الكبرى والتى يطلق عليهم مجلس إدارة العالم .. كما أنه لم يتم توقيع نهائى على أهم معاهدتين تخصان مناخ الأرض وحماية التنوع الإحيائى بعد معارضة عنيفة أخذت شكل الإصرار من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ..

وبات واضحا للجميع أن الأحلام أو الأوهام التى بناها البعض تحت شعار جميل جذاب «عالم واحد» «والحرب الخضراء مكان الحرب الباردة» «والمؤسسات البيئية والتنموية مكان المؤسسات العسكرية» لم تكن فى واقع الأمر سوى امتداد لحلم إنسانى تحاصره وتجهضه قوة أو قوى مسيطرة ومهيمنة تحاول تطويع كل شىء من أجل فرض إرادتها وتفوقها حتى ولو كان ذلك على حساب البيئة والتنمية واتساع الخضرة ..

حسابات المكسب والخسارة

وهو النجاح إذا أخذنا بالاعتبارات المستقبلية الآتية ..

فهو أول مؤتمر عالمي يشهد وبشكل واقعي وعملي انقسام العالم إلى عالمين ... عالم غني متخم في الشمال يسعى للحفاظ على تميزه وسيطرته وتفوقه ليس بالطريق الديمقراطي بالإنفتاح العلمي والتكنولوجي على بقية العالم بل بفرض تخلف قسري على العالم الآخر ..

وعالم فقير نام في الجنوب يمثل أكثر من ثلاثة أرباع سكان الأرض يعاني من نزيف الاستغلال الاستعماري القديم ، ويعاني أكثر من النزيف الاستغلالي الأحدث والأخطر والذي مازال يفرضه الغير عليه الأخ «هابيل» الرابض في الشمال .

وهذا الانقسام العالمي الجديد بين شمال وجنوب يختلف اختلافا جذريا عن كل انقسامات المعسكرات أو المحاور السابقة والتي كان آخرها انقسام المعسكرين الشرقي والغربي ..

لقد كان انقسام المحاور إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وكذلك انقسام المعسكرين الشرقي والغربي بعد الحرب العالمية الثانية هو انقسام بين قوى أوربية وشمالية في الأساس تتصارع حول تقسيم النفوذ والهيمنة وغالبا ما كان الجنوب أو العالم الثالث هو مجال وميدان هذا الصراع وتلك المعارك يدفع ثمنها من إمكاناته البشرية والمادية ...

فبينما لم تشهد أوربا كلها ومعها أمريكا الشمالية طوال أكثر من خمسين عاما أعقبت الحرب العالمية الثانية طلقة مدفع حرب أو غارة جوية ، ظل العالم الجنوبي وطوال تلك الفترة يموج بالحرب والصراعات والانقلابات والتي راح ضحيتها ملايين الرجال ومليارات مهدرة من الإمكانات والموارد الطبيعية (أكثر من ١٣٠ حربا وصراعا ساخنا في تلك الفترة) وكانت كلها أو أغلبيتها تدور أو تدار بأصابع خفية من الشمال شرقا أو غربا تلعب الأتاري وتستغل وتدمر «بالريموت كونترول» بعيدا عن أرضها وشعوبها ..

ومن الغريب ، بل لعله من الطبيعي ، أنه وبعد انتهاء انقسام العالم ، وبمعنى أكثر تحديدا ، انقسام الشمال إلى شرق وغرب واتجاه الصراعات الحادة التي كانت قائمة في دول الجنوب إلى التخفيف من حدتها وسخونتها

والاتجاه إلى حل المشاكل الإقليمية بالطرق السلمية مثلما جرى ويجرى فى كمبوديا وأفغانستان ونيكاراجوا وجنوب إفريقيا وأنجولا وناميبيا ، مع بقاء بعض نقاط التماس الملتهبة فى مناطق الشرق الأوسط والقرن الافريقى ..

فإنه وفى نفس الوقت يجرى انفجارات عسكرية وحروب ساخنة على الأرض الأوربية مثلما يجرى فى يوغوسلافيا وبعض بلدان دول الكومنولث ـ الأتحاد السوفيتى سابقا ..

وتتفاقم الصراعات العرقية والدينية ويوشى بعضها بانفجارات قد تكون ساخنة مثلما يجرى فى تشيكوسلوفاكيا وكندا وآيرلندا وأسبانيا ...

وهى صراعات تعيد إلى الأذهان ذكريات حروب البلقان وصراعاتها التى أدت إلى الحرب العالمية الأولى ، وتلقى بظلال الصراعات العرقية والاقليمية التى فجرت الحرب العالمية الثانية على الأراضى الأوربية ..

قد يعتبرها البعض مفارقة غريبة وظاهرة مؤقتة بأن تنفجر الصراعات الملتهبة على الأراضى الأوربية والأمريكية بينما تخفت أو تقل على أراضى العالم الجنوبى والتى ظلت تحرقه لأكثر من أربعين عاما ..

ولكن البعض يعتقد أن انهداد أسس التقسيم الأوربى والعالمى القديم بين الشرق والغرب والذى كان يمثل شكلا من أشكال السلام الشمالى القائم على تكافؤ موازين الردع والقوة قد أخلى مكانه للصراعات العرقية وسياسات المصالح والمحاور على الأراضى الشمالية نفسها أى فى المركز بدلاً من السياسات السابقة التى كانت تجرى صراعات المصالح على الأراضى الأسيوية والافريقية والأمريكية الجنوبية ..

إنقسام طبقى جغرافى

فى حين أن الانقسام الواضح والجديد الذى أسفرت عنه «قمة ريو» بين الشمال والجنوب هو انقسام طبقى وحضارى وكلها ـ وعلى المدى الطويل وبحسابات المنطق التاريخى الإنسانى ـ يمكن أن تصب فى النهاية لصالح أهل الجنوب الفقير والمضطهد ... على الأقل للعمل وعلى المدى القريب على

توحيد صفوف أهل الجنوب وتضييق الخلافات بينهم ، وهذه إيجابية بانت بوضوح فى مؤتمر ريودى جانيرو والمناقشات التى جرت فيه ..

فقد كان الإحساس بالانقسام الطبقى واضحا فى هذا الكم الهائل من الاحصائيات والمعلومات والتى كانت وراءها جهود جنوبية مشتركة ولا شك والتى تكشف وتفضح الاستغلال المكثف الواقع على الغالبية العظمى من سكان الأرض فى الجنوب من جانب شريحة صغيرة لا تتعدى نسبتها ٢٠ ٪ من سكان العالم يقطنون فى الشمال ..

فإحصائيات برنامج التنمية فى الأمم المتحدة التى قدمت للمؤتمر توضح أن ٨٥ ٪ من دخل العالم يذهب إلى ٢٣ ٪ من السكان فى الشمال ، بينما لا يحصل ٧٧ ٪ من سكان العالم (فى الجنوب) سوى على ١٥ ٪ من هذا الدخل ..

وتقول وثائق المؤتمر أن ٢٥ ٪ من سكان العالم فى الشمال يستهلكون ٧٠ ٪ من الطاقة العالمية ، ٧٥ ٪ من المعادن ، ٦٠ ٪ من الغذاء العالمى ، وأن المواطن الأمريكى (وأيضا فى عدد من الدول الصناعية الكبرى) يستهلك من الطاقة ٣٦ ضعف متوسط ما يستهلكه المواطن الأسيوى الافريقى .

وتذهب الحقائق والوثائق التى وضعت أمام المؤتمر إلى مدى أبعد من ذلك فى توضيح أبعاد هذا الصراع الطبقى القائم على أسس جغرافية حين تكشف التقارير التى قدمها الجنوبيون ومدعومة بتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية والتى تقول إن دول العالم الثالث أو الجنوب تخسر سنويا ولصالح الدول الصناعية فى الشمال أكثر من ٥٠٠ مليار دولار موزعة كالآتى ..

٢٥٠ مليار نتيجة سياسة حماية الأسواق التى تنتهجها الدول الصناعية.

٨٠ مليارا نتيجة إجراءات اتفاقية الجات الخاصة بالتجارة الدولية .

١٢٠ مليارا خدمات للديون .

٥٠ مليارا الفارق بين أسعار المواد الخام وانهيارها وأسعار المواد الصناعية وارتفاعها ..

ومن الطبيعى أن الطرف المضطهد والواقع تحت الاستغلال المكثف فى هذه المعادلة الطبقية الجغرافية كان أكثر وعيا بمصالحه هذه المرة وأكثر إدراكا لحقوقه فلم يأخذ المنحى العاطفى المريض الذى حاول الشمال أن

يفرضه فى طلب معونات وصدقة مثلما قالت الطفلة الكندية سابرين سوزوكى باسم الأطفال الذين يموتون جوعا فى العالم والذين لا يسمع أحد صراخ احتضارهم ..

أو حتى بالاكتفاء بإلقاء التهم وإقامة الدليل على أن الدول الصناعية والشمال الغنى هم أكثر الناس تلويثا للبيئة وللمناخ فى العالم بتجاربهم الذرية والنووية ونفاياتها القاتلة التى يحاولون تصديرها للجنوب ، وبما ينتجونه من غازات سامة وخاصة ثانى أكسيد الكربون والذى تسبب فى تدمير حوالى ٢٠٠ مليون هكتار من الغابات منذ انعقاد قمة الأرض الأولى فى استوكهولم سنة ١٩٧٢ ..

ولا حتى المطالبة بوضع نظام اقتصادى جديد يقوم على العدالة التجارية وحرية تدفق المعلومات والسلع والتكنولوجيا ..

ولكنهم وبوعى متميز هذه المرة حددوا مطالبهم فى أهداف تبدو متواضعة ومعقولة ومنطقية وهى ..

● أن تقدم الدول الصناعية ١٢٥ مليار دولار سنويا لمواجهة مشاكل البيئة والتنمية فى العالم بعد الدمار الذى لحق به على أيديهم ..

● أن تتعهد الدول الصناعية بتخصيص ٧ر ٪ من إجمالى الناتج القومى لها من أجل معونات التنمية عام ٢٠٠٠ .

وهذا ما رفضه وبإصرار رئيس الشمال وفتى العالم الأول جورج بوش وما تحفظ عليه جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا ، ولم تعترض عليه ألمانيا من ناحية المبدأ ولكنها رفضت أن يكون قرارا ملزما ...

وصمتت حوله بقية دول الشمال الصناعى مع اعتبار أن اليابان ليست دولة شمالية وإن كانت واحدة من قبيلة السبع الكبار ..

بوش ولينين

أما من ناحية الجانب الحضارى لهذا الصراع بين الشمال والجنوب كما عكستة مناقشات ووثائق « قمة ريو» فلا شك أن الجنوبيين قد كسبوا الجولة باعتبارهم اكثر تحضرا وأكثر ديمقراطية وأكثر تقدما بالرغم من التخلف القسرى والاضطهاد والاستغلال المفروض عليهم ...

فالجنوبيون هم الذين يطالبون بديمقراطية النظام العالمى وبتحرير العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية من القيود وقوانين الحماية التى يفرضها الشماليون ودعاة الليبرالية الغربية ..

والجنوبيون هم الذين يطالبون بفك الحصار عن التكنولوجيا المتقدمة واحتكار العلوم والمعرفة بينما الذى يفرض القيود والسدود هم من يتشدقون كثيرا بالديمقراطية وحقوق الانسان ..

مع أن حق الانسان فى المعرفة هو أحد الحقوق الرئيسية للإنسان إن لم يكن هو الحق الإنسانى والحضارى الأساسى ..

ولكن الرئيس الأمريكى جورج بوش فتى الشمال الأول والذى يحاول فرض زعامته المنفردة عل الجنوب يرى أن حق زيادة الاستهلاك للمواطن الأمريكى هو الحق الأول الذى يجب أن يضعه العالم فى الاعتبار ..

فقد قال تبريرا لرفضه التوقيع على معاهدة تغيير المناخ وكذلك معاهدة الحفاظ على التنوع الاحيائى بأنه ليس على استعداد لتوقيع أية اتفاقية تقلل من فرص الأمريكيين فى العمل أو تزيد من أعباء الضرائب عليهم ..

ولينطلق غاز ثانى أكسيد الكربون وغيره من الغازات السامة تقتل وتدمر الأحياء من بشر وغابات وكائنات حية أخرى ..

ولتمض مشاريع الدفاع الفضائى الأمريكى التى تكلف آلاف المليارات من الدولارات طالما يتحقق مزيد من الرخاء والاستهلاك للمواطن الأمريكى ، وليذهب الآخرون إلى الجحيم ..

لقد كان من أهم ما أسفر عنه مؤتمر الأرض الأخير هو سحب البساط الحضارى والإنسانى من تحت أقدام الزعامة الأمريكية لما يسمى بالنظام العالمى الجديد ..

حتى الأنصار التقليديون من زعماء قبائل الشمال صمتوا فى الدفاع عن المدى الذى ذهبت إليه القيادة الأمريكية .. حتى أن الرئيس الأمريكى جورج بوش أعلن بوضوح فى خطابة أمام المؤتمر وقد أحس بهذه العزلة ..

إن القيادة العالمية قد تقتضى أحيانا أن تقف القيادة بمفردها وتتمسك بموقفها الصحيح .. !!

وهى كلمات تذكرنا بأقوال لفلاديمير إيلتسن لينين مفجر الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ عن دور القيادة الحزبية فى بعض الظروف الصعبة ..

ولقد أساء من خلفوا لينين استخدام هذه المقولة بدءا من ستالين حتى بريجينيف وجورباتشوف الأمر الذى أدى فى النهاية إلى انهيار النظام نفسه..

ويبدو أن الرئيس الأمريكى جورج بوش قد قرر أن يجرب حظه فى استخدام التبريرات الأيديولوجية لسياسات الهيمنة والسيطرة والقهر ...

النظام العالمى الجديد بين الشكل الأمريكى والمضمون الإنسانى

إننا أمام قرار عابث يمكن أن يؤدى إلى كثير من المخاطر وإثارة أعمال العنف المضادة ، فلا يمكن وبأية حال أن تكون هناك شرعية للاختطاف ..

ويبدو أن قضاة المحكمة الدستورية العليا الستة الذين أصدروا هذا الحكم المشين بحق الولايات المتحدة فى خطف واحضار أى شخص من أى بلد أمام المحاكم الأمريكية طالما كان متهما او حتى مشتبها فى أمره ، قد نسوا أنهم لا يعنون بقرارهم هذا الولايات الأمريكية بل الأمر يتعلق بأكثر من ١٦٠ دولة مستقلة ذات سيادة ليست حتى الآن ولايات داخل الإطار الأمريكى..

وقد كان من الممكن اعتبار هذا القرار ، المشين والبربرى ، وفق توصيفات القضاة الأمريكيين الثلاثة الذين رفضوه، مجرد شطحه من شطحات القضاء الأمريكى المتكررة والمعروفة والتى كان آخرها الحكم ببراءة الضابط الذى قام بضرب وتعذيب السائق الأسود والذى تسبب فى انفجار الفقراء السود فى لوس أنجلوس فى الشهر الماضى ..

ولكن الخطر الحقيقى يأتى من أن قرار المحكمة الأمريكية العليا يأتى متوافقا مع الرغبة التى أبدتها وسعت إليها الإدارة الأمريكية نفسها ..

فلقد سبق وقدمت الفكرة فى شكل مشروع قانون فى أوائل الثمانينات أثناء حكم الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان ونائبه فى ذلك الوقت جورج بوش ، وتحت دعوى مقاومة الإرهاب وخطف الطائرات وتجارة

المخدرات ، ولكن الكونجرس الأمريكى رفض المشروع باعتباره تدخلا سافرا فى شئون الدول الأخرى ..

وتكررت نفس المحاولة من جانب الإدارة الأمريكية سنة ١٩٨٥ بعد حادثة الباخرة الايطالية أكيلى لورو وقامت الولايات المتحدة بالفعل بتغيير مسار الطائرة المصرية وإجبارها على الهبوط فى قاعدة أمريكية فى ايطاليا تحت دعوى القبض على بعض الإرهابيين ..

ولكن الكونجرس رفض مرة أخرى إصدار مثل هذا القانون ..

ويبدو هذا الأمر واضحا من رد فعل الإدارة الأمريكية إزاء قرار المحكمة العليا والترحيب به باعتباره جسَّد فى النهاية مطا لبها ...

فبينما وجدنا الرئيس الأمريكى جورج بوش عشية إنتفاضة لوس أنجلوس يعلن إدانته للحكم الذى أصدرته المحكمة الأمريكية بل ويصدر قرارا بضرورة إعادة المحاكمة ووقف الحكم السابق ..

نجد الإدارة الأمريكية هذه المرة غير عابئة بالاحساس بالصدمة ورد الفعل العالمى العنيف إزاء هذا القرار الخطير والذى صدرت به بيانات من وزارة الخارجية فى كندا وسويسرا والمكسيك وعدد آخر من دول أوربا وأمريكا اللاتينية تدين القرار بشدة وتعتبره خروجا على كل القواعد والقوانين والأعراف الدولية بل وتعتبره عملا إجراميا مثلما جاء فى بيان وزارة الخارجية الكندية ..

بل إن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية فى محاولته لتهدئة وتطمين بعض الدول المحتجة والتى يعتبر بعضها من أقرب حلفاء أمريكا لم يفعل سوى التأكيد على القرار الذى أصدرته المحكمة العليا الأمريكية حين قال «إن رؤساء الولايات المتحدة يجرون دائما توازنا بين متطلبات السياسية الخارجية والقوانين والالتزامات وخاصة تلك التى صدرت وتعطى الحق باختطاف المشبوهين والمتهمين فى جرائم معينة من البلدان الأجنبية » ..

والواقع أن ما قاله جيمس بيكر كانت تمارسه الادارة الأمريكية بالفعل وحتى قبل صدور قرار المحكمة العليا ، فهناك حالات عديدة شهدتها المحاكم الأمريكية قدم فيها مواطنون من بلدان أخرى تم إحضارهم على الأراضى

الأمريكية بوسيلة أو بأخرى لعل أشهرها المحاكمة التى تجرى حاليا لرئيس بنما السابق نوريجا والذى تم اختطافه منذ سنوات بعملية عسكرية كاملة أسقطت وأهدرت فيها كل القوانين الدولية ..

وقد كشفت الصحف الأمريكية عن وجود قوائم طويلة ومعدة بالفعل تتضمن أسماء من يحق اختطافهم وفقا للقرار الأمريكى الأخير ومصنفون تحت بنود مختلفة أهمها الإرهابيون (مع ملاحظة مواصفات الإرهابى لدى الإدارة الأمريكية) ومحتجزو الرهائن وتجار المخدرات وتشمل حتى قوائم المتهربين من الضرائب ...

قرار مسبوق

القرار إذن هو قرار الادارة الأمريكية وليس مجرد شطحة من شطحات القضاء الأمريكى ، وقد فضح القضاة الثلاثة الذين صوتوا ضد القرار هذه المناورة المكشوفة من جانب الإدارة الأمريكية وهم جون بول ستيفنس وهارى بلاكمان وساندرا داى حين قالوا إن قرارا همجيا مثل هذا ما كان ليصدر لو لم تكن هناك ضغوط ومناورات كثيرة قد جرت فى الكواليس ..

وقال القضاة الأمريكيون الثلاثة «إن الرغبة فى الانتقام لا يجب أن تتجاوز التقاليد الدولية والقواعد والقوانين بقرار يمثل ولا شك صدمة للعالم المتحضر » .

وليس صحيحا أننا بإزاء قرار غير مسبوق مثلما ذهب الكثير من التعليقات حتى داخل الولايات المتحدة نفسها ، ولعل إسر هاريل رئيس الموساد الإسرائيلى السابق قد ساعد على مضاعفة الإحساس بالصدمة لدى الأمريكيين بشكل خاص حين أعلن فى القدس أن القرار الأمريكى الأخير قرار ثورى ومشروع ، وإن كانت إسرائيل تعتبر الرائدة فى هذا المجال إذ أن القضاء الإسرائيلى ومنذ الخمسينات أعطى الحق للموساد فى ملاحقة أى متهم لعب دورا فى اضطهاد اليهود وخطفه وإحضاره لإسرائيل للمحاكمة » ..

وقد كان هاريل نفسه هو الذى نفذ عملية خطف الألمانى آدولف إحيمان من الأرجنتين سنة ١٩٦٠ وإحضاره إلى إسرائيل لمحاكمته تحت دعوى اضطهادة لليهود إبان الحكم النازى الهتلرى ..

والسخرية الكامنة فى تصريحات مسئول الموساد السابق تعكس التناقض الواضح بين الإدانة العالمية التى تلقتها إسرائيل إزاء هذه الأعمال وهى الدولة الصغيرة التى كانت ومازالت ترى فى هذه الأساليب أحد عوامل الردع لحماية أمنها ، وبين الموقف الأمريكى «الثورى» الجديد للدولة الأعظم التى مازالت متفردة على الساحة الدولية وتزعم أنها بإزاء بناء نظام دولى جديدة تقدره على أسس من المبادىء الثابتة والمعلنة وكلها تتمحور حول مبادىء الشرعية الدولية ..

والسؤال المحير الذى يفرض نفسه على كثير من المراقبين والراصدين للتطورات التى تجرى على الساحة الدولية والأمريكية بشكل خاص هى المعدلات السريعة لتدهور مصداقية الزعامة الأمريكية للنظام الدولى الجديد التى كانت تطمح فى قيادته حيث كانت كل الظروف المساعدة متوافرة من أجل تحقيقه وخاصة بعد أزمة وحرب الخليج التى استطاعت فيها الولايات المتحدة أن تقود تحالفا عريضا وبنجاح فى المجالات السياسية والعسكرية لدعم الشرعية الدولية ..

معارك خاسرة

فهى تخسر فى معركة الاقتصاد والسوق الحر الذى قادته و لسنوات طويلة أمام المعسكر الآخر الذى كان قائما : فبعد زوال الاتحاد السوفيتى وإنهداد ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى الأوربى وفتح الطريق واسعا أمام القيادة الاقتصادية الأمريكية يكتشف العالم ، بما فيهم الشعب الأمريكى نفسه ، أن هناك دولا أخرى كثيرة كانت تمضى فى السابق تحت الزعامة الاقتصادية الأمريكية قد أصبحت تمثل هاجسا مزعجا لها بعد أن سبقتها وتفوقت عليها فى الكثير من المجالات الاقتصادية ..

فالاقتصاد اليابانى ، ومعه الاقتصاد الألمانى والذى خرج كلاهما من عباءة الاقتصاد الأمريكى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبحا يمثلان منافسا قويا وخطيرا وخاصة بعد تحقيق السبق والتفوق فى مجالات

صناعية وتجارية عديدة بينما حوصر الإقتصاد والأمريكى فى موجة انكماش طويلة جعلته يربض عند مستويات متخلفة فى معدلات الانتاج والإدخار والتصدير يقابلها ارتفاع مضطرد فى نسب البطالة والتضخم ، الأمر الذى وصل إلى أن رئيس الوزراء اليابانى يتهم الأمريكيين « بالكسل والتراخى مما أدى إلى افتقاد القدرة على التجديد والابتكار » وهو يرد على قائمة الاتهامات الأمريكية لليابان بأنها أحد أسباب التدهور الأقتصادى الأمريكى .

وتدخل الولايات المتحدة فى حرب تجارية طويلة ، وخاسرة حتى الآن ، مع القوى التصديرية النشطة لليابان وألمانيا وتخسر العديد من الأسواق فيما عدا سوق السلاح ...

مع أن المعركة تجرى على أسس الاقتصاد الحر والمفتوح .

وآليات السوق ...

الشكل والمضمون

ويجيء الموقف الأمريكى فى مؤتمر قمة الأرض والرافض لتقديم أية مساعدات ملموسة والمساهمة النشطة فى الحفاظ على البيئة ورفض توقيع معاهدة التنوع الاحيائى وكذلك المعاهدة الخاصة بالمناخ ليحاصر إمكانية الزعامة الأمريكية فى مجال من أهم المجالات التى تشغل البال والهم الإنسانى وخاصة بالنسبة لدول الجنوب ...

ويقف الرئيس الأمريكى جورج بوش وحده فى قمة ريو محاصرا ومعزولا وهو يقدم خطابه الذى فسر به المشاكل الاقتصادية والبيئية التى يواجهها العالم من زاوية واحدة هى مصالح المستهلك الأمريكى وفقط مع أن المسئولية الأمريكية فى تلويث البيئة العالمية تضعها فى الصدارة هذه المرة وبجدارة ..

ثم جاء القرار الأخير للمحكمة الأمريكية العليا بأحقية خطف أى مواطن من بلده تحت دعوى مساسه بالمصالح الأمريكية ليكشف الوجه الحقيقى لتوليفة المبادىء الأمريكية التى تسعى إلى قيادة العالم من خلالها ...

فهى تهدر حقوق الإنسان باسم حقوق الإنسان وتقنن مبادىء الاختطاف والإرهاب باسم محاربة الإرهاب ، وتفتح الباب واسعا للفوضى الدولية على

حسب تعبير بيان وزارة الخارجية السويسرية تحت دعوى وضع أسس ثابتة لنظام دولى جديد ..

وحتى دور البوليس الدولى تلعبه بدون حكمة واقتدار .. ولا يبقى من مقومات الزعامة الأمريكية سوى عامل القوة وترسانة الأسلحة المهولة والتى تسيطر عليها ...

وحتى هذا العامل ليس مطلقا فمازالت هناك قوى دولية أخرى صغيرة أو كبيرة تملك ترسانات مدمرة وتمثل خطرا وتهديدا على الأمن الأمريكى ، إضافة إلى مقولات التاريخ الحديث فى تجربة النازية والنظم الشمولية الأخرى التى أكدت أن الاعتماد فقط على مصادر القوة والسلاح لم تحم هذه النظم من الانهيار بل ربما ساعدت على ذلك ..

لقد كانت ومازالت فكرة النظام الدولى الجديد يبشر بثورة فى ثلاث مجالات رئيسية وهى حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة تحت شعار عالم واحد والثورة العلمية والتكنولوجية وما تفتحه من آفاق واسعه ورحبة للتطور البشرى ..

والواضح حتى الآن أن الولايات المتحدة ولسياستها المعلنة تعمل على تحجيم وتفسير هذه المجالات الأساسية فى قالب أمريكى ضيق وفقا للمصالح الذاتية ..

وهنا يأتى التناقض الحاد بين المضمون الحقيقى لأى نظام عالمى جديد وبين الشكل المهترىء والذى تحاول فرضه الدولة التى تطمح وتسعى لصياغة هذا النظام ..

وهو تناقض لن تستطيع فيه القوة العسكرية البحتة أن تكون هى العامل الحاسم والمحدد ..

فقد واجه الاتحاد السوفيتى هذا التناقض الحاد ولم تكن القيادة قادرة على ايجاد حلول ، فانهار تماما رغم أن قوته العسكرية الهائلة لم تمس ...

ومن قبل حاولت المانيا النازية الاستخدام المطلق لعوامل القوة العسكرية لفرض نظام جديد يفتقد المضمون الإنسانى ... وفشلت ..

ترى أى طريق اختارته القيادة الأمريكية . !!

الحرب التجارية
معارك أخطر
وبدون سلاح

قبل أن يحل الخامس من ديسمبر الحالى ؛ وهو التاريخ الذى كانت الولايات المتحدة قد حددته موعدا نهائيا لفرض ضرائب جمركية عالية تصل إلى نسبة ٢٠٪ على بعض الحاصلات الزراعية الأوربية ؛ كانت دول السوق الأوربية ، فيما عدا فرنسا ؛ قد اختارت طريق السلامة والمصالحة بإعلان الاتفاق مع الجانب الأمريكى ؛ أو بمعنى أصح الرضوخ للشروط الأمريكية فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية ..

ومع ذلك ؛ فسيظل هذا التاريخ شاهدا على دخول الحرب التجارية مرحلة جديدة ، تتجاوز أساليب المنافسة والمضاربة وتوجيه اللكمات الخفية سعيا وراء الأسواق ؛ إلى أشكال توجيه الانذارات والتهديدات الخطرة ..

والمؤكد أن المعركة لم تنته .. فبالرغم من الوصول إلى أتفاق بين دول السوق والولايات المتحدة بتخفيض المساحات المنزرعة فى دول السوق بنسبة ٢١٪ على مدى ست سنوات وأيضا التقليل من الصادرات الأوربية المدعومة إلا أن الحركة على جانبى الاطلنطى تمتلىء بالكثير من المناورات المعلنة والخفية التى لا يصعب أن تشم وراءها رائحة نفاذة توحى بمعارك اقتصادية وكبيرة قادمة على الطريق ..

فعلى الجبهة الأمريكية يوقع الرئيس الأمريكى ومعه الرئيس المكسيكى ومعهما رئيس الوزراء الكندى فى ١٧ ديسمبر الحالى اتفاق التجارة الحرة (نافتا) بين الدول الثلاث فى مبنى جامعة الدول الأمريكية فى واشنطن ..

وهى الاتفاقية التى تخلق من الناحية العملية منطقة تجارية واسعة تشمل الشمال الأمريكى تسقط فيها الكثير من الحواجز الاقتصادية والجمركية ..

ويتواكب ذلك مع الدعوة التى وجهها الرئيس المنتخب بيل كلينتون لحوالى مئة شخصية اقتصادية أمريكية بارزة ؛ ليس بينهم أعضاء فى الكونجرس ؛ لتوصيف حالة الاقتصاد الأمريكى ووضع قائمة لعلاج الموبقات التى يعانى منها وعلى رأسها فتح أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية وخاصة أن جوهر المشكلة التى يعانى منها السوق الأمريكى أن وارداته أصبحت أكثر من صادراته ..

ويرتبط بذلك أيضا اتجاه كلينتون إلى تشكيل ما أسماه بمجلس الأمن الاقتصادى القومى على غرار مجلس الأمن القومى الأمريكى الذى يفصل فى القضايا الأساسية الخاصة بالأمن والدفاع ، خاصة بعد أن جعل الرئيس الأمريكى المنتخب من استرداد العافية الاقتصادية الأمريكية القضية المحورية الأساسية لمخططاته ...

وعلى الجانب الآخر شرق الأطلنطى وبالرغم من اتفاقية التهدئة التى أبرمت بين الطرفين ، تفجرت ثورة المزارعين الفرنسيين والتى ساندها المجتمع الفرنسى كله لتلقى بظلال كثيفة حول مستقبل الاتفاقية الأوربية الأمريكية ..

ففرنسا التى تعتبر ثانى قوة زراعية عظمى فى العالم ترفض الاتفاقية وبعنف وأيضا بإجماع غريب وتلقى بقفازها الثقيل فى وجه الطرفين . وتصر على طرح القضية فى قمة أدنبره المقبلة لدول السوق الأوربية فى نهاية هذا الأسبوع .

ومن الواضح أن الموقف الفرنسى يراهن على كسب قطاعات المزارعين وممثليهم داخل دول السوق على أساس أن الاتفاق الأخير مع الولايات المتحدة سيصيب بالضرر قطاعات أوسع من المجتمع الأوربى وليس المزارعين فقط وخاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها ستفرض رسوما جمركية على وارداتها من الفولاذ من ١١ بلدا أغلبها بلدان أوربية . وتحت نفس الدعوى ، متهمة الدول المصدرة بالاستفادة من دعم أسعار الفولاذ لإغراق السوق الأمريكى .

كذلك يؤكد المنطق الفرنسى : والذى بدأ يجد آذانا صاغيه له فى مجموعة الدول الفقيرة داخل السوق أسبانيا والبرتغال وأيرلندا واليونان ؛ بأنه لا يمكن الموافقة على تخفيض مساحات تبلغ ٢١٪ من الأراضى الزراعية فى دول السوق فى حين يعانى العالم كله من مشاكل الغذاء والحاصلات الزراعية ..

وقد شرحت صحفية لوموند المنطق الفرنسى أو كما سمته القلق الفرنسى من أن هذه الاتفاقية الأخيرة بين دول السوق والولايات المتحدة ستؤدى إلى التحكم والسيطرة الأمريكية المنفردة فى تجارة الحبوب وأسواقها العالمية واستخدام هذا السلاح الخطير فى الضغط السياسى ..

وجاءت مظاهرة ستراسبورج العاصفة على الحدود الفرنسية الألمانية اشترك فيها ٥٠ ألف فلاح وأحرقت فيها الأعلام الأمريكية إضافة إلى إعلانات ماكدونالد والكوكاكولا ؛ تعبيرا سياسيا عن المخاطر التى يمكن أن تتصاعد اليها الحرب التجارية ..

كما جاء اشتراك مزارعين آخرين من دول السوق الأوربية إضافة إلى المزارعين الفرنسيين دعما للموقف الفرنسى القوى داخل المجموعة الأوربية ؛ فى حين كان اشتراك ممثلين لبعض التجمعات والنقابات الزراعية فى اليابان وكوريا فى المظاهرة تأكيدا للهموم الدولية المشتركة حول هذه القضية .

والزيارة التى قام بها المستشار الألمانى هلموت كول لفرنسا فى أعقاب مظاهرة سترا سبورج استهدفت محاولة رأب الصدع فى الجهة الأوربية وإعادة دعم التحالف الفرنسى الألمانى الذى مازال يمثل حتى الآن حجر الزاوية فى مسيرة ماستريخت نحو السوق الأوربية الواحدة ..

وقد أعلن كول ، بعد محادثات مطولة مع ميتران ، أن فرنسا وألمانيا تسعيان إلى صياغة مشتركة للمحادثات التجارية الدولية فى إطار المنظمة الدولية للتجارة والتعريفة الجمركية (جات) مع وضع المصالح الفرنسية والأوربية فى الاعتبار .

وأيا كان الحل الوسط الذى ستطرحه كل من فرنسا وألمانيا أمام قمة أدنبره لدول السوق فى نهاية هذا الأسبوع ، فمن المؤكد أن دخان الحرب

التجارية لم ينته بعد ، وربما تصاعد وبشكل أكثر كثافة .... تبقى قضية هامة وأخيرة وهى أن الثمن الذى ستدفعه الدول النامية ، نتيجة اتفاقية الحاصلات الزراعية الأخيرة ، سيكون باهظا .. وتقول المؤشرات الاقتصادية إنه من المتوقع وحتى نهاية هذا القرن أن تزداد واردات الدول النامية من القمح بنسبة ٤٠ ٪ عما هى عليه الآن ، فى حين من المفترض ، وفقا للاتفاقية، أن تخفض دول السوق الأوربية من صادراتها الزراعية فى تلك الفترة بنسبة ٥٠٪ وهى قضية تستحق أن تفرض نفسها على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى تعقد اجتماعاته فى القاهرة هذه الأيام ..

الثورة العلمية ...
والعقد الاجتماعى

منذ أن أعلنت صحيفة «صن» الإنجليزية أن لديها شريطا مسجلا لحديث جرى بين أميرة ويلز (زوجة ولى عهد إنجلترا) وبين أحد الأشخاص الذى تربطه بالأميرة علاقة خاصة ... واستعداد الجريدة لأن يسمع من يريد هذا الشريط الساخن الذى جرى فى إحدى الليالى الباردة على خط خاص مقابل ١١ جنيها إسترلينيا ، وهناك عشرات الآلاف الذين أسرعوا لسماع الحوار الهامس العاشق ، وآلاف أخرى تبادر بحجز الدور ..

وبعيدا عن الشكل الظاهرى للمسألة والمحاولات التى تبذل لكشف ما يسمى بفضائح الأسرة المالكة البريطانية ..

وبعيداً أيضا عن المناورات وأحيانا الأغراض الخفية والخلافات السياسية التى تستخدم أساليب ووسائل غيرنظيفة وصولا إلى أغراض ومصالح أخرى ...

فإن الجديد والخطير فى هذه القضية تحديداً ! هو التساؤل المشروع عن أثر التكنولوجيا المعاصرة فى العقد الاجتماعى ...

فالشريط المذكور والذى يسجل حدثا ليليا خاصا تم بين شخصين عبر الهاتف ؛ ولا يهم هنا أن يكون أحد الأطراف أميرة هى زوجة ولى عهد انجلترا أو ليست أميرة على الاطلاق ؛ ولكن الأهم أن الذى قام بتسجيله ؛ ليس له صفة رسمية أو قانونية وهذا وارد ويحدث كثيرا . ولكن الذى قام بالتسجيل رجل أحيل إلى المعاش كان يعمل فى أحد البنوك ولديه هواية

خاصة فى استخدام الراديو وأجهزة الاتصالات الحديثة ؛ واستطاع بالصدفة ومن خلال ممارسة هوايته أن يلتقط هذا الحديث الخاص ويسجله..

والقضية المطروحة أنه ووفقا للقانون البريطانى الصادر سنة ١٩٤٩ فإن تسجيل أية مكلمات تليفونية أمر محظور يعاقب من يقوم بذلك بالسجن لمدة سنتين مع غرامة تبلغ آلاف الجنيهات .

ولكن احدا لم يقم الدعوى ضد هذا الهاوى لسبب بسيط وهو أن أجهزة التصنت والاستماع والتسجيل والتداخل موجودة وبكثرة فى المحلات العامة البريطانية وتباع بأقل من ١٠٠ جنيه استرلينى لمن يريد ..

ومن المعروف أن هذه الأجهزة ؛ وهناك أجيال متلاحقة ومتطورة منها مطروحة فى الأسواق العالمية ، تمكن لأى إنسان من الدخول فى أية محادثات تليفونية والاستماع إليها بدون إذن قانونى أو طلب رسمى ..

وبالتأكيد فإنه من حق الأميرة أو غيرها ممن يتعرض لانتهاك مقدسات حياته الخاصة أن برفع قضية ضد الهاوى العجوز ..

وبالتأكيد أيضا فإنه من حق موظف المعاش أن يردد ببساطة أنه اشترى جهازا مطروحا فى الأسواق وأنه استخدم حقه فى استخدامه والانتفاع به..

والأمر فى الواقع أهم و أخطر بكثير من أن يكون مجرد نزاع قضائى قد تحتار المجاكم البريطانية نفسها فى إيجاد حل له .. ولكنه يطرح بوضوح تساؤلات جديدة لابد وأن تثار حول صيغة ومفهوم الحريات الخاصة والعامة فى المجتمعات المعاصرة وخاصة فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الغير مسبوقة والتى تتوالى كل يوم لتطرح إشكاليات جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية ..

وهناك مثل آخر واضح بدأ يفرض نفسه ؛ ويعكف عدد كبير من علماء الاجتماع والسياسة والعلوم الإنسانية على دراسته فى محاولة للوصول إلى أبعاده الحقيقية والتى لم تتبلور بعد ..

فمع التطورات العلمية ؛ وخاصة فى مجال ثورة الاتصالات والمعلومات، أصبح ممكنا لمن يمتلك (ايريال خاص) للتليفزيون (الطبق) وببضع مئات من الدولارات أن يستقبل ما شاء من محطات الإرسال التليفزيونى التى تبث برامجها فى كافة أنحاء المعمورة..

وأصبح واردا ؛ مع التطور العلمي في هذا المجال ؛ أن يستطيع أي فلاح مصري في قرية نائية في الصعيد أو أي صياد يمني أو حتى أي راع على الجبال والأودية العربية شرقا وغربا أن يرى بالصوت وبالصورة المجسدة كل ما يجرى في عالم اليوم من أحداث بما فيها الصالح والطالح ؛ وأن يشاهد ويرى وينتقي لنفسه ما شاء من برامج بكل إيجابياتها وبكل موبقاتها ؛ دون أن يستطيع أحد أن يحجب أو يراقب .

والأمثلة كثيرة وكثيرة وخاصة وقد تحولت أمور كثيرة في الربع الأخير من القرن العشرين ؛ من أدبيات الخيال العلمي إلى واقع حي متحرك ، حتى إن كتاب الخيال العلمي في الولايات المتحدة قد أعلنوا في مؤتمرهم الأخير أن وقائع الثورة العلمية والتكنولوجية بوتيرتها السريعة والمتلاحقة قد تجاوزت في بعض الأحيان الكثير مما كان يبدو خيالا علميا حتى وقت قريب..

ومن الواضح أن هذه الثورة تغير كثيرا من أوراق الماضي ومقولاته وتفرض واقعا جديدا لم يستقر بعد لأنه مازال في حالة الفوران البركاني ؛ ولكنه وفي كل الأحوال أصبح يمس الكثير من المسلّمات التي كانت راسخة وحتى وقت قريب ..

ويتجه الكثير من علماء الاجتماع إلى القول بأن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية هي التي ساعدت على تهميش الكثير من الأيديولوجيات والأفكار التي كانت وحتى عهد قريب ينظر إليها على أنها تمثل مجموعة من المعتقدات والقيم الراسخة ..

والأمر لا يتعلق فقط بمجموعة التغيرات السياسية الدرامية التي جرت ومازالت تجرى في عالم اليوم مثل انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء حلف وارسو وبدون حرب ..

ولكن التغيرات الأخطر والأهم هي التي تجرى في الأعماق ومن الممكن أن ينتج عنها تغيرات جذرية في الأبنية الفوقية والعلاقة القائمة بين الخاص والعام ؛ الفرد والمجتمع ؛ الدولة والعقد الاجتماعي ؛ القومية والدولية والكونية ..

إن مفاهيم كثيرة ؛ كانت تبدو مستقرة في العرف الدولي ؛ قد بدأت تخلي مكانها بالفعل لمفاهيم أخرى جديدة لم تستقر بعد ..

ففى عالم تضيق فيه المسافات وينمو أكثر وأكثر إلى صورة القرية الدولية وتتشابك فيه المصالح يبدو واضحا أن كلمة الاستقلال بمفهومها القديم الذى عرفناه فى فترة انهيار الاستعمار القديم وبروز حركة التحرر الوطنى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تخلى مكانها أكثر وأكثر لمفهوم الاعتماد المتبادل ... ويبدو واضحا فى الترجمة الحقيقية لكلمة independence ومرادفها أو بديلها الذى يجرى فى الحوار الدولى interdependence

ولقد أصبح من الصعب فى بعض الأحيان أن يفرق الإنسان بين مفهوم الاستقلال وحدوده ومواصفاته ومفهوم الاعتماد المتبادل وأبعاده وضروراته..

كذلك يجرى أكثر وأكثر تدويل وتعميم للمشاكل القومية وحتى الصراعات العرقية ... فالصراع القومى والعرقى فى يوغوسلافيا القديمة ، وتحديدا فى البوسنة والهرسك ، يكتسب أبعادا عالمية ودولية ويتكون رأى عام دولى ، رغم التباين فى الدرجة ، لمحاصرة البعد القومى والعرقى ..

مع الاعتراف بأن الثورة العلمية والتكنولوجية قد أصبحت تمثل عاملا هاما ، إن لم يكن الأهم ، فى إعادة صياغة وتشكيل العالم المعاصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .. وبالتالى ثقافيا وفكريا ، إلا أن الخلاف الحقيقى هو حول تقييم طبيعة هذه الثورة وآثارها ..

وهل هى نقمة أم نعمة ...

هل يمكن أن تقدم ومن الناحية الموضوعية حلولا للموبقات التى مازالت قائمة فى العالم المعاصر ، أم أنها فى واقع الأمر يمكن أن تكون سلاحا لتعميق هذه الموبقات ..

فهناك الاتجاه الذى يحذر من النتائج السلبية العميقة التى يمكن أن تفرزها هذه الثورة وخاصة أنها مازالت فى الأساس حكرا على بعض دول الشمال الغنى ، والتى تهيىء له فرصة مثالية لاستخدامها كسلاح لزيادة سيطرته وهيمنته سياسيا واقتصاديا وثقافيا على دول الجنوب وتصل هذه النظرة المتشائمة فى تقييم دور الثورة العلمية والتكنولوجية إلى القول بأن العالم الثالث أو الجنوب الفقير يمكن أن يتحول بالفعل إلى ساحة واسعة كحقل تجارب للدول المالكة والقادرة على تملك ناصية هذه الثورة ..

فى حين يرى البعض الآخر ، وبدون إغراق فى التفاؤل ، بأن جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة هو جوهر إنسانى وديمقراطى ، ويربطون بين الازدهار العلمى غير المسبوق فى مجالات الاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية وبين ازدهار اتجاهات حقوق الانسان باعتبارها الوجه الآخر للعملة ..

فتلك الثورة هى فى النهاية ذات مضمون عالمى أوسع وأشمل ولا يمكن أن تنحصر فقط فى المفهوم القديم لتطوير وسائل الانتاج بل لابد وأن تنعكس على القوى المنتجة والمستهلكة على حد سواء ..

كما أنها بشقيها العلمى والإنسانى غير قابلة للتجزئة الجغرافية فكيف يمكن أن تتصور أن التطور الهائل فى مجال الاتصالات أو المعلومات يمكن تحديده فى أطر جغرافية ضيقة تحصر الاستفادة منه شمال البحر المتوسط .

إن الطابع الجماعى لثورة المعلومات والاتصالات حوَّل العالم إلى قرية صغيرة ومكشوفة ساعد على تشكيل رأى عام انسانى له طابع دولى ...

حقيقة أن المحاولات لن تنقطع من جانب بعض القوى والاتجاهات المهيمنة والمسيطرة للاتجاه بهذه الثورة نحو تحقيق أهدافها الضيقة ...

وقد جرى وما زال يجرى بالفعل هذه المحاولات التدميرية مثل مشروع حرب الكواكب الذى يكلف مليارات الدولارات والذى خرج به الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان لتطويع جانب هام من الثورة العلمية فى مجال الاتصالات والأقمار الصناعية لتأكيد التفوق والسيادة ..

ولكن الاتجاه الأقوى فى أمريكا نفسها ، ونظرا للأزمة الاقتصادية الخانقة قد طورت منطقا آخر أكثر قوة ، وهو التقليل من اعتمادات التسليح بل والحد منه ، وتحويل المبالغ الطائلة للإنفاق العسكرى إلى مجالات إنسانية مثل التعليم والصحة والبحث العلمى ..

ان الذى يحدث اليوم ، وكنتيجة مباشرة للثورة العلمية والتكنولوجية ، هو تحديدا مالم يكن هناك أحد يتوقع حدوثه وبتلك السرعة .. وهو يذكرنا بمجموعة القيم المعاكسة والمناقضة لما كان سائدا فى أوائل هذا القرن والتى

بشر بها كاتب كبير مثل برنارد شو .. ففى مسرحياته الساخرة والتى عصف فيها بالكثير من القيم والمعتقدات السائدة والمستقرة ، لم يكن أحد ليتصور فى ذلك الوقت أن البطل الحقيقى فى الحرب ليس هو الفارس الشجاع والأحمق أحيانا الذى يحرص ويقدر على اغتيال وقتل أكبر عدد من العدو ، بل إن الفارس الحقيقى هو الانسان البسيط المفكر والمتردد والذى يلقى بسلاحه رافضا الحرب والقتل والدمار ...

لقد فعل برنارد شو هذا الأمر تحديدا فى رائعته «الإنسان والسلاح» وقوبل أيامها بموجة بعاصفة من الهجوم والاستنكار بل والإتهام بالسوقية وعدم الوطنية ..

ولكن قيم الإنسان البسيط الكاره للحرب والدمار والهارب من المعارك الحربية بحثا عن إنسانية الإنسان وبغض النظر عن الشكل واللون والعقيدة مثلما حددها شو ، أصبحت وطوال القرن العشرين هى النموذج القيمى للبطل الإنسانى المعاصر .

ولا شك أننا بإزاء انقلاب يكاد يكون شاملا فى مفاهيم وقيم كثيرة تجىء بها وتفرضها ثورة العلوم والتكنولوجيا حتى قبل أن يصوغها أويستوعبها المفكرون والفلاسفة ..

ولعل أهم التغيرات التى تجرى ... هو مفهوم العقد الاجتماعى نفسه بكل أبعادة وتفاصيله ... الدولة ... الفرد ... المجتمع ..

وقد آن لنا ، بل إنه من الضرورى أن نفكر هذا الأمر ..

السياسة والفن
والبحث عن
علاقات جديدة

أثار فيلم أوليفر ستون الأخير حول اغتيال الرئيس الأمريكى الأسبق جون فيتز جرالد كندى (J.F.K) ضجة هائلة فى الأوساط الفنية والسياسية معا ...

فنحن أمام عمل فنى متكامل توافرت له كل عوامل النجاح من إخراج وتمثيل وحوار وتصوير وحبكة فنية الأمر الذى جعله وبعد أكثر من ثلاثة شهور من بداية عرضه مازال يحتل المقدمة فى الاقبال على مشاهدته وخاصة فى أوربا وأمريكا وكندا حتى إنه يمكن القول وبثقة إنه ليس هناك ناقد فنى له ثقله فى العالم لم يكتب عن هذا الفيلم فى تقريظ وإعجاب ..

كذلك فنحن أمام عمل سياسى من الدرجة الأولى الأمر الذى جعل الضجة السياسية التى أثارها ومازال يثيرها الفيلم تواكب ان لم تكن تعلو قيمته الفنية المؤكدة والمنعقد عليها الرأى .

فالفيلم يتناول جريمة سياسية مضى الآن عليها ما يقارب الثلاثين عاما (أغتيل الرئيس الأسبق كندى فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣ فى مدينة دالاس بولاية تكساس) ويعيد طرح قضايا وتساؤلات قديمة حول ظروف الاغتيال التى هزت العالم وقتها ومن هو حقيقة صاحب المصلحة فى اغتيال الرئيس الأمريكى الأسبق ..

وهى تساؤلات وشكوك تداولتها الصحف وأجهزة الاعلام والسياسيون والكتاب وأجهزة المخابرات طوال السنوات التى أعقبت عملية الاغتيال بحيث

كان من الصعب إضافة جديد إلى كل ماقيل ، حتى نظرية المؤامرة نفسها واتهام المخابرات المركزية بالتعاون مع صقور البنتاجون والمؤسسة العسكرية الأمريكية التى يوجه إليها الفيلم أصابع الاتهام ، سبق وتناولتها عدة كتب ودراسات لعل أشهرها كتاب أنطونى سومرز «مؤامرة كيندى» والذى هاجم فيه تقرير لجنة «وارن» تلك اللجنة التى كانت قد شكلتها الحكومة الأمريكية للتحقيق فى الجريمة والتى توصلت بعد شهور من التحقيق إلى النتيجة التقليدية المعروفة بحصر الجريمة فى لى هارفى أوزوالد المتهم البرىء ..

وقد توصل سومرز مثلما توصل عشرات من قبله إلى رفض تحقيقات لجنة وارن مشيرا إلى مؤامرة اشتركت فيها عدة أطراف من أجهزة القرار الأمريكى بما فيها المخابرات المركزية (CIA) والمباحث الفيدرالية (FBI) والذى أثار ومازال يثير تلك الضجة حول عمل فنى جيد موضوعا هاما تناقشه صفحات الرأى السياسية فى غالبية الصحف الأمريكية والأوربية والعالمية ..

لعل الظروف التى خرج فيها الفيلم هى التى جعلت لهذه الحقائق القديمة تبدو ومفاهيم جديدة ، فالفيلم يعرض فى ظروف انتهاء الحرب الباردة وإنهيار للاتحاد السوفيتى وانتهاء حلف وارسو ، أى سقوط كل الأعداء الذين كانوا أحيانا بمثابة الشماعة أو المبرر لكثير من إدعادات الطرف الآخر ، فقد كان الخوف من الشيوعية والعداء لها مبررات موضوعية أو حتى غير موضوعية لتفسير بعض الموبقات وتجاوزات وحتى الجرائم التى ترتكب داخل المجتمع الأمريكى نفسه .. أما وقد سقط ستار الخوف بعد تلاشى العدو التقليدى ،فهناك بالطبع فرص أفضل كثيرا فى عملية فصل الألوان الداخلية الأمر الذى قد يؤدى إلى موجة من الكراهية المضادة والمفهومة لدى المجتمع الأمريكى إزاء بعض المؤسسات مثل البنتاجون والمؤسسة العسكرية وتحالف الجنرالات وأصحاب مصانع وترسانات الأسلحة مما يؤكد وجود إرهاصات لقناعة متزايدة بأنها فقدت أسباب وجودها وهيمنتها بعد انتهاء الحرب الباردة ، فما بالك بآثامها وجرائمها ضد المجتمع الأمريكى نفسه ..

الإبداع الفنى .. والسياسى

وهذه الضجة السياسية التى أثارها عمل فنى متميز تذكرنا بل وتطرح من جديد العلاقة بين السياسة والفن ، ليس من الزاوية البسيطة والمؤكدة حول وجود هذه العلاقة فقد كانت فى واقع الأمر موجودة دائما ، ولكن من منطلق مستقبل هذه العلاقة مع المتغيرات الدولية وتحديدا مع تطور الثورة العلمية والتكنولوجية والآفاق الواسعة والرحبة التى فتحتها الثورة الجارية فى علوم الاتصال والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء ..

وغنى عن البيان أن الفن والإبداع الفنى بأشكاله المختلفة من مسرح ورواية وتشكيل وموسيقى وأخيرا السينما كان له أبعاده السياسية المباشرة وغير المباشرة ...

وهناك قائمة طويلة من الأفلام التى تميزت فنيا وأثارت ضجة سياسية كانت لها نتائج مباشرة نذكر منها فيلم «زد» الذى أنتج فى أوائل السبعينات وفضح الحكم العسكرى الفاشى فى اليونان بل وساهم بدور مباشر فى إسقاطه ..

وفيلم «صائد الرءوس» الذى فجر الضمير الشعبى الأمريكى والعالمى ضد الحرب الفيتنامية وساعد على إيقافها ..

وأفلام أخرى كثيرة جمعت بين التفوق بل والإبهار بجانب التأثير السياسى المباشر ...

أما فى مجال الرواية والقصة ، فمنذ تأسس الفن الروائى بشكل مستقل فى القرن الثامن عشر فى أوربا ، والسياسة تلعب دورا هاما وأحيانا مباشرا فى معظم الأعمال الروائية البارزة ...

إبتداء من «كانديد» لفولتير «وآلام فيرتر» لجوتة «والحرب والسلام» لتولستوى حتى أعمال مجموعة المبدعين الروائيين الذين قاتلوا فى الحرب الأهلية الأسبانية دفاعا عن الحرية و الديمقراطية ، أرنست همنجواى ، وجون شتاينبك وأندريه مارلو وريتشارد رايت فى أعمالهم الرائعة والخالدة «لمن ندق الأجراس » «وداعا للسلاح» «الإله الذى هوى» «رجال وفئران» .

ونفس الحال بالنسبة للمسرح الذى كانت العلاقة المتبادلة فيه بين القيم الفنية والأهداف السياسية أكثر وضوحا تتجاوز بكثير مسرح برتولد بريخت التعليمى المباشر وبيتر فاس أو مجموعة الغاضبين فى المسرح الانجليزى جون أسبورن وجون آردن فى أعمالهم المتميزة «انظر إلى الوراء فى غضب»، و«مياه بابل» والتى أدت إلى دوامات سياسية واسعة ..

والفن التشكيلى سنجد دائما أصداء سياسية لأعمال مبدعين بارزين فيه من رواد عصر النهضة مايكل آنجلو ثم روبنز الذين تحدو السلطة الكنسية على الفن وخرجوا به إلى رحاب الطبيعة والإنسان وحتى سلفادور دالى وبوكاشيو الذين جعلوا من بعض لوحاتهم رمزاً لتحرر الإنسان فى مواجهة السلطة الحاكمة والمتحكمة والقاهرة ..

وحتى فى الموسيقى كان هناك دائما ذلك الارتباط وإن بدا غير مؤكد وواضح ، فأدولف هتلر وزعماء النازية كانوا يجتمعون على سماع سيمفونية «سيجفريد» لفاجنر وهم يتصورونه يجسد لهم مغزى التفوق والقوة الألمانية وسيادة الجنس الآرى .

بينما آخرون يستمتعون بالسيمفونية الخامسة والتاسعة لبيتهوفن ويحلمون بالثورة والتقدم الإنسانى فى مواجهة القهر والخوف والاستبداد ...

ونحن فى واقع الأمر لسنا بصدد سرد أو حصر للأعمال الفنية الرائعة والتى حملت مغزى سياسياً واضحاً بشكل مباشر ولكن الذى نؤكده أن الإبداع الفنى بشكل عام لعب دائما دوراً فى التأثير الفاعل والمفعول به فى الحركة السياسية ليس من زاوية الشكل بل وفى المضمون كذلك ..

وكان هذا الأثر والتأثر وحتى مرحلة قريبة يلعب دور الفاعل الأساسى فى الوجدان الشعبى ، وهى عملية بطيئة ومتنامية ولكنها مؤكدة ، بينما كانت التأثيرات المباشرة فى السياسات العملية وبشكل أكثر تحديدا فى أروقة أجهزة القرار السياسى فى التجمعات المختلفة محدودة بل وتكاد تكون معدومة ..

فقد ظلت العلاقة تاريخيا بين الفنان المبدع والسلطة المتحكمة علاقة خوف وحذر وتباعد بين الجانبين وفى أحسن أحوالها علاقة محايدة . وحتى

مع تطور مفاهيم الديمقراطية الليبرالية التى أسقطت على الأقل وسائل القهر المباشر التى كان يتعرض لها الفنانون المبدعون على أيدى الحكام والسلطة، الا أنه من النادر وحتى وقت قريب أن يسمح لفنان حقيقى أن يشارك فى المطبخ الخاص لصياغة السياسة العملية والتى ظلت حكرا على مواصفات معينة كان من المعتقد وحتى وقت قريب أنها لا تتوفر فى الفنان المبدع أو حتى العالم المبدع ..

وظلت بعض الحالات النادرة التى اقترب فيها الفنان المبدع مع رجل الحسم والقرار مثلما كان الأمر بين شارل ديجول رئيس فرنسا الأسبق وأندريه مارلو الكاتب الروائى الفنان أو بين مكسيم جوركى وفيلادمير التيشن لينين رئيس السلطة السوفيتية فى أوائل العشرينات ، فلقد ظل الفنانون والعلماء المبدعون بعيدا عن أجهزة اتخاذ القرار والاكتفاء بالتقدير الأدبى وأحيانا المادى الذى يلقونه..

الصيغة الجديدة

هذه الصيغة يعتقد البعض أنها تتعرض الان لتغيرات قد تكون جذرية فى المستقبل ..

فمع التطورات الهائلة والغير مسبوقة فى مجال الثورة العلمية والتكنولوجية وخاصة فى مجالات هامة مثل الاتصال والهندسة الوراثية ، ومع التغيرات المتصلة فى إعادة صياغة وتشكيل الصراعات الدولية التى يبدو أنها تتجه شيئاً فشيئا بعيدا عن الصراعات والصدامات العسكرية إلى مجالات أخرى اقتصادية وثقافية وحضارية وعلمية ، فان تغيرات هائلة لابد وأن تجرى على طبيعة دور الفنان والعالم لتدفع به نحو صياغة التقدم الحضارى من موقع الصفوف الخلفية وقيادة هذا التقدم من موقع القرار والسلطة.

ووفقا لهذا المنطق الذى يعتمد على قراءة خاصة للمستقبل ومتطلباته فإن الفنانين والعلماء هم المرشحون أكثر من غيرهم لقيادة الصراعات

القادمة ، وأن النموذج الفريد أنذى لم يتكرر فى وجود الحاكم الفنان ممثلا فى ولفجانج فون جوته الشاعر والروائى والكاتب المسرحى وحاكم ولاية فايمر فى أوائل القرن التاسع عشر ، قد يصبح هو النموذج السائد فى حكام الغد..

وبهذا المنطق يصبح انتخاب الكاتب المسرحى فلسلاف هافيل رئيسا لجمهورية تشيكوسلوفيا مقدمة لاتجاه صاعد فى طريقه لأن يسود ..

وعلى أية حال فهى نبوءة علمية قال بها عالم الذرة والنسبية المعروف روبرت اينشتاين فى احتجاجه على الرئيس الأمريكى هارى ترومان لضربه هيروشيما ونجازاكى بالقنابل الذرية حين قال « لو كان فنانا أو عالما لما فكر فى ذلك العمل الإجرامى ».

أما برتراند رسل العالم والفيلسوف الانجليزى فد قال ذلك بوضوح فى كتابه « العلم والدين » حين قال إن تطور العلم يحتم قيادة العلماء المبدعين ليس من موقع المستشار العلمى بل من موقع القائد الفعلى ..

وهو حلم طاف فى مخيلة فيلسوف الاغريق أفلاطون فى مدينته الفاضلة..

فهل آن الآوان لكى يتحقق حلم للبشرية مضى عليه الآن أكثر من ألفى عام ..

الفصل الثانى

الموقع العربى

- الخطاب العربى المعاصر .
- الجامعة العربية والأمم المتحدة .
- البحث عن لوبى عربى .
- دول الجوار التاريخى .
- مشاكل الحدود .
- هجرة العلماء والنصيب العربى .

الخطاب العربى المعاصر

بين دعاوى الشمال الغنى ومنطق الجنوب الفقير

الحملة التى يثيرها بعض النواب فى البوندستاج (البرلمان) الألمانى ضد د . ويلفريد هوفمان سفير ألمانيا فى المغرب لابد وأن تثير الدهشة بل والصدمة بين المفكرين العرب ..

ومن متابعة المناقشات التى جرت فى بعض الأوساط الإعلامية والسياسية الألمانية حول قضية هذا السفير لا يملك الإنسان إلا أن ينتابه شكوك وهواجس مؤكدة بأن هناك من يحاول أن يدفع وبتخطيط فى الغرب الأوربى والأمريكى بشحنات مكثفة بالعداء ضد الشعوب العربية والإسلامية وتجسيد صورة العدو المحتمل أو المؤكد الذى يجب أن توجه إليه وضده الدوافع الفكرية والسياسية وخاصة بعد أن خلت الساحة أو كادت من الأعداء التقليديين لما يسمى بالحضارة الليبرالية الأوربية بعد انتهاء الاتحاد السوفيتى وما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى .

ففى خضم الموجات المتلاحقة من التغييرات التى تجرى على الساحة العالمية تشتعل هذه الحملة الألمانية ضد السفير الألمانى والمطالبة بعزله بل وتطالب إحدى النائبات الألمانيات بتجريده من جنسيته وهويته الألمانية لأن الرجل أعلن إيمانه بالدين الإسلامى كما أنه يستعدّ لإصدار كتاب يدافع فيه عن الثقافة العربية والإسلامية .

وتستند هذه النائبة الألمانية ومن يشاركونها الحملة على الرجل لعزله على أساس أن «عقيدته الإسلامية تتعارض مع أسس الديمقراطية والمساواة بين الجنسين التى كفلها الدستور الألمانى»

إننا فى واقع الأمر أمام دعوى غريبة ومثيره تنطلق من بعض رموز «الليبرالية الغربية» ؛ وهى أخطر بكثير من أن تكون مجرد مناقشة أو رأيا فى الأديان ؛ فهذه المناقشات والآراء واردة فى الماضى والحاضر والمستقبل..

ولكننا فى واقع الأمر أمام طرح سياسى وفكرى وبالدرجة الأولى ، يضع سورا وهميا أو حقيقيا بين المواطنة أو بمعنى أدق الانتماء إلى الشمال الليبرالى الغنى والإنتماء إلى الإسلام فى نفس الوقت ..

ويذكرنى ذلك بلقاء فى أوائل الثمانينات مع أسد بافاريا الشهير فرانز جوزيف شتراوس رئيس الحزب الاجتماعى المسيحى فى ألمانيا والذى توفى منذ سنوات وإن كان حزبه مازال يشارك فى السلطة مع الحزب المسيحى الديمقراطى الحاكم ..

وقد جرى هذا اللقاء فى بيت الحزب فى بون مع مجموعة من المراسلين الصحفيين الأجانب ؛ وجرت بينى وبينه مناقشة لم تخل من بعض السخونة حينما بدأ شتراوس يهاجم الاتجاهات الدينية فى العالم العربى والإسلامى ويصفها بالجمود والتخلف والبربرية وضرب مثلا بذلك حكم آية الله الخمينى فى إيران ..

وبالرغم من أننى لم أكن يوما من المدافعين عن استغلال الدين كشعار فى العمل السياسى ومعارضتى بشكل خاص لنظام الحكم فى إيران ولجماعات الهوس والتطرف الدينى إلا أننى وجدت نفسى مندفعا على غير عادتى وأنا أقول له :

ـ هر شتراوس ، اسمح لى أن أقول إنك تناولت هذه القضية بشكل واضح التحيز ، فأنت شخصيا ترأس حزبا مسيحيا يدافع عن الكنيسة فى مواجهة ما تسميه بالاتجاهات العلمانية سواء كانت اشتراكية أم ليبرالية ؛ كما أن الأحزاب المسيحية موجودة فى كل أوربا وتحكم فى عدد من البلدان منها ألمانيا وايطاليا ، بل إنك تتحيز لإسرائيل وهى فى النهاية دولة قائمة على أساس دينى ..

فلماذا إذن تحرم على العرب والمسلمين أن تكون هناك أحزاب أو تيارات سياسية دينية ؟! ..

إننى أوافق من وجهة نظر أخرى على بعض ما قلته بالنسبة لحكم آيات الله فى إيران كما أنى لا أوافق على أى نظام ثيوقراطى يستخدم الدين كواجهة ...

ولكن ما رأيك فى حكم آيات المسيح فى بعض البلدان الأوربية وآيات موسى فى إسرائيل ؟!

ويومها ضحك الداهية العجوز حتى اهتز جسده المكتنز وضاعت عيناه وسط وجهه الممتلىء . وهو يقول:

- هل تتصورنى فعلا شكلا من أشكال آيات الله على النمط المسيحى ؛ أعدك أن أطرح هذه القضية فى أول اجتماع لهيئة الحزب لمناقشتها .

ولا شك عندى أن الحوار الذى دار بينى وبين الزعيم الألمانى لم يكن حوارا حول المسيحية والإسلام ؛ ولكنه كان فى الأساس حوارا حول «الخطاب الأوربى المعاصر» و«الخطاب العربى المعاصر» وبمعنى أوسع وصحيح حوار بين «دعاوى الشمال الغنى ومنطق الجنوب الفقير»

الإسلام والديمقراطية

ويمكن لأى مراقب موضوعى للأحداث التى جرت وتجرى على الساحة العالمية حاملة معها تغيرات درامية وأحياناً جذرية فى صورة الجغرافيا السياسية وعلاقات القوى والتوازنات الدولية والأقليمية أن يرصد ثمة اتجاها فى الشمال الليبرالى يحاول تقييم الأحداث وأحياناً تنظيرها على أرضية واضحة من الانحيازضد وربما العداء للخطاب العربى والأسلامى ..

فالجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى (السوفيتية سابقا) كانت آخر الجمهوريات التى انفصلت عن الكيان القديم وأولها طموحا إلى إقامة علاقات انفتاحية واسعة مع دول العالم ؛ ومع ذلك تحفل التحليلات السياسية فى الغرب الأوربى والأمريكى بالتحذير من مستقبل الحركة لهذه الجمهوريات وتوضع الخطط المعلنة والخفية لمحاولة احتوائها ولوقف أى اتجاه لها بالارتباط الوثيق بالعالم العربى تحت دعاوٍ تقال وبشكل علنى واضح لمنع نشوء تكتل إسلامى قوى ممتد من المحيط الأطلسى غربا حتى أواسط آسيا وأطرافها الشرقية ...

كما أن الأوساط السياسية الغربية التى سعت وعملت على تفكيك الاتحاد السوفيتى وحق القوميات المختلفة فى تشكيل كياناتها المستقلة تتخذ موقفا سلبيا ومعاديا للمحاولات المشروعة للقومية التترية والشيشينية عن الانفصال عن روسيا ..

وفى يوغوسلافيا تقود ألمانيا دول السوق المشتركة للاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا كجمهورتين مستقلتين ؛ ولكن هذا الحماس يفتر بل ويشوبه الحذر والشك حينما تصوت جمهورية البوسنه والهرسك للاستقلال والتى تضم أغلبية نسبية إسلامية فى القوميات المكونة لها ..

وقد كان من الممكن أن يتم رصد هذه الظواهر فى إطار عام لحالة المخاض والسيولة المتصلة للأحداث والتطورات السياسية التى لم تنضج بعد معالم مؤكدة لها ؛ لولا ارتباط ذلك بسيل من الكتابات والمؤلفات الصادرة من كتاب يحتفى بهم الغرب الليبرالى كنجوم للمرحلة القادمة وكلها تتجه بشكل أو بآخر إلى تصنيف «الإسلام» فى خانات خاصة باعتباره من وجهة نظر هؤلاء يمثل إحدى العقبات أمام الليبرالية الفكرية التى يدعون ويروجون لها ..

ولو أخذنا فرانسيس فوكوياما الكاتب اليابانى الأصل الأمريكى الجنسية وكتابه «نهاية التاريخ والرجل الأخير» والذى يبشر فيه الكاتب بأن التاريخ انتهى لأن الديمقراطية الغربية قد سجلت انتصارها الحاسم وباتت فى موقع يستحيل معه لأى نظام فكرى آخر أن يتحداها وخاصة بعد هزيمة النازية ثم الشيوعية ..

وبالرغم من أن البعض فى الغرب نفسه قد هاجم وبشدة هذه الفكرة والتى وصفتها صحيفة «ليموند» الفرنسية بأنها «مجرد تنجيم لا يقوم على أساس ونشيد انتصار تعزفه وزارة الخارجية الأمريكية غير مكتمل وغير مؤكد ..

إلا أن الأهم من وجهة نظرنا أن فوكوياما نفسه يسجل تحفظين بعد ذلك على نظريته ؛ إذا جاز تسميتها بذلك ؛ أما التحفظ الأول فهو يتعلق بالصين الشعبية التى تمثل ١/٤ سكان البشرية والتى مازالت متمسكة بنظامها الشيوعى .

أما التحفظ الثانى فهو ماسماه «بانفراد الإسلام بتقديم الدولة الثيوقراطية كبديل عن الديمقراطية والشيوعية» ..

ويذهب فوكوياما إلى أن الإسلام يمثل خطرا على الليبرالية الغربية وإن كان قد اعتبره خطرا محددا لأنه ؛ أى الإسلام ؛ لا يستطيع تقديم نموذج اقتصادى عصرى ؛ كما أنه فيما عدا النفط فإن العالم الإسلامى لا يملك قدرة على التأثير الخارجي وبالتالى فإنه خطر محلى غير قابل للتصدير ..

وقبل أن نحك رءوسنا فى دهشة للمحاولة الفجة من جانب المؤلف لوضع الإسلام فى تناقض مع الفكر الليبرالى وبالتالى إلقاء الضوء عليه كخطر محتمل ؛ يفاجئنا كاتب فرنسى آخر هو جان كلود بارو كان يعمل مشرفا على إدارة الهجرة الفرنسية ليقول بلا مواربة إنه لا امكانية للتعايش بين الديمقراطية الغربية والإسلام ولماذا ؟ ..

لأن هذه الأيديولوجية . على حسب تعبيره ـ والتى يبلغ عمرها ثلاثة عشر قرنا تنبعث الآن فى قوة وانطلاق يمكن أن تمثل تهديداً مستقبلياً لقيم الديمقراطية والليبرالية أما جان فرانسوا رافيل فى كتابه «الانتعاش الديمقراطى» فهو ينطلق من دراسته الخاصة عن مجتمع المهجرين المسلمين فى فرنسا وأوربا وكذلك من تقييمه لحدوتة سلمان رشدى وإهدار السلطة الدينية فى إيران لدمه ليقفز إلى مقولة يحسم بها من وجهة نظره بأن الديمقراطية تقف عند أسوار العالم العربى الإسلامى وأن الثقافة الإسلامية عاجزة عن التكيف مع الديمقراطية ..

ولا يقف المؤلف هنا عند رأى مطروح للمناقشة بل إنه يطالب الحضارة الديمقراطية بمواجهة حازمة مع مخاطر الانبعاث الإسلامى ..

ويحذر بأن الإسلام لم يعد خطرا خارجيا على أوربا والغرب بل أصبح يمثل عاملا داخليا خطرا وذلك من خلال الهجرات المنظمة داخل هذه المجتمعات فى فرنسا وألمانيا وانجلترا وأمريكا .. !!

وأمامى عرض لبعض الدراسات التى نشرتها الصحف الأمريكية فى الشهور الماضية تقول :

إن الدول العربية الإسلامية هى المصدر الرئيسى للإرهاب العالمى ؛ وأن الإسلام حقيقة سياسية دينية تدعو إلى الشمولية ؛ وأن الأنظمة الفكرية التى تقوم على أسس التوسع والفتح هى النازية والشيوعية والإسلام ..

ولقد استطاعت «الليبرالية» أن تهزم النازية والشيوعية ولكن يبقى الإسلام كخطر ..!!

تيارات خطرة

هذه عينة من بعض الأفكار الخطرة التى يروج لها البعض فى الغرب وكلها تستهدف فى النهاية إبراز المجتمعات الإسلامية والعربية فى الأساس كمصدر خطر يجب أن توجه ضده المدافع ..

وهكذا يجد المهمومون بالبحث عن خطاب عربى إسلامى معاصر أنفسهم محاصرين بين تيارين خطرين :

تيار داخلى يتمثل فى الحركة الأصولية والسلفية التى ترتد وتسافر إلى الماضى فى تناقض تام يكاد يكون مطلقا مع معطيات الواقع والمنطق معتمدة على وسائل وأساليب ارهابية لكسب الشارع العربى والإسلامى ومستفيدة من غياب مشروع قومى حضارى ومن سلبيات الواقع العربى والإسلامى الراهن ..

وتيار خارجى يعمل على تعميد هذا التخلف واعتماد الحركة الأصولية والسلفية على اعتبار أنها الوجه الحقيقى للمضمون العربى والإسلامى الأمر الذى يستوجب عزله ومحاصرته وإطلاق الرصاص عليه ..

و لا شك عندى أن التيارين - الداخلى الأصولى والخارجى الغربى - يلتقيان على هدف واحد ومؤكد وهو إجهاض أية محاولة تنويرية حضارية لوضع صيغة خطاب عربى إسلامى معاصر قادر على التفاعل والتعامل مع معطيات العصر دافعا إلى الحركة والتقدم والتطور ..

لقد استطاعت الموجة التنويرية الأولى التى تمثلت فى رموز ثقافية من أمثال محمد عبده والأفغانى والإمام الكواكبى ولطفى السيد أن يشكلوا صياغة للتراث والنهضة اعتمد فى مضمونه الأساسى على تكييف التراث مع روح التطور العالمى وصاغوا وعيا بالهوية استطاع أن يجرى تفاعلا حقيقيا بين ثنائية المجتمع والسلطة من ناحية والتراث والمستقبل من ناحية أخرى وشكلوا فى واقع الأمر صياغة المحتوى الفكرى والسياسى لمرحلة النضال التحريرى الوطنى والديمقراطى ..

فى حين أن الموجة التنويرية الثانية تركز جهدها الأساسى فى تكييف وتوفيق الواقع العربى الراهن مع التراث .. والذى أصبح يمثل الإشكالية الأساسية للفكر العربى المعاصر ..

ويظل البحث عن هوية ثقافية وفكرية عربية إسلامية معاصرة تتجاوز رفض الغرب كحضارة وثقافة وعقل واعتماده كمصدر للسلع والبضائع والاستهلاك ؛ كما تتجاوز المحاولات الساذجة والمفككة لاخضاع الواقع للتراث ؛ أو تفسير التراث وفقا لما يفرضه الواقع ..

يظل هذا البحث عن خطاب عربى إسلامى بمحتو ديمقراطى إنسانى قدرا لابد وأن تصنعه العقول والأيادى العربية فكرا وإنتاجا ..

وهو أمر صعب ودونه الكثير من التضحيات والمخاطر .. ولكن يبقى البديل الوحيد عن السقوط فى هوة الارتداد إلى الماضى لكى يجهز علينا تماما من يتصورون أنهم قد أنهوا التاريخ والصراع وانفردوا على الساحة قادرين وباطشين ..

الجامعة العربية والأمم المتحدة بين الشرعية الدولية والشرعية الإقليمية

ربما وللمرة الثانية منذ إنشائها تجد الجامعة العربية نفسها فى موقع وموقف مضاد ومعارض لقرار تتخذه الأمم المتحدة ويتعلق بمجريات الأمور فى المنطقة .

كانت الواقعة الأولى سنة ١٩٤٨ حينما أعلن مجلس جامعة الدول العربية وبالإجماع رفضه لقرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية .

أما الواقعة الثانية فهى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ بفرض عقوبات على ليبيا لإجبارها على تسليم اثنين من رعاياها لاتهامهما بتفجير طائرة أمريكية فوق اسكتلندا سنة ١٩٨٨ .

هذا القرار الذى ضرب عرض الحائط بقرارات وتوصيات الجامعة العربية فى هذا الشأن وتجاهل المقترحات التى قدمتها الجامعة لحل الخلاف القائم بين ليبيا وكل من أمريكا وبريطانيا ؛ الأمر الذى سجلته اللجنة السباعية العربية التى شكلتها الجامعة العربية لهذا الغرض ؛ حين أبدت أسفها لعدم اهتمام مجلس الأمن الواجب بقرارات مجلس الجامعة وما قدمته ليبيا من مرونة فى هذا الصدد ..

وبالرغم من أن موقف جامعة الدول العربية فى قضية لوكيربى لم يتخذ حتى الآن الشكل الرافض والقاطع لقرار مجلس الأمن مثلما كان الحال فى السابقة الأولى الخاصة بتقسيم فلسطين إلا أن المضمون الحقيقى لتوصيات

الجامعة العربية تأتى فى تناقض تام مع توجيهات قرار مجلس الأمن الأخير ضد ليبيا ..

وهو الأمر الذى يخلق سابقة دولية جديدة يخلق تناقضا بين المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) والمنظمة الاقليمية المعنية (الجامعة العربية) أو ما يحلو للبعض أن يطلق عليه بالتناقض بين الشرعية الاقليمية والشرعية الدولية ..

كما أنه يضع مجموعة الدول المشكلة للجامعة العربية فى حرج واضح بين التناقض فى قناعاتها التى عبرت عنها فى التوصيات السابقة على قرار مجلس الأمن وبين مقتضيات هذا القرار والشكل الذى صدرت عليه وجعلته ملزما وهو موقف دقيق يعكس نفسه بوضوح فى تصريحات للدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية حين قال إن الجامعة لن تمارس أى ضغط على أعضائها سواء لتنفيذ أو عدم تنفيذ هذه القرارات فى الوقت الراهن ، حيث إن هذه الدول دول مستقلة ولا يمكن الضغط عليها ..

كما أكد د . عصمت عبد المجيد أن الجامعة بذلت كل جهدها للحيلولة دون تنفيذ قرار العقوبات ضد ليبيا وأن الأمر سيظل رهنا بالدول العربية الأعضاء فى الجامعة مع مواصلة بذل الجهود ومع الأمم المتحدة على أمل رفع العقوبات والحيلولة دونا اتخاذ إجراءات أشد تعقد الأمور ..

والتناقض فى الموقف الحالى بين اتجاهات الشرعية الاقليمية وقرارات مجلس الأمن يختلف اختلافا جذريا عن الموقف الذى كان سائدا إبان أزمة حرب الخليج ..

فلقد استندت الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن فى أزمة احتلال العراق للكويت على قرار من القمة العربية الطارئة التى عقدت فى القاهرة بهذا الشأن ؛ وبالرغم من أن القرار صدر بالأغلبية : الا أنه أعطى اتجاها عربيا واضحا ازاء الأزمة كان يتمشى بل وساعد ولا شك على بلورة القرارات الدولية فى هذا الشأن ؛ بل إن هناك من الوثائق والدلائل ما يؤكد أن دورا عربيا حاسما نابعا من جامعة الدول العربية لانهاء أزمة العراق والكويت كان مفضلا بل ومنتظرا من المجتمع الدولى وخاصة فى المراحل الأولى للأزمة ..

القرار العربى والتطبيق الأمريكى

والواقع أن الجامعة العربية التى تشكلت قبل عدة شهور من إعلان ميثاق الأمم المتحدة (يونيو سنة ١٩٤٥) وباستثناء الموقف الأخير الخاص بليبيا والموقف القديم الخاص بتقسيم فلسطين كانت تجد نفسها فى توافق شبة تام مع قرارات الأمم المتحدة طوال الخمسة والأربعين عاما الماضية أى منذ إنشاء المنظمتين الاقليمية والدولية فطوال تلك الفترة كانت النغمة والنبرة واحدة أو على الاقل متشابهة : الأمر الذى أدى فى وقت من الأوقات إلى اتهام واضح من جانب إسرائيل ؛ وبعض الأوساط الأمريكية والغربية ؛ إلى القول بأن الأمم المتحدة قد وقعت تحت السيطرة العربية .

لقد جرى ذلك طوال الخمسينات والستينات والسبعينات وحتى أواخر الثمانينات وهى تلك الفترات التى ازدادت فيها بشكل واضح القدرة (الغير أمريكية) على صياغة وإصدار القرارات سواء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أم فى مجلس الأمن ..

وعلى العكس فإن التناقض الذى وقع بين قرارات الأمم المتحدة وبين اتجاهات وقرارات الجامعة العربية سواء ذلك الذى حدث فى البداية (سنة ١٩٤٨) أم ذلك الذى يجرى الآن ؛ قد ارتبط بالوجود الأمريكى القوى والمسيطر على المنظمة الدولية ..

وهو الأمر الذى طرح فى السابق مثلما يطرح حاليا العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ؛ أو بمعنى آخر العلاقة بين الشرعية الدولية والشرعية الاقليمية ..

وحقيقة الأمر أن ميثاق الأمم المتحدة قد حاول علاج هذه القضية فى الفصل الثامن من الميثاق ..

فالمواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ تعترف بشرعية المنظمات الإقليمية طالما كان نشاطها متفقا مع أنشطة الأمم المتحدة وطالما استلهمت مبادئها من مبادىء الأمم المتحدة ..

وقد كانت جامعة الدول العربية (مارس سنة ١٩٤٥) هى أول منظمة اقليمية تنطبق عليها هذه المواد ثم تلاها منظمة الدول الأمريكية (ميثاق بوجوتا سنة ١٩٤٨) ثم بعد ذلك عدد من المنظمات الإقليمية الأخرى (منظمة الدول الافريقية ـ دول عدم الانحياز .. الخ) .

وقد حددت أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بالمنظمات الأقليمية فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين فى ثلاثة مبادىء رئيسية .

الموافقة على طلب الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة والتى تعقد فيما بينها اتفاقيات أو منظمات اقليمية أن تبذل كل ما فى وسعها لتسوية المنازعات المحلية التى تنشب بينها بطريقة سلمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن؛ كما نصت الفقرة الثالثة فى نفس المادة على أن مجلس الأمن يشجع حل المنازعات المحلية عن طريق هذه المنظمات سواء كان ذلك بناء على طلب من الدول المعنية أو عن طريق الاحالة من مجلس الأمن نفسه .

أن ترحيب مجلس الأمن بدور المنظمات الاقليمية يرجع إلى أن هذه المنظمات مؤهلة بشكل أكثر للاسهام فى حل المنازعات المحلية لأنه تتوفر لديها وسائل أكثر فعالية فى هذا المجال وهناك فرص أكبر للتسوية فى إطار المنظمات الإقليمية .

أن هذه المنظمات الاقليمية تلتزم بإحاطة مجلس الأمن علما بكل عمل تتخذه أو تزمع اتخاذه فى إطار الاتفاقيات الإقليمية ويكون متعلقا بحفظ السلم والأمن الدوليين ..

وقد كانت الولايات المتحدة نفسها أكثر الدول استفادة من النصوص الخاصة بدور المنظمات الإقليمية ؛ وكثيرا مالجأت إلى تحويل الكثير من القضايا الخاصة بدول أمريكا اللاتينية إلى منظمة الدول الأمريكية لاتخاذ قرار فيها وعزل وتحييد دور الأمم المتحدة ومنعها من التدخل فى المسائل الخاصة بالقارة الأمريكية لكى تنفرد.هى بمالها من ثقل داخل المنظمة الإقليمية بتسوية النزاعات وفقا لمصالحها وأهدافها .

وقد حدث ذلك مرارا فى كثير من المنازعات (أحداث جواتيمالا سنة ١٩٥٤ وأحداث الدومينيكان سنة ١٩٦٥ ؛ وأحداث شيلى فى السبعينات ؛ وأحداث بنما مؤخرا ..)

وفى كل تلك الأحداث عملت الولايات المتحدة على عرقلة مجلس الأمن ومنعه عن مباشرة اختصاصه تحت دعوى أن الشرعية الإقليمية تأتى أولا . وأن المنظمة الإقليمية التى تشهد حالة من حالات النزاع أو التوتر الذى قد يكون فيه تهديد للسلام والأمن فى هذه المنطقة منوط بها قبل غيرها العمل على إيجاد حلول لأنها الأقدر فى هذه الحالة ويأتى دور المنظمات الدولية فى حالة عجزها عن حل المشكلة ..

ووفقا لهذا المنطق الأمريكى الذى طبقته بالفعل فى كثير من الحالات كان من المفترض أن تترك الفرصة لجامعة الدول العربية للبحث عن حل مرض لجميع الأطراف أو مقبول منها وخاصة أن القضية ليست متفجرة وليس هناك دوافع عاجلة فالأمر فى النهاية يتعلق بحدث جرى فى الماضى ومنذ أكثر من أربع سنوات .

ولقد قامت الجامعة العربية بدور نشط هذه المرة واتخذت عددا من التوصيات المحددة أكدت فيها إدانتها للارهاب الدولى واستعداد ليبيا لمحاكمة المتهمين عن طريق مؤسسات قضائية دولية بل وحتى خارج ليبيا نفسها ، وفى الفترة بين صدور القرارين ٧٣١ و ٧٤٨ كان هناك إمكانية حقيقية لأن تمضى الشرعية الإقليمية فى توافق تام مع الشرعية الدولية فى إيجاد حل لهذه الأزمة ..

ولذلك لم يكن من الصعب على كثير من المراقبين الدوليين القول بأن قرارات مجلس الأمن لم تكن لتصدر بهذه السرعة ومتجاوزة مراحل ومحطات كثيرة كان من المكن أن ينتهى عندها الحدث لمجرد مشكلة لوكوربى أو حتى ليبيا نفسها ؛ بل للرغبة العارمة التى تجتاح الإدارة الأمريكية وفى هذه الفترة بالذات لاعطاء المضمون الأمريكى لمفهوم الشرعية الدولية ..

وفى كل الأحوال وأيا كانت تطورات الأزمة فمن الواضح أن تغيير أو تحديد العلاقة بين المنظمات الدولية وبين المنظمات الإقليمية قد بات أمرا ضروريا وخاصة أن النصوص القائمة بالفعل يمكن تأويلها وتفسيرها وفقا للظروف والملابسات ..

مع يقين نستطيع أن نجزم به أن ثمة تناقضات كثيرة على الطريق بين مفهوم الشرعية الدولية بمحتواه الجديد ، ومفاهيم الشرعية الوطنية والإقليمية ؛ وهو أمر يحتاج من الكثير من العقلاء التحسب والعمل له ومنذ الآن.

وقد يكون ما يجرى الآن بالنسبة لليبيا ومشكلة الطائرة المتفجرة منذ أكثر من أربع سنوات مجرد بداية على طريق يحمل الكثير من الألغام والمفاجآت ..

مشاكل الحدود .. عربيا ودوليا بين الحدود المستقرة ومخاطر الحدود المفتوحة

لايمكن لأى مراقب عربى أن يخطىء رصد ما يمكن تسميته بالمشاكل الحدودية والتى عكست نفسها فى اتجاهين ..

- مشاكل الحدود بين الدول العربية مجتمعة والدول غير العربية المجاورة ، وتحديدا إيران وإسرائيل .
- مشاكل الحدود بين الدول العربية نفسها ..

وبالنسبة للنمط الأول من المشاكل الحدودية ؛ جاء احتلال إيران الأخير لجزيرة أبو موسى بعد احتلالها لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى ليطرح مشاكل قديمة وجديدة كانت ومازالت تتحكم فى علاقة الدول العربية ببعض الدول المحيطة ..

والموقف الإيرانى الذى يعتمد على استخدام القوة وفرض الأمر الواقع بالتوسع واستخدام سياسة الالحاق لأراضى الغير ضاربا عرض الحائط بكل الاتفاقيات والأعراف الدولية الخاصة بترسيم الحدود بين الدول المستقلة هو نفس المنطق الذى استخدمته ومازالت تستخدمه إسرائيل ..

منطق «الحدود المفتوحة والمتغيرة» وفقا للظروف السياسية ولاعتبارات - موازين القوى ..

فإسرائيل التى مازالت تصر حتى الآن على تعبير الحدود الآمنة ؛ لا تريد الاعتراف بحدود قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ ؛ ولا الأخذ بالحدود التى كانت قائمة حتى سنة ١٩٦٧ أى قبل العدوان الذى

قامت به على الدول العربية والذى احتلت فيه بالقوة الضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء ..

والأمر هنا يتعلق بخرق كل الأسس والقواعد الدولية الخاصة بالحدود .

فمنطق الحدود المفتوحة والمتغيرة وفقا للمطامع السياسية ، هو نفس المنطق الذى طبقته النازية عندما ألحقت بلدانا بأكملها مثل تشيكوسلوفاكيا والنمسا قبل الحرب العالمية الثانية .. ثم عندما اجتاحت منطقة دانزنج البولندية والتى أدت إلى إشعال الحرب العالمية الثانية ..

أما الوجه الآخر للمشكلة الحدودية فهو مشاكل الحدود العربية ـ العربية ..

وهى مشاكل ظهرت على السطح مرة أخرى ، وتحتاج إلى وقفة موضوعية للتحليل الواعى بحثا عن الأسس الكفيلة بحل هذه المشاكل وحصار أية تداعيات خطرة لها ..

فهناك قضية الحدود بين اليمن وسلطنة عمان والتى انتهت بتوقيع اتفاقية بين البلدين منذ أيام لتقدم حلا مثاليا للمشكلة التى استغرقت فترة طويلة من المشاورات والمفاوضات تخللتها أحداث ملتهبة فى فترات سابقة ..

وهناك مشاكل الحدود بين السعودية واليمن ؛ والأنباء الواردة من الرياض وصنعاء توحى بعد اجتماع الوفدين السعودى واليمنى مؤخرا ؛ بأن هناك اتجاها مشتركا يوفر أسسا موضوعية للوصول إلى اتفاق حول هذه القضية ..

ثم هناك المشكلة المثارة حول الحدود بين السعودية وقطر والتى أدت إلى حادث مؤسف تحاول البلدان محاصرة نتائجه وصولا إلى حل مرض يضع فى اعتباره أسس حسن الجوار والمصلحة العربية المشتركة ..

ثم هناك مشكلة الحدود التى أثيرت ، أو تجدد إثارتها مؤخرا بين مصر والسودان حول منطقة حلايب ..

مشكلة دولية

لقد كانت ، ومازالت ؛ مشكلة الحدود بين الدول أحد الهموم الدولية الأساسية وتدخلت عوامل تاريخية وجغرافية وثقافية ، بعضها مصطنع ومفروض ، فى تشكيل هذه الحدود ..

ولقد شهدت أورباطوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات واسعة فى الحدود كانت تأتى فى أعقاب حروب يخرج فيها منتصر ومهزوم ؛ أو من خلال هبات قومية مثلما جرى فى ايطاليا وألمانيا ..

ولذلك كان من أهم بنود اتفاقية بوتسدام سنة ١٩٤٥ هى اعادة ترسيم الحدود الأوربية ، على أن تكون تلك حدودا نهائية ..

وظل هذا المبدأ معمولا به فى أوربا طوال الخمسين عاما الماضية والتى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية ..

ولكن القضية التى كان يعتقد أنها استقرت فى أوربا ، عادت لتنفجر من جديد مع التفجيرات العرقية والقومية والاثنية التى أعقبت انهيار دول شرق أوربا وتفتت الاتحاد السوفيتى السابق واختفاءه ككيان موحد عن الخريطة الدولية ..

فالاتحاد السوفيتى تفتت إلى ١٥ جمهورية مستقلة يعاد رسم حدودها ويجرى الصراع والصدام فيما بينها حول إعادة ترسيم الحدود ..

وجمهوريات البلطيق تعلن استقلالها التام وتحطم القاعدة التى كانت سائدة فى أوربا طوال النصف قرن الماضى ، بعدم المساس بالحدود التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية .

والدراما القائمة فى يوغوسلافيا القديمة حاليا هى فى كل الأحوال هدم لنظرية الحدود المستقرة ؛ بل وعودة إلى «البلقنة» ذلك التعبير التاريخى الذى كان يطلق على الصراعات الحدودية والتفتت القومى ..

والقتال الدامى الذى يجرى حاليا بين الجمهوريات التى كانت تشكل يوغوسلافيا القديمة يفتح كل الحدود ويتجاوزها ليس فى يوغوسلافيا وحدها ، وليس فى شبة جزيرة البلقان فقط بل وفى أوربا كلها ..

فهناك إقليم مقدونيا الذى تطالب به اليونان ؛ وإقليم كوسيفو والمطالب الألبانية ثم هناك تحفظ إيطاليا والمطالبة بإعادة رسم الحدود بعد أن انهارت الدولة اليوغوسلافية القديمة ؛ وبعد أن بدت هناك مخاطر أمنية بالنسبة لايطاليا نفسها .

وإلقاء نظرة أشمل على أوربا غربيا وفيما بعد الحدود المنهارة فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى أو ما كان يسمى بيوغوسلافيا سنجد بوضوح

إرهاصات قوية تبدو وكأنها براكين ظلت خامدة ولفترة طويلة ثم بدأت تخرج دخانها المنذر بحمم ثقيلة ..

حدود الأمر الواقع

على أن المشكلة فى العالم العربى ، وفى دول العالم الثالث عموما لها بعد آخر ..

فمعظم الدول الوطنية الناشئة فى آسيا وافريقيا تشكلت بحدودها الحالية فى الفترة بين الحربين العالميتين أو الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية ..

ودخل فى هذا التشكيل عوامل كثيرة إضافة إلى الجغرافيا والتاريخ واللغة والثقافة ؛ أيضا صراعات القوى الاستعمارية التى كانت تحتل ومن الناحية العملية الغالبية العظمى لهذه البلدان .

لذلك كانت هناك حكمة بالغة حين أخذت الدول العربية بالمبدأ الذى أرساه ميثاق الأمم المتحدة ثم أكدته منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة دول عدم الانحياز باعتبار الحدود الفاصلة بين الدول هى الحدود التى كانت قائمة غداة الاستقلال ..

ومعنى هذا هو الأخذ بالأمر الواقع ، حتى ولو كانت هناك عوامل لعب عليها الاستعمار أو استغلها فى الماضى فى تفتيت شعب واحد فى أكثر من دولة ، أو إجراء مقايضات على الأرض كانت تتم بين القوى الاستعمارية دون أن يوضع فى الاعتبار مصالح الشعوب نفسها ..

وانطلاقا من هذا المبدأ كانت لجان المصالحات حول مشاكل الحدود فى الدول الافريقية والعربية والآسيوية لا تأخذ فى الاعتبار أية دعاوى جغرافية أو قبلية أو تاريخية سابقة على ترسيم الحدود قبل الاستقلال .

لقد كانت الحكمة الكامنة وراء هذا القرار الذى أخذت به كل المنظمات الدولية والإقليمية بما فيها الجامعة العربية أن فتح الباب لأية دعاوى قومية أو عرقية أو قبلية لإعادة ترسيم الحدود سيغرق هذه الدول فى مشاكل ونزاعات لا حصر لها تستنزف قدراتها وطاقاتها بدرجة أكبر وأخطر ..

وقد ظلت هذه المبادىء التى استقرت فى الوجدان الدولى والإقليمى تشكل أساسا لأى تدخل فى حل نزاعات الحدود التى كانت تفور بين وقت وآخر فى دول العالم الثالث وخاصة افريقيا ..

كان هذا ومازال هو موقف منظمة الدول الافريقية فى صراعات الحدود الساخنة أحيانا والتى جرت مثلا بين أثيوبيا والصومال ، وبين كينيا وتنزانيا، وبين تشاد وليبيا .

كما ظل هذا هو موقف جامعة الدول العربية سواء فى علاقاتها بعضها البعض أم فى علاقاتها الحدودية مع دول الجوار ..

فوفقا لميثاق جامعة الدول العربية ؛ وبالرغم من الأهداف القومية التى حددها الميثاق لتحقيق أكبر قدر من التعاون والعمل المشترك بين الدول العربية فى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ؛ إلا أن قضية استقلال كل بلد عربى ووحدة أراضيه داخل حدوده المستقرة ظل يحكمها المبدأ الأساسى الذى ساد بعد الحرب العالمية الثانية وهى الاعتراف بالحدود القائمة كحدود نهائية ..

وفيما عدا الوحدات التى تمت فى العالم العربى وبإرادات شعبية مثل الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) ، والوحدة اليمنية التى تمت بنجاح حتى الآن والتى أسقطت حدودا كانت قائمة من خلال أشكال دستورية شعبية ؛ فإن أية محاولات أو مزاعم حدودية كانت تواجه وبحسم وبإجماع عربى ..

فالدعاوى التى روجت لها بعض الأوساط العراقية سواء أيام حكم عبد الكريم قاسم فى أوائل الستينات أو أيام صدام حسين فى الفترة الأخيرة بالنسبة للحدود مع الكويت ووجهت وبحسم فى الحالتين: فى الحالة الأولى كان الإجماع العربى رادعا كافيا .

وفى الحالة الثانية كانت الإرادة الدولية مع الموقف العربى رادعا حاسما ..

وعادت الحدود إلى وضعها الطبيعى مرة أخرى ..

الثمن الغالى

وما ينطبق على العلاقات الحدودية بين الدول العربية بعضها البعض ينطبق على علاقاتها الحدودية مع الدول المجاورة ..

فبالرغم من التجاوزات الإيرانية فى احتلال جزر «أبو موسى» وطنب الصغرى وطنب الكبرى ؛ وبالرغم من التجاوزات الإسرائيلية والإصرار على بقاء الحدود مفتوحة قابلة للتغيير وفقا لمفهومها عن الحدود الآمنة وطموحها التوسعى ...

وبالرغم من كل العدوانات المسلحة التى تستخدمها الدولتان لتغيير الحدود إلا أن الموقف العربى الحاسم والذى تسانده القوانين والأعراف الدولية هو المرشح لأن يكسب فى النهاية ..

وعلى هذا الأساس عادت سيناء ومعها طابا إلى الأراضى المصرية ..

ومازالت كل القرارات الدولية تلزم إسرائيل بالانسحاب من الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والشريط الحدودى اللبنانى ..

إن تقيما موضوعيا لما تقدم ، وبإحساس طبيعى بالخطر يضع قضية الحدود الدولية مرة أخرى كأحد القضايا الهامة والقابلة للانفجار ..

ويجب ألا ننسى أنها كانت وراء إثارة حربين عالميتين وعديد من الحروب الإقليمية المدمرة ...

والحديث عن تشكيل نظام دولى جديد لا يعنى ؛ ولا يجب أن يعنى تجاوز المضمون الإنسانى والعادل لمفهوم الشرعية الدولية الذى يقوم على احترام استقلال وسيادة أى بلد فى إطار حدوده المعترف بها دوليا .

والبديل الوحيد للتمسك بالقيم الثابتة والتى تأكدت طوال السنوات الماضية حول الحدود الدولية وتجاوزها هى أن يتحول النظام الدولى الجديد الذى هو تحت التأسيس والتشكيل إلى فوضى دولية يدفع الجميع ثمنا غاليا لها .. والدول العربية مدعوة قبل غيرها، ومن واقع الآلام والمآسى التى عانت منها الشعوب العربية فى صراعات الحدود، لإعادة تأكيد وتحقيق هذه المبادئ سواء فى المشاكل الحدودية العربية، أوفى المشاكل الحدودية مع الدول المجاورة غير العربية...

البحث عن لوبى عربى فى المجتمعات الأوربية و الأمريكية

نتحدث كثيرا فى العالم العربى عن مراكز الضغط اليهودية فى كل من أوربا وأمريكا أو ما نسميه باللوبى اليهودى أو الصهيونى داخل هذه المجتمعات وتأثيره فى تشكيل اتجاهات الرأى العام فيها وانعكاس ذلك على أجهزة القرار فى مواقفها وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى..

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا المرتبطة به بدأت دفة الحديث والبحث فى العالم العربى تتجه إلى دراسة هذه الظاهرة فى تلك المجتمعات هى الأخرى بعد أن بدا واضحا وجود تغيرات أساسية فى السياسات الجديدة لهذه المجتمعات والتى أبعدتها عن التعاطف التقليدى مع القضايا العربية .

ورغم وفرة هذه الدراسات وأهميتها ودعنا أن نضيف أيضا ومبالغين أحيانا فى تضخيم هذا العامل لنصل به إلى حد أن يكون هو العامل الأساسى فى تشكيل سياسة هذه البلدان ..

إلا أن علينا أن نعترف أن هناك ضعفا شديدا يكاد يصل إلى الندرة فى الدراسات الجادة التى تحاول استكشاف أو البحث عن إمكانية وجود مراكز ضغط عربية أو ما يمكن أن نسمية باللوبى العربى داخل المجتمعات الأوربية والأمريكية ..

رغم أن هناك ظروفا وملابسات ومعطيات واقعية يمكن أن تشكل هذه المراكز ، بل ويمكن أن تلعب دورا سياسيا وحضاريا فى خدمة المجتمعات

التى تعيش فيها فى أوروبا وأمريكا وأيضا فى خدمة المجتمعات العربية التى خرجت منها ..

وبالرغم من أن بعض المؤلفات القليلة والنادرة والتى بدأت تظهر فى السنوات الأخيرة وتتناول هذه الظاهرة ؛ أى الوجود العربى والاسلامى فى المجتمعات الأوربية والأمريكية قد صدرت حتى الآن من مؤلفين أوربيين وأمريكيين ؛ وبعضها يركز عليها من منطلق العداء والتحذير مثل كتاب جان كلود بارو صاحب كتاب «الاسلام والعالم المعاصر» وكتاب جان فرانسوا رافيل «الانتعاش الديموقراطى» ؛ وبعضها يكتفى برصد الحالة ؛ إلا أنه قد توافر لدينا ولا شك معلومات غنية يمكن أن تقدم خامة صالحة للدور الذى يمكن أن تلعبه الجاليات العربية داخل المجتمعات الغربية فى اتجاه المصلحة المشتركة للاثنين العرب والغرب ..

التواجد العربى فى أوربا و أمريكا

ولو حاولنا الاطلال بشكل واقعى على حجم التواجد العربى والاسلامى داخل المجتمعات الأوربية والأمريكية وفقا للإحصائيات المتاحة (مع التحفظ الضرورى على مدى دقتها) فسنجد أنهم فى أمريكا يصلون إلى حوالى ٤ مليون ؛ وفى بريطانيا حوالى ٥ مليون وفى فرنسا حوالى ٥ مليون وفى ألمانيا ٢ مليون وحوالى المليون فى كندا (هناك تواجد عربى وإسلامى ملحوظ أيضا فى بلدان أوربية أخرى مثل هولندا وبلجيكا والنمسا وإيطاليا واليونان..) .

وبعيدا عن التأصيل التاريخى لنمو هذه الظاهرة ؛ أى نمو وجود جاليات عربية فى تلك الدول فسنجد أننا ؛ شأن كل الهجرات البشرية ؛ أمام عوامل جاذبة فى مجتمعات الشمال وأخرى طاردة فى مجتمعات الجنوب . أما العوامل الجاذبة فيمكن تلخيصها وبسرعة فى أربعة عوامل أساسية هى البحث عن العمل ؛ الدراسة ؛ الاستثمار وأيضا جذب الخبرات الخاصة فى العالم العربى أو ما نسميه بسرقة العقول البشرية . أما العوامل الطاردة فهى أولا وقبل كل شىء الظروف الاقتصادية الصعبة والحروب والصراعات العرقية والطائفية وأيضا بعض أشكال الاضطهاد السياسى أو الفكرى ..

ولو حاولنا توصيف الأوضاع المهنية للجاليات العربية والاسلامية فى المجتمعات الأوربية والأمريكية فسنجد أمامنا أربع شرائح رئيسية وهى شريحة رجال الأعمال ثم المهنيين ثم المواطنين وأخيرا المهن والأعمال الهامشية .

إضافة إلى التوسع النسبى الكبير فى الاستثمار العربى فى المشاريع الاقتصادية فى أوروبا وأمريكا وخاصة من بعض دول الفائض البترولى، فهناك أيضا رجال أعمال بارزون ومن أصل عربى ولكن يلاحظ أن معظم النشاط الاستثمارى لهؤلاء يركز على المجالات التجارية تأكيدا للفكرة التاريخية التى تقول بأن العربى هو أمير التجارة ..

وفى لندن وباريس وبرلين ونيويورك وتورنتو ومونتريال يمكن للمرء وبسهولة أن يعثر على المتاجر الكبيرة التى يمتلكها مواطنون من أصول عربية ؛ ولكن عليك أن تفتش كثيرا قبل أن تلتقى بمواطن من أصل عربى يمتلك المزارع الواسعة أو المصانع الكبيرة ..

وحتى فى مجال البنوك والبورصة والائتمان أو ما يسمى بالمؤسسات النقدية ؛ فرغم التواجد للبعض من الجاليات العربية ؛ الا أنهم لم يثبتوا أقدامهم فى هذا المجال الهام ولعل الظروف التى واجهها بنك التجارة والإعتماد فى انجلترا فى العام الماضى وقد كان يعد واحدا من أهم البنوك العالمية العاملة فى مجال الائتمان توضح الصعوبات أو العقبات ؛ وفى قول آخر المؤامرات ؛ التى قد تحد من أية محاولة جادة للوجود العربى فى هذا المجال الهام ..

ومغزى ذلك أن الجاليات العربية فى أوربا وأمريكا تنشط بحرية فى مجال التجارة وتؤكد وجودها ؛ ولكنها تواجه بمشاكل ؛ سواء كانت ذاتية أو موضوعية ؛ حين يتعلق الأمر بنشاط انتاجى واسع (صناعة أو زراعة) .

أما الشريحة الثانية ؛ وهم المهنيون من أصول عربية ؛ فسنجد لهم وجودا بارزا وخاصا فى مجالات فنية مثل الطب والهندسة وقد اكتسب بعضهم سمعة كبيرة على نطاق البلد الذى يعملون فيه أو على نطاق القارة كلها (أمريكا و أوربا) ..

كما برز أيضا بعض العلماء والتكنوقراط فى بعض المجالات الفنية والتكنولوجية فى الجامعات الأوربية والأمريكية ..

ولكنه وفى نفس الوقت ؛ هناك ندرة شديدة بين الجاليات العربية فى تلك البلدان فى وجود كوادر فنية بارزة فى العلوم الإنسانية وفى المجالات الثقافية والفنية ؛ وفوق كل هذا فى مجالات الإعلام ..

ويمكن أن نتفهم هذا القصور الشديد فى هذه المجالات الهامة الأساسية من جانب الجاليات العربية لو أدركنا أن النفوذ الأساسى لمراكز الضغط اليهودى أو الصهيونى فى المجتمعات الأوربية والأمريكية تأتى أساسا من دورهم فى هذه المجالات ..

فهم متواجدون وبوفرة فى اتحادات الكتاب والصحفيين ؛ فى السينما والتليفزيون ؛ فى الصحف والمجلات وأجهزة قياس الرأى العام فى دور النشر والمؤسسات الثقافية .

فهذه المجالات الثقافية والفنية والإعلامية هى التى تلعب دورا أساسيا فى تكييف وتشكيل الرأى العام وتمثل عامل جذب مباشر للعقول وللميول البشرية ..

فبروز طبيب أو مهندس محترف أو أستاذ جامعة فى أحد الميادين العلمية شىء هام ؛ ولكن الأهم منه والأكثر تأثيرا هو بروز كاتب أو مخرج سينمائى أو مقدم ومعد للبرامج التليفزيونية أو موسيقار أو رسام .

وصناعة النجم الجماهيرى فى هذه المجالات أصبحت حرفة تجيدها الجاليات اليهودية فى المجتمعات التى تعيش فيها ؛ بينما يبدو وحتى الآن أن الجاليات العربية فى تلك المجتمعات بعيدة عن هذه المجالات أو غير مستوعبة لأسس ومنطلقات هذه الصناعة الخطيرة ذات الأثر الكبير فى تشكيل وجدان وعقل الرأى العام .

الدور السياسى

وفى بعض الرحلات التى قمت بها فى بعض المدن الأمريكية والكندية حيث هناك تواجد عربى مكثف ونسبى ، ومهموما بتلك القضية ومشغولا بها؛ وصلت إلى بعض النسب التقريبية لتقسيم الجاليات العربية فى المهن المختلفة وكانت كالآتى :

٥٠ ٪ موظفون سواء فى أجهزة الدولة والقطاعات العامة أو الخاصة وفى نشاطات مختلفة .

٣٠ ٪ رجال أعمال كبارا أم صغارا وهم أصحاب المشروعات المستقلة ابتداء من ملكية تاكسى والعمل عليه حتى مكاتب السفريات والمطاعم إلى المحلات التجارية الكبيرة .

١٠ ٪ مهنيون وفى الأساس أطباء ومهندسون أو بعض العاملين فى الحقل الأكاديمى الجامعى .

١٠ ٪ أعمال هامشية غالبا مؤقتة ومتغيرة .

وقد وجدت من خلال بعض الدراسات القليلة المتاحة أن هذه النسب التى توصلت إليها تقترب كثيرا من النسب التى توصل إليها آخرون تعرضوا لهذه القضية بالنسبة للتواجد العربى والإسلامى فى المجتمعات الأوربية وإن كان يعيب هذه النسب التداخل الموجود دائما فى هذه الإحصائيات بين المسلمين والعرب ..

وحول تقسيمهم السياسى وفقا للأحزاب والاتجاهات السياسية والفكرية القائمة فى تلك البلدان ومدى نشاطهم وحركتهم فيها ؛ تبين أن أكثر من ٥٠ ٪ منهم لا يشغلون بالهم بالحركة السياسية أو الفكرية فى البلاد التى يقيمون فيها ..

أما الذين يشاركون بالفعل فى الحركة السياسية وينتمون إلى الأحزاب والنقابات ويدلون بأصواتهم فى الانتخابات فسنجد أن نسبة أكبر منهم تؤيد المحافظين فى كندا والجمهوريين فى الولايات المتحدة الأمريكية (حوالى ٢٠٪) بينما نجد هناك نسبة أقل (حوالى ١٨٪) تؤيد الاتجاهات الليبرالية والتقدمية ذات التوجه الاجتماعى مثل الحزب التقدمى فى كندا والحزب الديموقراطى فى أمريكا .

وفى بعض الدراسات التى نشرت حول موقف الجالية العربية والإسلامية فى الانتخابات البريطانية الأخيرة واتجاه التصويت سنجد اتجاها شبيها ؛ إذ أن نسبة أكبر أيدت المحافظين وليس العمال ..

وإن دل هذا على شيء فهو يدل على أن معظم أبناء الجاليات العربية والمسلمين المقيمين فى أمريكا وكندا. وانجلترا وبقية الدول الأوربية (ربما باستثناء فرنسا) يعملون كموظفين أو رجال أعمال وأصحاب مشروعات حرة؛ وهؤلاء بالطبيعة يتجهون إلى الرغبة فى استقرار الأوضاع ولا يميلون إلى التيارات التى تنادى بإجراء تغيرات تعد فى نظرهم غير محسوبة وغير آمنة ..اضافة بالطبع وكما أشرنا ؛ إلى أن هناك أكثر من ٥٠٪ منهم ينأون بأنفسهم عن أى نشاط سياسى أو اجتماعى أو فكرى أو حتى ثقافى ويعيشون فى دوائر عائلية ضيقة ربما تمسكا بالقيم العائلية والقبلية من المجتمعات التى جاءوا منها وربما أيضا استفادة من تجارب سابقة لهم فى هذا المجال الذى غالبا ما يكون محفوفا بالمخاطر فى البلاد التى جاءوا منها..

وقد دفع ذلك كاتب بريطانى ليبرالى متعاطف مع القضايا العربية مثل ديفيد هيرست إلى المقارنة بين الدور الكبير الذى لعبته الجالية اليهودية فى الانتخابات البريطانية الأخيرة رغم صغر حجمها ؛ والدور الهامشى للغاية الذى لعبته الجالية العربية .. فبينما استطاع اليهود أن يدفعوا بعدد منهم إلى مجلس العموم فى قوائم حزبية مختلفة كما أن دورهم النشط فى الدوائر الانتخابية قد جعلت الكثير من المرشحين يضعون مصالحهم فى الاعتبار ؛ لم تنجح الجالية العربية كثيرا فى هذا المجال رغم أن الجاليات العربية والإسلامية فى بريطانيا أكبر وأعرض بكثير ..

وما سجله ديفيد هيرست سجله آخرون أيضا بالنسبة للجاليات العربية والإسلامية فى كندا والولايات المتحدة وأخيرا فى دول الكومنولث الروسى ..

والحديث هنا فى البحث عن مراكز ضغط عربية وإسلامية داخل المجتمعات الأوربية والأمريكية ليس فقط لإجراء مقارنة بين الدور العربى والدور اليهودى داخل هذه المجتمعات فهناك خلافات كثيرة فى الظروف والملابسات والتاريخ بل وفى الجغرافيا أيضا تجعل هذه المقارنة غير متعادلة أو متكافئة ..

كما أن الهدف ليس بالتأكيد هو مجرد خلق مراكز ضغط عربية إسلامية على النمط اليهودى داخل هذه المجتمعات الأوربية والأمريكية ولكن الأهم من ذلك كله هو الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه الجاليات فى مرحلة السيولة

السياسية والفكرية والتغيرات التى جرت وما زالت تجرى وخاصة فى مجالات الثورة العلمية والتكنولوجية وحقوق الإنسان ..

فمن الممكن أن تكون هذه الجاليات بمثابة قنوات اتصال حضارية جيدة لتضييق الفجوة بين هموم الفكر العربى ومشاكله وطموحاته وبين منطلقات لفكر الأوربى الأمريكى واهتماماته ..

والفرق كبير بين حوار من الخارج يأخذ شكل التناحر والتصادم فى أحيان كثيرة .. وبين ديالوج من الداخل قد يؤدى إلى المزيد من التفاهم والتعاون ..

وهكذا يصبح الهدف الحقيقى من تنشيط ودعم دور هذه الجاليات العربية والإسلامية داخل المجتمعات الأوربية والأمريكية ليس مجرد تحقيق كسب سياسى محدود لبعض القضايا العربية العادلة والمشروعة فى ذلك البلد الأوربى وذاك البلد الأمريكى .. بل الطموح أوسع وأرحب ..

وهو الانتقال من صراع الثقافات والحضارات إلى شكل أنضج من أشكال تكامل وتفاهم هذه الثقافات والحضارات .. وهى قضية تستحق الكثير وتحتاج إلى المزيد من الوعى بها .

المصالح العربية ودول الجوار التاريخى

يبدو البحث العربى عن دول الجوار ؛ أو فلنقل الهم العربى بدول الجوار؛ وكأنه قضية مرحلية تثار وتفرض نفسها مع بعض الأحداث ؛ ثم تخبو الجذوة وتتباعد القضية لفترة حتى تنبعث شرارات منذرة فيعود البحث أو الهم ..

ولكن المؤكد أنه ومنذ أزمة الخليج ثم حرب الخليج ودواماتها الواسعة التى ما زالت تتداعى ؛ فإن أحدا فى العالم العربى لم يعد لديه ترف تجاهل هذه القضية الهامة ؛ أى قضية دول الجوار التاريخى والجغرافى ؛ فلقد أصبحت أردنا أو لم نرد ؛ تجاهلنا أو تناسينا ؛ وعينا بذلك أم تعمدنا فقدان الوعى ؛ أحد القضايا الرئيسية إن لم تكن محورا أساسيا فى أية محاولة لرسم خطوط عريضة لاستراتيجية عربية أو حتى توضيح سياسات مرحلية..

لقد تذكرنا ذلك إبان انعقاد جولة موسكو فى المباحثات المتعددة الأطراف للبحث عن حلول للمشاكل الاقليمية ؛ حينما وجدنا أن مفهوم السلام فى الشرق الأوسط يتجاوز عند أطراف كثيرة مجرد تسوية النزاع العربى الإسرائيلى وإيجاد حلول للقضايا التى مازالت متفجرة على مدى أربعين عاما وأدت إلى خمس حروب وإلى احتلال إسرائيلى مازال قائما فى الأراضى العربية فى الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان ...

وكان علينا سواء اختلفنا أم اتفقنا حول هذا المفهوم الأوسع للسلام أن نعترف بأن لدول الجوار دورا أساسيا فى أية محاولة لصياغة مفهوم متكامل للسلام فى الشرق الأوسط ..

ثم تأكد ذلك بصورة قوية بعد تحلل وتفكك الاتحاد السوفيتى وبروز الجمهوريات الإسلامية الست فى آسيا الوسطى ؛ والصراع الدائر والساخن بين كل من إيران وتركيا لاستقطاب هذه الجمهوريات والذى كان آخرها قمة منظمة التعاون الاقتصادى والتى كانت تضم أصلا تركيا وإيران وباكستان ثم انضمت إليها فى القمة الأخيرة خمس جمهوريات من آسيا الوسطى الإسلامية هى أذربيجان و أوزبكستان و طاجكستان و تركمانيا وكيرخيزيا.

وكان علينا أن ندرك أن الحديث عن الشرق الأوسط أو حتى الشرق الأدنى بالتعبير البريطانى ، لا ينحصر فقط فى مجموعة الدول العربية فى المغرب والمشرق فى إفريقيا وأسيا ، بل يضم كذلك بلدانا ليست عربية لابد وأن توضع فى الاعتبار والحسبان ..

حزام أم جوار ؟!

وبلدان الطوق أوالحزام أو مانسميه بلدان الجوار الجغرافى والتاريخى تمتد من تركيا وإيران ومن الممكن لعوامل كثيرة أن نضيف باكستان فى أسيا حتى أثيوبيا وتشاد وكينيا فى إفريقيا ..

وكلها بلغة الجيبوبوليتيك أى الجغرافيا السياسية تشترك فى عدة خصائص وسمات :

فكلها وبدون استثناء تشترك مع بلدان العالم العربى فى قضايا التراث المتمثل فى التراث الإسلامى فى هذه البلدان سواء بشكل مطلق وسائد مثلما هو الحال فى إيران وتركيا وباكستان وتشاد أو بشكل نسبى قوى يتمثل فى وجود أقليات إسلامية قوية ومؤثرة فى بلدان أخرى مثل أثيوبيا وكينيا ..

وحينما يتحدث الإنسان عن التراث المشترك فى هذه البلدان فإن ذلك يعنى أكثر من مجرد تشابك روافد ثقافية ودينية واحدة بل يعني أيضا مناخا فكريا مشتركا حتى وإن اختلفت اللغة والعرق والمصالح .

وكلها أيضا وبدون استثناء تتداخل مصالحها وبشكل مباشر بالعالم العربى ، مصالح تتجاوز فى أحيان كثيرة متطلبات الجوار إلى ضرورات الحياة نفسها ، فبعضها يمثل منابع المياه المتدفقة إلى العالم العربى مثل تركيا بالنسبة لسوريا والعراق وأثيوبيا بالنسبة لمصر والسودان ، كما أنها

تمثل نقاط التماس الأساسية للعالم العربى مع أوربا (تركيا) وشرق وسط آسيا (ايران) وإفريقيا (كينيا وأثيوبيا) .

إنه مع كل هذه العوامل الجغرافية والتاريخية والطبيعية بل وفى إتجاه معاكس لها تماما ظل الود مفقودا بينها وبين الدول العربية ، بل وإذا شئنا الدقة فإنه وطوال الخمسين عاما الماضية أى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وانحسار قوى الاستعمار التقليدى فيها (الانجليزى والفرنسى بشكل أساسى) كانت رنة العداء هى النغمة السائدة والمتبادلة بين هذه الدول ومجموعة الدول العربية المجاورة و فى فترة المد العربى فى الخمسينات والستينات ظلت هذه الدول تمثل محورا معاكسا للأمانى العربية ..

فبعد سقوط حلف بغداد سنة ١٩٥٨ تشكل الحلف المركزى والذى كان يضم تركيا وإيران وباكستان إضافة إلى بريطانيا والولايات المتحدة لمحاصرة المد العربى والمساهمة فى ردعه وإجهاضه ..

كذلك ظلت أثيوبيا تلعب بأوراق الضغط الثلاثية بالنسبة لمصر والسودان والمتمثلة فى منابع النيل والمسألة الارترية وإثارة النعرات القبلية والعرقية فى جنوب السودان ...

بل وحتى عهد قريب كانت الحروب الساخنة مشتعلة على أطراف العالم العربى مع بعض هذه الدول وغرقت العراق وايران فى حرب طويلة لا معقولة استمرت لأكثر من ثمانى سنوات ؛ كما دخلت ليبيا فى نزاع مسلح بلا قرار مع تشاد ولسنوات طويلة ..

ومازالت قضية الجنوب فى السودان مشتعلة بفضل معونات ومساندات عرقية ودينية تغذيهاو تساعدها بعض دول الجوار الإفريقى ..

والمؤكد مع كل هذا ليس فقط غياب استراتيجية عربية واضحة أو حتى نصف واضحة فى التعامل مع دول الجوار ؛ بل وأحيانا عدم الوعى بالمصالح الضرورية والمشتركة التى تربطنا بهذه البلدان وظل الأمر محدوداً فى ردود أفعال إزاء مواقف معينة أغلبها كان مرتبطا بالموقف من الصراع العربى الإسرائيلى ، أو الوقوف عند نزاعات صغيرة واردة بالنسبة للحدود أو بعض المطامح والنزعات العرقية والقبلية ..

وظلت النغمة السائدة فى العلاقات مع هذه الدول يسودها الحذر والترقب وأحيانا العداء السافر وفى أحسن الأحوال حالة من الركود الذى

انعكس بوضوح فى تدنى العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية مع هذه البلدان ..

محاولات عربية

ولعلنا لو حاولنا رصد بعض المؤشرات الإيجابية من الجانب العربى فى الماضى لفهم الضرورات الأمنية التى تفرضها عوامل الجيوبوليتيك بالنسبة لدور الجوار العربى فى المشرق والمغرب فلن نجد أمامنا سوى محاولتين أساسيتين لم تكتمل إحداهما لتصل إلى درجة مشروع عربى استراتيجى للتعامل مع هذه الدول ؛ بل اتخذ شكل المبادرة من جانب دولة عربية أو أكثر.

هناك المحاولة المصرية المتصلة طوال العقود الثلاثة الماضية فى نزع الألغام المتفجرة والتى يمكن استغلالها بالنسبة لأثيوبيا سواء فى عصر إمبراطورية هيلاسلاسى أم فى عصر دكتاتورية مانجستو ماريام ، وانطلقت كل المحاولات المصرية فى ضمان حياد أثيوبيا على الأقل بالنسبة للقضايا العربية من منطلقات استراتيجية صحيحة وهى الاعتراف بالمصالح الأساسية لأثيوبيا فى العالم العربى نظير ضمان اعتراف أثيوبى مماثل ؛ ولقد نجحت هذه المحاولة بشكل نسبى فى عدم تفجر موقف معاد أثيوبى طوال تلك الفترة ؛ وإن كان ذلك لم يمنع بالطبع من تهديدات بين الحين والآخر بل وتصرفات معلنة أو مستترة كانت فيها السلطة الأثيوبية تلعب في ساحة القوى المعادية لمصر والعرب ؛ ويدخل فى هذا الإطار المشروعات التى كانت تدفع للسطح بشكل دورى عن مشروعات أثيوبية لاستغلال مياه النيل الأزرق مما يعنى تهديدا أساسيا لمصادر المياه فى مصر والسودان ..

ويدخل ضمن ذلك أيضا الإصرار الأثيوبى حتى قبل الثورة الأخيرة على مانجستو ماريام بتجاهل الحقوق المشروعة لشعب إرتريا الذى تسكنه أغلبية إسلامية لها جذور عربية بل وممارسة اضطهاد وقهر عنيف لحركة هذا الشعب ..

ومن ذلك أيضا المساعدات المباشرة وغير المباشرة لتحريك القوى الانفصالية فى جنوب السودان تحت دعاوى هى فى النهاية معادية للانتماء العربى للسودان ..

كذلك العلاقات الودية التى ظلت تربط بين تل أبيب وأديس أبابا وكان آخر مظاهرها عملية تهجير اليهود الأحباش إلى إسرائيل (عملية الفلاشا) ..

ثم هناك أيضا المحاولات المتصلة من جانب السعودية وإمارات الخليج العربى بالنسبة لدول مثل إيران وتركيا وباكستان ..

إن المتتبع للخطوط العريضة التى اتبعتها السعودية ودولة الإمارات إزاء دول الجوار فى المشرق العربى سيجد أيضا هذا الفهم الناضج والنابع من ضرورات استراتيجية لمحاولة كسب أو على الأقل ضمان حياد دول الطوق إزاء القضايا العربية وذلك من خلال الاعتراف بالمصالح الأساسية لهذه الدول فى المنطقة ، والبحث عن معادلة متوازنة تصان فيها المصالح العربية الاستراتيجية ..

ورغم الانقلابات المرحلية التى كانت تجرى وبشكل خاص من جانب إيران سواء فى عصر الشاه أو فى عصر الجمهورية الإسلامية ، إلا أنه لابد من الاعتراف أن السياسة المتوازنة والحكيمة التى أتبعتها السعودية وإمارات الخليج إزاء دول الطوق فى المشرق العربى كانت سليمة فى منطلقاتها الأساسية ..

ولكن المحاولتين الأساسيتين فى هذا الصدد ، سواء من جانب مصر فى المغرب العربى أو من جانب السعودية فى المشرق العربى ظلت محصورة فى إطار مبادرات من جانب طرف عربى أو آخر دون أن تتحول إلى سياسة أو استراتيجية عربية ، بل وكثيرا ما كانت هذه المحاولات تتعرض إلى إجهاض نتيجة تصرفات عربية أخرى غير محكومة وإلى حد كبير غير مسئولة تحكمها طموحات وزعامات فردية تخضع المصلحة العربية العامة لاندفاعات أضرت كثيرا بالمصالح العربية وبمصالح دول الجوار فى نفس الوقت ..

عبق التاريخ والتراث

. ودون أية محاولة لالقاء نظرة إلى الوراء فى غضب وفتح ملفات التهم والحسابات الخاطئة ، فإن الدعوة إلى إلقاء نظرة عربية إلى الأمام وفى تفاؤل وثقة هى الأجدر بالاستحواذ على اهتمامنا ...

فمع التغييرات التى تجرى على الساحة الدولية وانعكاس ذلك بوضوح على الصراعات الاقليمية ، يصبح مطلوبا بل وملحا البحث عن صيغ جديدة مقبولة ومتوازنة ومنطلقة من لغة المصالح بين العالم العربى ودول الجوار التاريخى والجغرافى ...

لقد تعودنا وحتى وقت قريب أن نضع التعاون العربى فى مواجهة التعاون الإقليمى الذى يضم تلك الدول ..

وتعودنا وحتى وقت قريب أن ننظر إلى إستراتيجيات الأمن العربى بمعناه الشامل الاقتصادى والعسكرى فى مواجهة استراتيجيات الأمن الإقليمى والذى يضم تلك الدول ..

مع أن نظرة جديدة وعميقة للأمور قد تثبت أن دعم التعاون والتضامن العربى بشكل حقيقى قد يتطلب بالضرورة دعم التعاون والتضامن مع دول الجوار .

وأن استراتيجية أمنية عربية فعالة اقتصاديا وعسكريا قد تصبح أكثر واقعية وأكثر فعالية لو وضعت فى اعتبارها أيضا المصالح الاستراتيجية مع دول الجوار ..

بل إن ذلك لو تم أو جرت محاولات لتحقيقه فقد يسقط أحد الأوهام الموجعة التى ظلت تلعب عليها وبها القوى المعادية للطرفين وأعنى بذلك أساسا إسرائيل وكل القوى الأخرى المعادية والتى لعبت كثيرا واستفادت كثيراً من توسيع هوة الثقة والبعد والابتعاد بين الدول العربية وبين دول الجوار التاريخى والجغرافى ...

ففى عالم جديد تحتل فيه القضايا الاقتصادية والحضارية المقدمة فى صياغة الشكل الجديد للعلاقات والموازين الدولية .

يصبح البحث عن صيغةاستراتيجية جديدة للتعاون العربى المثمر والفعال مع دول الجوار ؛ وليس دول الطوق كما كان يطلق عليها ؛ إضافة جديدة وفعالة فى دعم التعاون والتضامن العربى نفسه بل وحمايته وتأكيده..

فما أكثر المصالح المشتركة المتواجدة بالفعل بين الطرفين ...

حيث الامتداد الجغرافى والعمق التاريخى والتراثى المشترك ...

هجرة العلماء فى دول الكومنولث والنصيب العربى المفتقد

بينما ينتهى مؤتمر «ليتل روك» الاقتصادى الذى دعا إليه الرئيس المنتخب بيل كلينتون وحضره ٣٣٠ عالما وخبيرا اقتصاديا أمريكيا فى محاولة للبحث عن مخرج للأزمة الاقتصادية الأمريكية ..

وبالرغم من أن الرئيس الأمريكى المنتخب طالب المجتمعين بالأمانة المطلقة سعيا وراء إعادة الاتصال بين السياسة الحكومية والشعب الأمريكى وحضر واستمع بانتباه إلى كل الآراء التى طرحت طوال اليومين ...

إلا أنه من الواضح ؛ ووفقا للتقارير الصادرة عن المؤتمر ؛ أن كلينتون وجد نفسه فى نهاية المؤتمر أمام مأزق الاختيار الهاملتى الحديث ؛ بين مغريات المزيد من الاستثمار ؛ كسرا للركود والبطالة ؛ فى مجالات البنية التحتية والخدمات بين ضرورات خفض الإنفاق للتقليل من العجز فى الميزانية .. بين المعتقدات الخاصة «بالتجارة الحرة» وبين الضرورة فى حماية القطاعات الواسعة من المواطنين الذين يضيرهم ذلك ..

نفس المأزق ؛ ونفس القضية ؛ كانت مطروحة وبشكل آخر أمام البرلمان الروسى فى الأسبوع الماضى .. إمكانية الانتقال السريع إلى آليات السوق المفتوحة مع وضع الحدود لعدم تجاوز معاناة المواطنين لمرحلة الخطر التى يمكن أن تؤدى بالتجربة ..

وهذا المأزق هو الذى أطاح برئيس الوزراء الانفتاحى بلا حدود (جيدار) وأتى برئيس الوزراء الجديد صاحب نظرية الانفتاح الترشيدى (تشيرنو مودرن) .

على أنه وبغض النظر عن أوجه التشابه والتعارض بين التساؤل الأمريكى الحائر فى ليتل روك ؛ وبين المأزق الحاد فى موسكو ؛ فثمة قضية أخرى فرضت نفسها على كثير من الأوساط العلمية والفنية فى البلدين تتعلق بالأبعاد الاقتصادية لهجرة العلماء والخبراء فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ..

ويقول تقرير حديث اشترك فيه اثنان من الأخصائيين فى الشئون السوفيتية من بينهم عضو فى أكاديمية العلوم الروسية هو أندريه كورتينوف إن هذه القضية أصبحت تمثل هاجسا للطرفين ، ويثور حولها جدل واسع ؛ وأحيانا معارك محتدمة ؛ وإن كانت كلها تجرى حاليا خلف الستار وفى صمت وأحيانا فى تكتم ..

ويقول التقرير إن مشكلة الهجرة فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وخاصة روسيا قد بدأت تأخذ أبعادا اقتصادية واجتماعية هامة ؛ فبينما كانت تقدر سنة ١٩٨٨ بـ ١٠٨ آلاف قفزت سنة ١٩٨٩ لتصل إلى ٢٣٠ ألف ؛ وفى سنة ١٩٩١ ٦٠٠ ألف ؛ وتؤكد التقديرات الأولية لسنة ١٩٩٢ أنها تجاوزت ٨٠٠ ألف ؛ حتى أن أحد الخبراء الروس قال مازحا فى تقرير له مرارة «إنها ليست هجرة ولكنها تكاد تكون تفريغا» .

وآخر الدراسات عن اتجاهات الهجرة فى روسيا تؤكد أن هناك ٩٪ يؤكدون عزمهم على الهجرة ؛ بينما أبدى ١٦٪ رغبتهم فى ذلك وإن كانوا لم يحددوا بعد وإلى أين .

ويتوقع الخبراء أن تفقد جمهوريات الكومنولث ؛ وروسيا أساسا ؛ فى السنوات الخمس القادمة بين ٤ إلى ٦ مليون مهاجر ؛ يضمون فيما بينهم أفضل الخبراء والعلماء فى مجالات عديدة وخاصة أبحاث الفضاء والذرة والطاقة والهندسة والطب إضافة إلى الخبراء فى علوم البحار والجيولوجيا والتعدين ..

ويقرر العلماء الروس أن مؤشرات الهجرة المتوقعة فى دول الكومنولث ستؤدى إلى خفض فى الإنتاج القومى الروسى يصل إلى أكثر من ٢ر٥٪ سنويا ..

ومن ناحية أخرى يؤكد التقرير أن هناك دراسات غربية وأمريكية فى الأساس لدراسة هذه الظاهرة ورسم الخطط الكفيلة بالاستفادة منها إلى

الأسـاس لدراسة هذه الظاهرة ورسم الخطط الكفيلة بالاستفادة منها إلى الحد الأقصى : فبالرغم من كل المظاهر التى توحى بأن هناك اتجاها فى دول غرب أوربا بتضييق باب الهجرة إليها أمام القادمين من دول شرق أوربا؛ إلا أن الأمر يتعلق هنا بهجرات العمالة غير الفنية والفئات الهامشية غير المنتجة..

وهذه الدراسات الغربية والأمريكية تعتمد على مؤشرات واضحة تقول إن مجتمعات أوربا الغربية ؛ والولايات المتحدة بشكل خاص ؛ قد بدأت تعانى بالفعل من نقص متزايد فى الخبرات العالية والمتخصصة ..

وهناك دراسة أمريكية وضعها عدد من الخبراء فى أواخر الثمانينات كانت تشير إلى أن الولايات المتحدة : نظرا لبعض الخلل فى النظم التعليمية؛ ستواجه فى أواخر القرن نقصا شديدا فى فئات العلماء والباحثين قدرتها الدراسة بحوالى ٤٠٠ ألف خبير ومهندس ممن يحملون شهادات جامعية متخصصة إضافة إلى ٣٠ ألف من حملة الدكتوراه ..

ومن الواضح خلال السنوات الماضية ؛ وبعد انفجار تيار الهجرة فى الاتحاد السوفيتى السابق ؛ أنه يجرى فى هدوء ملء الفراغات العلمية والتكنولوجية فى أجهزة البحث الأمريكى ..

وتبدو الأهمية الفائقة لهذه الدماء العلمية الجديدة التى تغذى أجهزة البحث العلمى فى الولايات المتحدة فى محاولة اللحاق بالتفوق الواضح الذى أحرزته اليابان فى السنوات الأخيرة فى بعض المجالات وخاصة فيما يتعلق بالاليكترونات وبوسائل الاتصال والمعلومات ..

على أن أهم ما تكشف عنه الدراسة هو اتجاهات هجرة العلماء والفنيين فى روسيا ودول الكومنولث ؛ وتشير بوصلة المرافىء الآمنة لهذه الخبرات إلى أن غالبية العلماء الطبيعيين والمهندسين يتجهون إلى أمريكا الشمالية ؛ بما فى ذلك كندا ؛ بينما يتجه الأطباء وأصحاب الخبرات الفنية والتكنولوجية العالية إلى أوربا الغربية والدول الإسكندنافية . وهناك بعض الخبرات المتخصصة قد اتجهت بالفعل إلى جنوب إفريقيا واستراليا وأمريكا اللاتينية..

كما تتوقع الدراسة أن تكون بعض بلدان الخليج ، وخاصة إيران ؛ من ضمن البلدان الجاذبة لبعض الخبرات المهاجرة وخاصة تلك التى تنتمى إلى جمهوريات آسيا الوسطى ..

وإزاء هذه الحقائق المثيرة التى كشفتها هذه الدراسة عن هجرة العلماء والخبراء فى الجمهوريات السوفيتية السابقة ؛ فإن السؤال المطروح على الذهن هو هل هناك مخطط ؛ أو فلنقل فكرة عربية لمحاولة الاستفادة من هذه الثروات النادرة التى تبحث لها عن أراض جديدة ..

لاشك أننا فى العالم العربى ، فى أمس الحاجة إلى هذه الخبرات المهاجرة ؛ ذات التخصصات العلمية العالية ؛ والتى يمكن أن تمثل تعويضا مناسبا عن فجوة التقدم التكنولوجى الذى نعانى منه ..

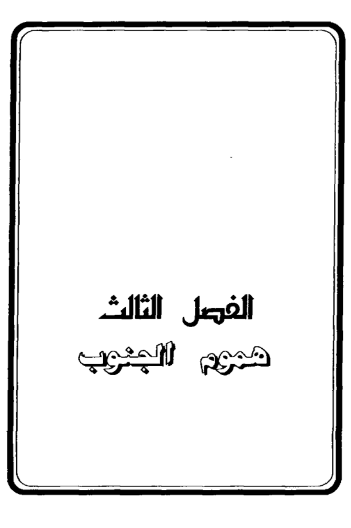
فهناك مؤسسات عربية مالية عملاقة دخلت ساحة البنوك والسوق العالمية واستطاعت أن تفرض نفسها فى هذه المجالات ؛ ومن الممكن ؛ بل وأعتقد أنه من الضرورى أن نفكر فى الاتجاه إلى الاستثمار فى هذا المجال الغنى ..

فالعائد هنا أكبر بكثير من كل الفوائد والأرباح التى يمكن أن تتحقق فى المجالات الاستثمارية الأخرى .

ولا ننسى أنه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ؛ تسابقت كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى إلى استثمار «الصفوة الثقافية والعلمية الألمانية» وخاصة فى مجالات العلوم وأبحاث الذرة والطاقة والفضاء والعلوم الطبيعية حتى إنه يقال إن التنافس بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا فى السنوات العشر الأولى التى تلت الحرب العالمية الثانية فى مجالات هامة كالفضاء والذرة ؛ كانت فى واقع الأمر تنافسا بين العلماء الألمان الذين استقطبتهم روسيا أو هاجروا إليها ، وبين العلماء الألمان الذين نجحت الولايات المتحدة فى اجتذابهم واحتوائهم ..

وقد آن لنا أن نتعامل مع القنوات العملية ؛ وأحيانا البراجماتية ؛ لصناعة التقدم على الأرض العربية ..

وهى قضية تستحق الكثير ..



الفصل الثالث
هموم الجنوب

- الهجرة بين الشمال والجنوب
- فيدل كاسترو والأولمبياد
- الصومال والحماية
- مجلس إدارة الجنوب

مشكلة الهجرة بين الشمال والجنوب

إزاء التصعيد الخطير الذى حدث فى مدينة مولسن الألمانية من جانب الجماعات النازية والمتعصبة ضد الأجانب ، والذى أدى إلى إشعال النيران فى منزل تقطنه أسرة تركية عاشت فى ألمانيا أكثر من عشرين عاما مما أسفر عن مقتل ثلاثة من الأتراك ..

اضطر المستشار الألمانى هيلموت كول ، وفى محاولة يائسة للتهدئة ورفع الاتهام المعلق حول رقبة حكومته أنها تهاونت بشكل أو بآخر للتعامل الجاد مع هذه الموجة المتعصبة ، إلى الاعتراف بأن العمالة الأجنبية فى ألمانيا قد ساهمت فى ميزانية العام الماضى فقط بأكثر من ١٠٪ الناتج القومى العام ..

ولكن الذى لم يكشفه كول أن العمال الضيوف والذين يبلغ عددهم حوالى ٥ مليون لم يحصلوا على نصف هذه النسبة فيما يتعلق بنصيبهم فى الدخل القومى العام ..

وبغض النظر عن نصف الحقيقة التى كشفها السياسى الألمانى فيما يتعلق بالمهاجرين أو اللاجئين الأجانب ؛ فمن الواضح أن هناك اتجاها قويا فى دول السوق الأوربية المشتركة ؛ وفى ألمانيا بشكل خاص ؛ لمزيد من غلق الأبواب أمام موجات الهجرة المتلاحقة من البائسين والفقراء والمضطهدين القادمين من الجنوب (بلدان العالم الثالث) أو من الشرق (الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا سابقاً ودول شرق أوربا) ؛ بل وتأكيدا لعوامل الطرد التى تتزايد كل يوم فى هذه البلدان ضد الأجانب الذين عاشوا على الأرض الأوربية وساهموا فى تقدمها ورخائها ..

إن الحقائق العلمية والتاريخية تؤكد أن سياسة الباب المفتوح للعمالة المهاجرة والتى اتبعتها أوربا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لم تكن نابعة من مفاهيم ليبرالية وإنسانية مثلما تردد كثيرا ؛ بل كان يفرضها ويتطلبها الدمار الاقتصادى الحقيقى الذى لحق بهذه الدول نتيجة الحرب والنقص الشديد فى القوى العاملة ؛ فقد فقدت أوربا فى تلك الحرب حوالى ٤٥ مليون نسمة منهم حوالى ١٠ مليون ألمانى ..

وكانت أية خطة للتنمية الاقتصادية تتطلب استيراد الأيدى العاملة الأمر الذى فرض فتح أبواب الهجرة ، وتدفق على ألمانيا فى ذلك الوقت الأتراك والأسبان واليوغسلاف ؛ كما تدفق إلى فرنسا الأفارقة العرب والأفارقة غيرالعرب وكذلك الحال فى انجلترا وهولندا ..

ولعب العمال الضيوف دورا هاما وأساسيا فى إعادة البناء والتنمية ثم الازدهار الاقتصادى . ولكن العمال الضيوف ، ظلوا ضيوفا مرغوبين فى البداية وسنوات العمل الشاق ثم ثقلاء بعد سنوات الارتياح والآن مطاردين ومحاصرين ؛ وتطلق عليهم جماعات التعصب العرقى والفاشى لتحويل حياتهم فى البلدان الأوربية إلى جحيم ؛ بينما ترتب الحكومات قوانين جديدة للحد من عملية الهجرة ودفع المقيمين إلى الخروج ...

أسباب اقتصادية وعرقية

وإذا كان النموذج الألمانى قد أصبح صارخا فى مواجهة الأجانب فإن ما يجرى فى بقية دول السوق الأوربية ، وخاصة الدول الكبيرة والغنية مثل فرنسا وانجلترا والدانمرك وهولندا يمضى على نفس الخطوط ..

ففى السنوات الأخيرة أجرت هذه الدول تعديلات جذرية على قوانين الهجرة بحيث أصبحت أكثر تعقيدا وأقل تسامحا إزاء القادمين من الجنوب أو الشرق .

وتقول الايكونومست البريطانية فى تقرير لها « إن الحكومات الموقعة على معاهدة ماستريخت قد اتفقت فيما بينها على الحد من الهجرة وخاصة

بعد المخاوف التى أبداها البعض من وجود منطقتين مجاورتين لدول السوق وهما منطقة الشرق الأوسط شرق وجنوب البحر المتوسط ومنطقة شرق أوربا، وقد جرى اتفاق ملحق باتفاقية ماستريخت لوضع قائمة مشتركة تضم غالبية الدول الواقعة فى المنطقتين للحد من تصريحات الدخول وخاصة تلك التصريحات الطويلة الأمد .

ويكشف التحليل الدقيق لحركة الهجرة واللاجئين فى العالم زيف الادعاءات الأوربية ؛ والألمانية بشكل خاص عن إستغلال شعوب العالم الثالث للكرم الأوربى الزائد ؛ فالإحصائيات تقول إنه فى سنة ١٩٩٠ كان مجموع الأجانب المقيمين على أراضى دول السوق يتراوح بين ٢ ، ٥ر٢ ٪ من مجموع السكان ، فى حين أنهم يساهمون بما يقدر بـ ١٠ ٪ من الناتج القومى لهذه البلدان ، هذا لو أخذنا البيانات الألمانية كأساس ..

ومعنى ذلك ، مثلما تؤكد مؤسسة فيليب موشن التابعة لجامعة أمستردام الهولندية ، فإن الصيحة التى تتردد فى أوربا الغربية حاليا ضد الأجانب مصطنعة ومبالغ فيها وتخفى وراءها أسبابا عرقية و اقتصادية وتغذيها الأوساط المحافظة والمتطرفة مثل جماعات النازيين الجدد والاسكنهيد فى ألمانيا ، والجبهة الوطنية فى فرنسا واللومبارديون المتعصبون فى الشمال الايطالى .

كما أن الواقع يؤكد أن الهجرة الأجنبية إلى ألمانيا ودول السوق الأوربية المشتركة خلال الأعوام الماضية متواضعة للغاية ولا تتمشى مع الصيحات العرقية والعنصرية التى تجتاح أوربا للتحذير مما يسمى بالغزو البشرى الخطر القادم من الشرق الأوسط أو من شرق أوربا والتى يمكن أن تغرق الشخصية الأوربية أو تحاصرها على حد مزاعمهم ..

وتقول الاحصائيات أن مجموع المهاجرين إلى دول السوق الأوربية المشتركة لم يتجاوز سنة ١٩٨٨ ٣٠٠ ألف مهاجر ولاجىء ؛ وفى سنة ١٩٨٩ وصل الرقم إلى ٥٠٠ ألف ، أما فى « سنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ فلم يتجاوز عددهم هذه الأرقام ، وإن كان العام الأخير قد شهد زيادة فى أعداد اللاجئين القادمين من شرق أوربا وأساسا من يوغوسلافيا التى تشتعل فيها الحرب العنصرية والعرقية ..

هذا بينما تقول إحصائيات الأمم المتحدة أن عدد اللاجئين فى العالم سنة ١٩٣٠ بلغ ١٥ مليون نسمة ، استقبلت الدول النامية فى الجنوب ٨٥ ٪ منهم ، فأثيوبيا الفقيرة التى يضر بها القحط والجفاف يوجد على أراضيها ٩٨٠ ألف لاجىء ومهاجر ، واستقبلت كينيا فى العامين الماضيين أكثر من ٨٠٠ ألف لاجىء ومهاجر ، ويوجد على الأراضى الباكستانية حاليا حوالى ١٫٥ مليون لاجىء ؛ أما الدول العربية فيقدر عدداللاجئين والمهاجرين على أراضيها بأكثر من ٥ مليون منهم ٢ مليون لاجىء فلسطينى ..

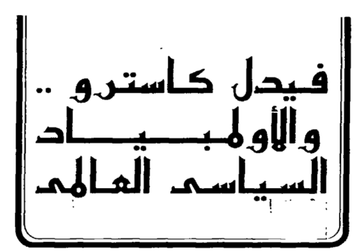
والمعنى المؤكد لذلك أن دول الجنوب الفقير هى التى تتحمل الجانب الأكبر من حركة الهجرة واللاجئين فى العالم ، وأن الضجة المفتعلة فى دول السوق الأوربية المشتركة ؛ وألمانيا بشكل خاص ، حول مخاطر تدفق الهجرة الأجنبية إلى أراضيها ليست فى واقع الأمر سوى امتداد للنزعة العنصرية للتأكيد على التميز الاوربى وقطع الطريق أمام أية محاولات دولية جادة لإيجاد حلول حقيقية للمشاكل الاقتصادية وللأسس الاجتماعية لعوامل الهجرة واللجوء السياسى ..

بل إن دول الشمال الأوربى الغنى ، وبالقيود التى بدأت تفرضها على الهجرة والأجانب المقيمين على أراضيها ، تعمل على تحميل شعوب العالم الثالث مسئولية المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها حاليا وتقديمهم كبش فداء أمام المواطن الأوربى تبريرا لازدياد نسب البطالة والانكماش القتصادى وتراجع معدلات الانتاج والموبقات الاجتماعية التى تعانى منها هذه المجتمعات فى انتشار معدلات الجريمة والمخدرات والتهريب وازدياد الاقتصاد الأسود ..

والواضح أن الجنوب الفقير المستنزف هو الذى يستضيف ملايين المهاجرين واللاجئين الذين تضر بهم قسوة الحياة والحروب الإقليمية التى تجرى وبأسلحة دول الشمال الغنى .. ويجرى استنزاف مواردهم من خلال العلاقات التجارية الغير متكافئة التى تخفض على الدوام من أسعار المواد الخام التى تنتجها دول الجنوب فى حين تعلى على الدوام من المنتجات التى تصدرها دول الشمال وخاصة الأسلحة الفتاكة ..

وإزاء هذه الحقائق يبدو واضحا أن الحل الحقيقى لمشاكل الهجرة واللاجئين وفقا لتقرير براندت المشهور لا يتأتى من خلال تشديد القوانين وإذكاء روح العداء للأجانب ، بل بمساهمة فعالة من جانب دول الشمال الغنى للبحث عن الجذور الحقيقية للمشكلة وإيجاد حلول لها ..

وهذه الحلول غير ممكنة إلا بإشاعة العدالة والديمقراطية فى العلاقات الدولية اقتصاديا وسياسيا وذلك من خلال مساهمة فعالة من دول الشمال الغنى فى تطوير اقتصاديات الجنوب وإعادة جدولة الديون وإسقاط جزء كبير منها وفتح الأبواب أمام نقل الخبرة العلمية والتكنولوجية مع وقف أو الحد من تصدير الأسلحة الفتاكة ..



أثار حضور فيدل كاسترو حفل افتتاح أولمبياد برشلونة موجة من الدهشة فى العالم كله ، تراوحت بين الاستنكار القاسى والإعجاب الشديد ..

فهذه هى الرحلة الثانية له فى أقل من شهرين ؛ والظهور فى محافل دولية ؛ بعد تواجده البارز فى مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريو دى جانيرو فى أوائل يونيو الماضى .

بينما ظل كاسترو ولأكثر من ثلاثين عاما منذ توليه السلطة فى هافانا (يناير ١٩٥٩) عازفا عن الزيارات الخارجية ؛ حتى بالنسبة للاتحاد السوفييتى ولدول أوربا الشرقية فى السابق ؛ كانت زياراته معدودة ومحددة..

ولقد كان فيدل كاسترو من الرؤساء القلائل الذين حضروا افتتاح دورة برشلونة ؛ بل إنه كان الوحيد من رؤساء دول أمريكا اللاتينية ..

ولقد بدا الأمر مثيرا للدهشة لكثير من الأوساط السياسية والغربية بشكل خاص والأمريكية بشكل أخص ..

فلقد ظلت الأوساط الإعلامية الأمريكية وطوال العامين الماضيين تصوره على أنه «الأسد العجوز الجريح » والذى عليه أن يتوارى بعد أن أصبح وحيدا معزولا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى حليفه السابق وانهيار حلفائه الشيوعيين فى دول أوربا الشرقية ..

كذلك الموقف الذى اتخذته روسيا فى عهد الرئيس بوريس يلتسن بالتخلى تماما عن كل المساعدات التى كانت تقدم إلى كوبا عسكرية كانت أم اقتصادية ..

وهكذا أصبحت جزيرة « الأحلام والذقون والثورة » تعانى الوحدة والحصار وعلى بعد أميال معدودة من شواطىء ميامى الأمريكية .. حيث يقبع عشرات الآلاف من قوات « الكونترا » الكوبية والمعادية لنظام فيدل كاسترو ؛ يعدون ويرتبون للانقضاض لإعادة الجزيرة مرة أخرى إلى الحضن الأمريكى الشمالى المنتصر ؛ وبعد غيبة طالت ووصلت إلى أكثر من ٣٣ عاما بالتمام والكمال ..

ويبدو أن رحلة كاسترو الأخيرة إلى أسبانيا وبرشلونة ، بعد ظهوره الجاذب للأضواء فى مؤتمر قمة الأرض فى ريو دى جانيرو منذ شهرين ؛ قد أثار تساؤلات كثيرة وجديدة وأعادت طرح القضية مرة أخرى إلى المناقشة ..

وتضاءلت إلى حد كبير التفسيرات المتعجلة والتى أغرقت فيما يبدو فى التفاؤل بالقدر المأسوى المحتوم بالنسبة للزعيم الكوبى ..

صدفة أم ميعاد

لقد ذهب كاسترو إلى أسبانيا لحضور قمة الدول المتحدثة بالأسبانية والتى دعت إليها أسبانيا مؤخرا وتضم كل دول أمريكا اللاتينية بما فى ذلك الأرجنتين الدولة الوحيدة التى تتحدث بالبرتغالية ..

وسواء أكان ذلك بمحض الصدفة ؛ أم أن كاسترو نفسه كان له دور فى ذلك ؛ فلقد تواكب تاريخ انعقاد هذه القمة الفريدة والجديدة والغير مسبوقة : مع الذكرى الغالية التى يحتفل بها كاسترو كل عام فى اندلاع أول شرارة للثورة الكوبية فى يوليو عام ١٩٥٢ وفى جبال مايرامايسترا حين قام ومعه ١٢ من رفاقه المسلحين بالهجوم على معسكرات مونكادا التى كانت تابعة لجيش باتستا دكتاتور كوبا السابق ..

وتجىء رحلة كاسترو الأخيرة إلى أسبانيا ؛ وكذلك حضوره لمؤتمر قمة الأرض فى ريو دى جانيرو منذ شهرين لتؤكد على حسب مقولة واشنطن بوست «عدم صحة الأفكار والتحليلات التى كانت سائدة فى العالم ؛ وفى

الولايات المتحدة بشكل خاص عن قرب انهيار النظام الكوبى ؛ بل ولتؤكد أن مركز الزعيم الكوبى ما زال مدعما وقويا فى الداخل وليس هناك ما يهدده..»

وتذهب الصحيفة الأمريكية إلى القول بأنه « أمر مثير حقا أن كثيرا من رؤساء دول أمريكا اللاتينية لم يستطيعوا حضور مؤتمر مدريد نظرا للمشاكل الحادة التى تواجههم فى الداخل ويكتفون بإرسال وفود أو ممثلين لهم ؛ بينما يحضر كاسترو بنفسه بل ويقوم بجولة سياسية مريحة ؛ تأخذ فى بعض الأحيان شكل زيارة السائح الخالى من الهموم .. »

ولكن المراقبين السياسيين فى الغرب يركزون بشكل أكثر ليس فقط على الثقة بالنفس التى عكستها الرحلتان الأخيرتان للرئيس الكوبى : ولكن الأهم هو العرض الطيب والجاذب الذى قدمه ومعه الاستقبال الدافىء الذى لقيه ..

ففى قمة الأرض فى ريو دى جانيرو ؛ استقبل خطاب كاسترو من المؤتمر بحماس شديد عكس نفسه فى تصفيق متصل لأكثر من ثلاث دقائق ؛ واعتبر أطول وأكثر تصفيق لاقاه أحد من الرؤساء الكثيرين الذين حضروا مؤتمر قمة الأرض ..

كما احتوى الخطاب بوضوح على عدد من القضايا التى تدافع عن مصالح دول العالم الثالث ؛ ونجح كاسترو فى تجسيد هذه المصالح وعرضها موجها فى نفس الوقت الاتهامات الصريحة للولايات المتحدة ولبعض الدول الغربية بأنها الملوث الأكبر للبيئة فى العالم ؛ وأنها السبب الرئيسى للفقر فى دول العالم الثالث ..

وقد كسب كاسترو الجولة تماما ضد الرئيس الأمريكى جورج بوش الذى حضر هو الآخر مؤتمر قمة الأرض ؛ بل إن بوش نفسه ؛ ووفقا للتقديرات الأمريكية كان فى وضع حرج وشبه معزول ؛ وذلك نظرا لرفض الولايات المتحدة التوقيع على أهم اتفاقيتين للمؤتمر وهما إتفاقية التنوع الاحيائى وإتفاقية الحفاظ على المناخ ..

ونظرا للانقسام الشديد داخل الوفد الأمريكى نفسه ؛ وانعزال الموقف الأمريكى حتى بالنسبة لمواقف بعض الدول الصناعية الكبرى مثل اليابان وفرنسا وألمانيا وكندا ..

وتشير التقارير التى نشرتها الصحف الأمريكية والمستقاة من بعض الأجهزة الأمنية الأمريكية « المباحث الفيدرالية FBI » أن كاسترو كان يتحرك بحرية ونشاط بين الوفود يتلقى ترحيبا واحتراما كزعيم تاريخى ؛ بل إنه كان يخرج فى بعض الأمسيات فى جولة فى الشوارع ..

بينما تعرض الرئيس جورج بوش لهجوم مباشر من جانب عدد من الوفود ؛ وهجوم غير مباشر من جانب غالبية الوفود ..

كما أن حركة الرئيس الأمريكى داخل مؤتمر ريو كانت محدودة نظرا لاعتبارات الأمن المكثفة التى كانت مفروضة ..

طوق النجاة

ويبدو أنه فى مدريد ؛ كان كاسترو أكثر حظا .. فقد جاء المؤتمر الذى دعت إليه أسبانيا والذى يعتبر شكلا جديدا من التجمعات الدولية وكأنه طوق النجاة المثالى الذى ألقى للزعيم الكوبى وفى اللحظة المناسبة تماما ..

فلقد دعت أسبانيا لهذا المؤتمر سعيا وراء بناء كتلة اقتصادية تتمحور حولها دول أمريكا اللاتينية ..

والخطوة الأسبانية ؛ فيما يبدو ؛ مرسومة بشكل جيد ..

فأسبانيا ؛ والتى هى عضو فى السوق الأوربية المشتركة ؛ تحاول تجميع دول أمريكا اللاتينية فى تكتل إقتصادى يكون فى النهاية بمثابة الامتداد الجنوبى للسوق الأوربية أو أحد امتداداته على الأقل ..

وهى بذلك تدعم علاقاتها الاقتصادية والتاريخية مع دول أمريكا اللاتينية والتى تربطها بها علاقات اللغة والتراث والمصلحة .. وهى فى نفس الوقت تدعم موقفها وثقلها داخل دول السوق الأوربية ...

ولكن المؤتمر له بعد آخر أكثر أهمية ..

فدول أمريكا اللاتينية التى حضرت المؤتمر هى أيضا عضو فى منظمة الدول الأمريكية والتى تضم الشمال الأمريكى بقيادة الولايات المتحدة وأيضا كندا والمكسيك ..

ولقد كانت الولايات المتحدة وما زالت تعتبر دول أمريكا اللاتينية بمثابة الفناء الخلفي لها والذى يتعين على أية قوى عالمية أن تضع ذلك فى الاعتبار..

ولقد كان ذلك العامل هو الذى جعل من ثورة كاسترو سنة ١٩٥٩ واتجاهها المعادى للولايات لمتحدة سببا فى كل الصراعات الدرامية التى كانت تحدث بين المعسكرين السابقين ؛ بما فى ذلك أزمة الصواريخ الكوبية المشهورة ١٩٦١ حين وقف العالم لمدة يومين على حافة حرب عالمية ثالثة ...

لذلك لم تتسامح الولايات المتحدة مطلقا فى وجود أى نظام معاد لها ؛ أو حتى محايد فى فنائها الجنوبى بعد إفلات التجربة الكوبية ..

ففى تشيلى تدخلت الولايات المتحدة بشكل سافر لاسقاط نظام سلفادور الليندى المعادى لها وفرض دكتاتورية بونوشيه أحد عملائها ..

وكررت الأمر فى بنما ونيكاراجوا وغيانا ...

ولكن التوقيت الأسبانى للدعوة إلى هذا التجمع الجديد وفى ظل إنهيار المعسكر الآخر الذى كان يمثل إزعاجا خطير للولايات المتحدة ، قد استفاد بالطبع من الظروف المتغيرة : وإن كان من الواضح أنه أثار الحذر التقليدى للولايات المتحدة ..

ولاشك أن هذا الحذر قد ازداد بعد القرارات التى اتخذها المؤتمر والتى تسعى إلى تقوية الروابط الاقتصادية والثقافية بين هذه الدول ..

الأهم من ذلك كله أن كوبا بقيادة فيدل كاسترو قد وجدت غطاءً شرعيا وتكتلا جديدا تتحرك من خلاله بعد أن فقدت أصدقاءها القدامى فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا ..

وقد أثار انتباه المحللين الأمريكيين ؛ مثلما عبر عن ذلك دوجلاس فاراى فى الواشنطن بوست « إن قدرة كاسترو على القيام بهذه الرحلة الطويلة إلى أسبانيا والقيام بدور نشط فى المؤتمر الذى جاءت قراراته متوافقة تماما مع مطالبه ؛ على الأقل فى المرحلة الراهنة ..

كذلك حضوره حفل إفتتاح الأولمبياد العالمى فى برشلونة ؛ وبالرغم من وجود بعض المظاهرات المعادية ؛ إلا أن الاستقبالات الحاشدة التى لاقاها

تشكل صورة متناقضة تماما مع الفكرة الأمريكية السائدة التي كانت تقول بأن نظام كاسترو فى طريقة للزوال ..

ويمضى الكاتب والمحلل الأمريكي ليقول :

« لقد كان كاسترو يتصرف فى أسبانيا بارتياح شديد وكأنه على أرض الأجداد ؛ وخاصة حينما قام بزيارة قرية لانكارا الأسبانية التي تبعد ٥٠٠ كيلو متر عن مدريد لزيارة البيت الذى ولد فيه والده آنجل كاسترو ..

لقد ذهب الأب بعد ذلك إلى كوبا فى فرقة من الجيش الأسبانى كعامل تلغراف ولكنه زرع عائلة كاسترو على الأرض الكوبية ..

ولقد أراد كاسترو ، ونجح بالفعل ، فى البحث عن الجذور فى ذلك الوقت بالذات ، مؤكدا مضمون سياسته التى اتبعها طوال ٣٣ عاما .. وهى أن أمريكا اللاتينية ليست امتدادا اقتصاديا أو ثقافيا للولايات المتحدة ..

ووجد الزعيم الكوبى فى التوليفة الأسبانية الجدية بديلا عن المعسكر الآخر الذى انهار بانهيار الاتحاد السوفيتي ومعسكره ..

ولعل ذلك هو أحد الأسباب التى دفعت مواطنا أمريكيا لأن يكتب إلى مجلة النيوزويك ليقول :

« إن ما رددته الصحيفة وغيرها طوال العام الماضى عن كوبا ليس صحيحا . وخاصة فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية ؛ فلقد زرت كوبا مؤخرا وقضيت فيها وقتا ليس بالقصير ..

حقيقة أنه ما زال هناك منازل قديمة تحتاج إلى ترميم والعربات أيضا ليست حديثة تماما ؛ كما أنه ليس هناك مظاهر الفخفخة والسوبر لوكس ..

ولكنى أبدا لم أر جائعا أو مشردا أو شحاذا أو حتى طفلا قذرا ..

لقد زرت الكثير من المدارس والمستشفيات التي تعمل بشكل جيد تماما وبدون أجر ..

حتى القرى الصغيرة النائية لديها مدارسها ومستشفاها الصغير ..

وليست هناك أمية على الاطلاق ؛ ويستطيع أي طفل أن يكمل دراسته الجامعية مهما كان فقيرا ..

ويبدو لى أن الكوبيين أكثر ذكاء من كل الدعاوى التى نرددها والاغراءات التى نقدمها ..

فهم ليسوا على استعداد لأن يبادلوا كل ذلك للحصول على بعض الوجبات السريعة التى يقدمها ماكدونالد أو ويمبي .. ويبقى السؤال معلقا ..

هل استرد أسد كوبا العجوز والجريح عافيته حقا ؟!

مجلس إدارة الجنوب والتحديات العاجلة المطروحة

إذا كان يحلو للبعض أن يطلق على مؤتمرات القمة للدول السبع الصناعية الكبرى بأنه مجلس إدارة العالم ، على أساس انه يضم الدول التى تملك القدرة والقوة الاقتصادية والسياسية لصياغة وتشكيل المناخ والعلاقات العالمية فى هذه المجالات ..

وإذا كان ذلك يصيب الكثيرين فى دول العالم الثالث بالإحساس بالمرارة التى قد تصل إلى حافة التمرد الممزوج بالإحباط وافتقاد العدالة فى العلاقات الدولية حيث تملك هذه المجموعة والتى لا تضم فى صفوفها دولة واحدة من دول العالم الثالث (ثلثى سكان الأرض) العقد والربط فى صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية ..

فإن الأمر يتجاوز مجرد رد الفعل العاطفى والمدافع عن التراث ؛ حين يبنى البعض فى العالم الثالث آمالا ؛ قد يكون لها أسس واقعية وعملية فى أن تتحول قمة مجموعة الدول الـ « ١٥ » لدول الجنوب والتى تعقد دورتها الثالثة فى السنغال فى الأسبوع الأخير من نوفمبر ؛ إلى شكل من أشكال مجلس إدارة العالم الثالث ..

فهذه المجموعة التى تضم دولا لها ثقلها السياسى والاقتصادى النسبى فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مرشحة لأن تلعب دور المايسترو الفاعل فى تنسيق التعاون العملى بين دول العالم الثالث ؛ وخلق قاعدة مشتركة

تضبط الإيقاع المشتت والمتضارب فى أحيان كثيرة لمصالح وأهداف دول الجنوب ..

فبالرغم من وجود تجمعات ومنتديات أوسع وأشمل لدول العالم الثالث مثل مجموعة دول عدم الانحياز ؛ ودول الـ ٧٧ والتى تشكلت كلها فى الستينات ؛ وبالرغم من نجاح هذه التجمعات الدولية فى عرض وطرح مطالب الدول النامية الاقتصادية والسياسية فى مؤتمراتها المتعددة والتى كان آخرها المؤتمر العاشر لدول عدم الانحياز والذى عقد فى جاكارتا فى أوائل سبتمبر الماضى ..

إلا أنه يمكن القول إن مجموعة الدول الـ ١٥ والتى ولدت فكرتها وتأسست أثناء مؤتمر عدم الانحياز التاسع والذي عقد فى بلجراد سنة ١٩٨٩ ، وطوال تلك السنوات الثلاث من نشأتها الحديثة قد أكدت أن وجود تجمع أصغر من دول العالم الثالث يمكن أن يزيد من سهولة الحركة والعمل بين دول عدم الانحياز وبصورة أكثر فعالية وذلك على حد تعبير كارلوس أندرياس بيريز رئيس جمهورية فنزويلا والذى كان له شرف المبادرة بهذه الفكرة والدعوة لها ..

فبالرغم من أن مجموعة الـ ١٥ ليست مكتبا من مكاتب مجموعة عدم الانحياز وليست تشكيلا من تشكيلات مجموعة الـ ٧٧ ؛ إلا أنها فى واقع الأمر ترتبط بهما ارتباطا عضويا سواء فى شكل الحركة أم فى الأهداف التى تسعى إليها ..

الفرق الهيكلى والوظيفى

ونظرة إلى الدول التى تشكلت منها هذه المجموعة توحى بمؤشرات إيجابية كثيرة ليس فقط من قبيل التمثيل الجغرافى لدول العالم الثالث ؛ بل وأيضا القدرة النسبية الاقليمية اقتصاديا وسياسيا ..

ففى آسيا هناك الهند وماليزيا وأندونيسيا ؛ وفى إفريقيا مصر والجزائر والسنغال ونيجيريا وزيمبابوى ؛ ومن أمريكا اللاتينية البرازيل والمكسيك والأرجنتين وبيرو وجامايكا وفنزويلا ..

وقد كانت هناك يوغوسلافيا القديمة التي كانت عضوا أوربيا فاعلا في حركة عدم الانحياز ؛ وأغلب الظن أنها خرجت من الساحة مؤخرا بعد غرقها في النزاعات العرقية والدينية ..

أما الأهداف المعلنة للمجموعة فهي لا تخرج في خطوطها العامة عن نفس الأهداف المعلنة لدول عدم الانحياز أو مجموعة الـ ٧٧ ؛ مع تركيز أكبر على النواحي التجارية والاقتصادية والبيئية ..

* التنسيق في المجال الاقتصادي والمالي .
* البحث عن حلول عملية لمشكلة الديون المتفاقمة لدول العالم الثالث .
* التعاون في مجال البيئة ومقاومة الفقر والتصحر والمجاعات في دول العالم الثالث .
* وضع خطط عملية لزيادة التجارة والتعاون بين دول الجنوب .
* الوصول إلى صيغة موحدة للحوار مع الشمال وخاصة الدول الصناعية الكبرى .
* الموقف من التجارة الدولية وخاصة منظمة الجات والخاصة بالتعريفة الجمركية .

ولكن الخلاف بينها وبين عدم الانحياز والتنظيمات الدولية الأخرى لدول العالم الثالث هو اختلاف هيكلي ووظيفي ؛ والفرق الوظيفي ينحصر في الأشكال والوسائل العملية تماما مثل الفرق بين أعمال الجمعية العمومية الواسعة والتي تكون بمثابة منتدى لتبادل الأفكار والآراء وبين مجلس الإدارة الذي عليه أن يبحث عن الأساليب والمشاريع العملية ، بين العمل البرلماني الذي يتحول إلى منتدى سياسي فضفاض وبين العمل التنفيذي الذي يضع المشروعات المحددة ويخطط لتنفيذها وتطبيقها ..

ولعل استعراضا لأعمال هذه المجموعة في المؤتمرين اللذين عقدتهما في كوالامبور في يونيو سنة ١٩٩٠ ، وكاراكاس عاصمه فنزويلا في نوفمبر سنة ١٩٩١ يؤكد المهام الوظيفية والتنفيذية ذات الطابع العملي التي استطاعت أن تمضي على طريقها هذه المجموعة ..

ولقد كانت قمة كوالامبور قمة متخصصة لمعالجة مشكلة الديون فى العالم الثالث وتشكلت مجموعة من الخبراء الاقتصاديين فى تلك الدول لوضع تصور عملى لمعالجة هذه القضية المحورية التى باتت تمثل نزيفا متصلا لاقتصاديات دول العالم الجنوبى ..

أى أن الأمرلم يقتصر على توصيف هذه الديون التى وصلت إلى ١ر٦ ألف مليار دولار والتى تستنزف سنويا أكثر من ٤٥ ٪ من طاقة الدخل القومى للبلدان النامية ...

كما أن الأمر لم يقتصر على الاحتجاج على الدول الغنية صاحبة الديون وعلى الظلم والإجحاف الواقع على شعوب العالم الفقير ..

بل تشكل مكتب دائم يضع تصورا عمليا للخروج من هذا المأزق الاقتصادى سواء بالتعاون بين دول الجنوب بعضها البعض أو فى الحوار مع دول الشمال المدينة وصولا إلى تفاهم مشترك يضع فى اعتباره مصالح كل الأطراف ...

القمة الثانية ... والأسس

أما القمة الثانية فى كاراكاس عاصمة فنزويلا فى نوفمبرسنة ١٩٩١ فقد ناقشت إجراء إصلاحات هيكلية على الأمم المتحدة بحيث تضمن لدول العالم الثالث صوتا أكبر يتناسب مع حجمها الدولى ، وشكلت القمة ورشة عمل لوضع التصورات العملية لذلك مثل توسيع التمثيل الاقليمى والجغرافى فى مجلس الأمن وتوسيع دائرة الدول التى تتمتع بالعضوية الدائمة وحق الفيتو واقتراحات أخرى بدأت تأخذ طريقها للمناقشة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وفى المحافل الدولية ...

والطريف أن د. بطرس غالى الذى كان يمثل مصر فى هذه القمة هو الذى رأس ورشة العمل الخاصة بالاصلاحات الهيكلية للأمم التحدة وذلك قبل شهور قليلة من توليه منصبه كسكرتير عام للأمم المتحدة ..

كذلك ناقشت قمة كاراكاس قضية التنمية والبيئة واستطاعت أن تتوصل إلى مشروعات محددة تحمل الدول الصناعية الكبرى المسؤولية الأساسية

فى تلوث البيئة فى العالم ومطالبتها بدفع التعويضات وتقديم المساهمات الأساسية لمواجهة تلوث البيئة ..

ويرجع كثير من المحللين نجاح دول العالم الثالث فى الخروج بقرارات إيجابية فى مؤتمر ريو دى جانيرو المعروف بقمة الأرض فى يونيو ١٩٩٢ ؛ بالاقتراحات العملية والمدروسة بشكل جيد التى استطاعت أن تخرج بها قمة كاراكاس لمجموعة الـ ١٥ ..

ولو قارنا بين القرارات التى اتخذتها قمة المجموعة فى كاراكاس والخاصة بحماية البيئة فى نوفمبر ١٩٩١ وتلك القرارات التى اتخذتها قمة الأرض فى ريو دى جانيرو فى يونيو ١٩٩٢ فسنجد تماثلا شديدا وخاصة فى القرارات الخاصة بحماية المناخ والقرار المعروف بالتنوع البيئى والاحيائى بما فى ذلك حماية الغابات ..

على أن أهم ما تميزت به القمة الثانية للمجموعة هى تكوين مكتب دائم «سكرتارية دائمة » للمجموعة لوضع الأبحاث والدراسات العملية ولمتابعة تنسيق العمل حولها ..

ويمكن أن ندرك أهمية وجود هذا المكتب الدائم إذا عرفنا أن المؤتمرات العشرة لمجموعة دول عدم الانحياز فشلت حتى الآن فى تشكيل سكرتارية دائمة لتلك الدول ..

ولعل هذا يمثل احدى السمات الخاصة والهامة فى الأسلوب العملى والواقعى الذى تنتهجه مجموعة الـ ١٥ ..

فوجود مكتب دائم للمتابعة والتنسيق يجعل من أعمال هذه المجموعة خطا متصلا ومتناميا ؛ وليس مجرد اجتماعات متفرقة تلتقى بين الحين والآخر لتفرغ شحنتها فى قرارات وشعارات متكررة وفى أحيان كثيرة غير قابلة للتنفيذ أو التطبيق ..

وقد استطاع المكتب الدائم أن يثبت وجوده ويترجم عددا من قرارات قمة كاراكاس إلى مشروعات عملية ..

فقد عقد اجتماعا لرجال الأعمال فى دول المجموعة بغرض توفير التمويل اللازم لتشجيع بعض المشروعات الهامة مثل إقامة مركز للمعلومات

يكون بمثابة سوق مجمعة للمعلومات التجارية والاقتصادية والعلمية لهذه الدول لتشجيع الاستثمار المشترك ؛ كذلك انشاء مركز للتكنولوجيا الحديثة كما يجرى الإعداد لاقامة أمانة تجارية عامة لرجال الأعمال فى العالم الثالث لمناقشة تطوير التعاون والتبادل التجارى بينهم ..

وهذه كلها مشروعات وقضايا عالمية تجرى مناقشتها فى القمة الثالثة لدول المجموعة فى داكار ..

فاذا كانت مجموعة عدم الانحياز وكذلك مجموعة الـ ٧٧ ؛ ونتيجة العضوية الواسعة (أكثر من ١٢٠ دولة) وأيضا نتيجة الاكتفاء بالمؤتمرات المتفرقة دون وجود سكرتارية دائمة للتنسيق أو المتابعة تقف عند حدود طرح المطالب السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث فى قضايا مثل مشاكل الديون والتجارة الدولية وأسعار المواد الخام ؛ وتخفيف شروط المنظمات النقدية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

إضافة إلى المبادىء والمشاكل السياسية الخاصة بالدفاع عن مصالح الدول النامية وحل المشاكل والصراعات الاقليمية ..

فإن مجموعة الدول الـ ١٥ تبحث عن مشروعات اقتصادية وإجراءات عملية محددة وصولا إلى هذه الأهداف أو بعضها ..

فنحن نجد مثلا فى بيانات دول عدم الانحياز فقرات طويلة عن ثورة المعلومات وضرورة اللحاق بها لأن المعلومات الصحيحة هى الأساس لوضع أى مخطط تنموى صحيح ..

ولكن مجموعة الـ ١٥ تقرر بالفعل تشكيل بنك للمعلومات .. وكذلك الأمر بالنسبة لقضية التكنولوجيا ؛ سواء نقلها أو تطويرها فهو أحد المطالب التى عبرت عنها دائما مجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ..

أما مجموعة الـ ١٥ فتقرر بالفعل إنشاء مشروع مشترك لاستثمارأبحاث الهندسة الوراثية فى تنمية موارد تلك الدول .. ومشروع مشترك آخر لاستثمار الطاقة الشمسية وتطويرها ..

وهذا هو الفرق الفاصل بين توصيف المشاكل التى تعانى منها دول العالم الثالث ورفع المطالب وأحيانا الاحتجاج على الظلم الواقع على هذه الدول من جراء الشمال الغنى المتخم ..

وبين الإدراك الواقعى لهذه المشاكل ، ومحاولة استثمار الطاقات والإمكانات المتوافرة لدى دول الجنوب للخروج بصيغ عملية ومشروعات مشتركة تسهم فى تقديم الحلول ..

القمة الثالثة .. والحرب التجارية

وتكتسب القمة الثالثة لدول الـ ١٥ والتى تنعقد في داكار أهمية خاصة هذه المرة لأن القضية الأساسية المطروحة على جدول أعمالها هى قضية التجارة الدولية ؛ والظلم الفادح الواقع على دول وشعوب العالم النامى فى العلاقات التجارية الدولية سواء من ناحية الخفض المتصل لأسعار المواد الخام أو بالنسبة لسياسة الحماية التى تتبعها الدول التجارية والصناعية الكبرى والتى تعنى فى واقع الأمر غلق أسواقها أمام منتجات العالم الثالث..

ويتواكب مع القمة الحرب التجارية التى تشتد وتكاد تستعر هذه الأيام بين الدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان ..

فهذه الدول الغنية والتى تسيطر على أكثر من ٧٠ ٪ من التجارة الدولية تتنافس فيما بينها لتوسيع نفوذها وقدراتها التجارية ..

وجاء قرار الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا بفرض ضريبة للحماية الجمركية على الواردات الزرعية الأوربية بنسب تتراوح بين ٥ إلى ٢٠ ٪ ليعطى دفعة قوية لسياسة الحماية ولمزيد من فرض القيود على التجارة الدولية الأمر الذى يهدد فى الأساس مصالح الدول النامية فى العالم الثالث ويضيق أمامها الفرص القليلة والمحدودة التى قد كسبتها فى الأسواق العالمية .

وقد حذر مانويل سانتوس رئيس منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتـــاد Unictad » أن لجوء الدول الصناعية الكبرى لمزيد من سياسة الحماية ستدفع الدول النامية ثمنه مرتين ..

مرة في شكل ارتفاع أكبر لأسعار الواردات الاستهلاكية والمصنعة ومرة أخرى في شكل انخفاض أكثر لقدراتها التصديرية إلى الأسواق الأوربية والأمريكية ..

ولابد لدول العالم الثالث بالبحث عن مخرج والتحرك السريع ..

وإذا كان تنشيط التعاون والتبادل التجاري بين الجنوب والجنوب قضية مطروحة أمام كل التجمعات والمؤتمرات التي عقدتها المؤسسات الدولية والاقليمية لدول العالم الثالث ؛ فلقد أصبحت في واقع الأمر وأمام صراع الحيتان الدولية الكبيرة هي المرفأ الوحيد والممكن لضمان الحياة والتقدم في الدول الصغيرة والنامية ..

فهل تستطيع القمة الثالثة لمجموعة الـ ١٥ أن تقدم خطوطا عريضة وعملية تصلح لأن تمثل منهجا للحركة والعمل في هذه القضية ؟

الصومال تحت الحماية الدولية

الفرق بين أشكال الحماية فى الماضى والحاضر

وأخيرا وصلت القوات الأمريكية إلى الأراضى الصومالية ..

وبالرغم من أن هذه القوات الأمريكية قد أرسلت بناء على قرار مجلس الأمن الأخير بإرسال قوات عسكرية إلى الصومال لتوفير ما وصفه القرار بمناخ آمن لعمليات الإغاثة الإنسانية فى هذا البلد الذى تمزقه المجاعات والحرب الأهلية ..

وبالرغم من أن القرار الذى اتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد طالب بإقامة آليات مناسبة للتنسيق بين الأمم المتحدة والقوات العسكرية كما دعا الدول الأعضاء إلى المساهمة بتقديم قوات عسكرية لتنفيذ هذه المهمة ..

إلا أن الشكل العملى يؤكد أن أحدا لا يستطيع أن يحدد تماما طبيعة ونوع هذه المهمة وخاصة أن القرار الأمريكى بإرسال القوات الأمريكية قد اشترط أن هذه القوات تحت القيادة العسكرية لها ..

ومعنى ذلك أننا أمام قرار تأخذه المنظمة الدولية وتقوم الولايات المتحدة أساسا بتنفيذه ؛ أو أننا أمام قرار أمريكى حصل على موافقة ومباركة المنظمة الدولية .. وفى كلتا الحالتين فإن الصومال قد أصبح ومن ذلك التاريخ تحت الحماية العسكرية الدولية بمضمونها الأمريكى ..

والمناقشات الطويلة التى جرت فى مجلس الزمن ؛ وأساسا فى الكواليس وبين الأطراف المختلفة ؛ توضح أن الأمر لم يكن سهلا وصولا إلى هذه الصيغة أو التوليفة الجديدة أمريكيا ودوليا ..

وللمرة الأولى منذ الخمسينات يستعيد المجتمع الدولى شكل «الحماية الدولية » وتوضع بلد مستقل وعضو فى الأمم المتحدة تحت هذه الصياغة الجديدة ..

الشكل والجوهر

لقد عرف المجتمع الدولى سابقا أشكال الحماية والوصاية والانتداب فى فترات سابقة وكانت كلها تتم فى المرحلة الاستعمارية المثقلة بعد هذه الحرب..

والفرق بين الحماية الدولية التى تفرض الآن على الصومال وبين أشكال الحماية السابقة التى كانت تفرضها الدول الاستعمارية أو حتى عصبة الأمم فى الفترة بين الحربين العالميتين ؛ هو ذلك المضمون الجديد ؛ ولنعترف بأنه غير محدد بعد ؛ لإرهاصات النظام الدولى الجديد الذى ما زال فى حالة التشكيل والتطوير ..

لقد عرف العالم أشكال الحماية التى كانت تفرضها بعض الدول الاستعمارية الكبرى على بعض المناطق أو البلدان تحت دعوى حماية مصالحها الاستراتيجية

وكانت بريطانيا ؛ ومعها فرنسا ؛ وطوال القرن التاسع عشر وحتى بداية العشرين هما الدولتان اللتان فرضتا نظام الحماية على عدد من البلدان وذلك فى مرحلة التسابق الاستعمارى لفرض السيطرة وتقسيم النفوذ ..

ولعلنا مازلنا نذكر محمية عدن التى فرضت عليها بريطانيا حمايتها فى الثلاثينات من القرن الماضى وإعلان بريطانيا حمايتها على مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ..

ولكن هذا الشكل الأولى والفج من السيطرة الاستعمارية أخلى مكانه لأشكال جديدة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وابتدعت عصبة الأمم بين

الحريين ؛ ثم الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أشكال الوصاية والانتداب المختلفة ولقد كانت فلسطين تحت الانتداب البريطانى سنة ١٩٤٨ حينما صدرت قرارات الأمم المتحدة بانهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية .. كذلك كانت سوريا ولبنان تحت الوصاية الفرنسية حتى أعلن استقلالهما فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ..

كذلك روديسيا الشمالية والتى أصبحت تدعى زيمبابوى بعد الاستقلال؛ وجنوب غرب إفريقيا التى وضعت تحت وصاية جنوب إفريقيا بعد تصفية المستعمرات الألمانية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ؛ وهى التى حصلت على استقلالها بعد نضال مرير ضد وصاية جنوب إفريقيا وأصبحت دولة مستقلة منذ أكثر من أربعة أعوام تحت إسم « ناميبيا » ..

بل إن الصومال نفسه كان تحت الحماية ؛ ثم الوصاية ثم تحت الانتداب الثلاثى (انجلترا ـ فرنسا ـ إيطاليا) وذلك قبل أن يستقل ويتوحد فى الستينات ..

إن هذه الأشكال القديمة من الحماية السافرة ثم الوصاية أو الانتداب قد انتهت فى واقع الأمر فى مرحلة انطلاق حركات التحرر العالمية وعصر الاستقلال الذى استمر أكثر من عقدين من الزمان (فى الخمسينات والستينات) والذى دشنته الوثيقة الدولية بإنهاء كل الحالات والأشكال الاستعمارية والتى صدرت عن الأمم المتحدة فى أوائل الستينات ..

ولكن التغيرات التى جرت على الساحة الدولية فى الثمانينات وأوائل التسعينات أعادت إلى القاموس السياسى مرة أخرى كلمات الحماية والوصاية فى ثوب جديد وظروف جديدة ..

فمنذ أربع سنوات ؛ وبعد محادثات وصراعات مريرة استمرت أكثر من عشرة أعوام أرسلت الأمم المتحدة قوات السلام الدولية (حوالى ٢٠ ألف جندى) إلى جنوب غرب إفريقيا والتى كانت جنوب إفريقيا قد قامت بضمها وإلحاقها بأراضيها ؛ ووضعت المنطقة ولمدة ستة أشهر تحت الحماية الدولية حيث قامت البعثة الدولية بمهمة الحكومة الانتقالية وإجراء الانتخابات وتسليم السلطة للقوى التى كسبت هذه الانتخابات ؛ ولم تنسحب القوات الدولية إلا بعد إعلان استقلال ناميبيا فى نوفمبر ١٩٨٨ ..

وتقوم الأمم المتحدة اليوم فى كمبوديا بنفس الدور حيث تقوم قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بإدارة البلاد وإعادة بناء دولة كمبوديا التى مزقتها الحروب الأهلية وعلى مدى العشرين عاما الماضية..

ومعنى ذلك أن الأمم المتحدة ؛ ممثلة للمجتمع الدولى ؛ قد طورت أشكالا وأساليب لمواجهة المشاكل الدولية توسع من مهامها وتقترب فيها إلى شكل الحكومة الدولية بل إننا وجدنا فى السنوات الأخيرة بعض أشكال المحميات الحديثة والتى جرت خارج إطار الأمم المتحدة ، باشتراك مجموعة من الدول أو القوات المتعددة الجنسيات ، مثلما كان الأمر فى سيناء بعد اتفاقية كامب ديفيد ، ومثلما هو الحال الراهن بعد حرب الخليج وخلق ما يسمى بالمناطق المحمية فى شمال العراق ، حيث اشتركت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى فرض حماية على المناطق الكردية فى شمال العراق ضد قهر وتسلط النظام العراقى وتوفير الضمانات الحكم الذاتى للاقليم الكردى ..

الحماية الدولية والخيار الوحيد

ومن الواضح أن قرار الحماية الدولية الأخير للصومال كان الخيار الدولى الوحيد والممكن لمواجهة المأساة التى يعيشها هذا البلد الإفريقى طوال العامين الماضيين حينما انهار فى واقع الأمر الأساس الاقتصادى والاجتماعى للدولة وتحول إلى صراعات بين بعض الفصائل القبلية وعلى أرضية من الجفاف والقحط والمجاعة التى أودت بالفعل بحياة مئات الآلاف من السكان وتهدد بالقضاء على أكثر من مليون صومالى خلال العام القادم..

فمنذ سقوط دكتاتورية زياد برى التى اتصلت لأكثر من عشرين عاما ؛ والتى أنهكت الكيان الصومالى ؛ والفرق والقبائل المتحاربة والمتنافسة تساعد على انهيار الدولة ونهب ثرواتها ..

وفى ظل غياب مشروع قومى صومالى أو عربى إقليمى لوقف المأساة وبعد انهيار اتفاقية جيبوتى التى عقدت فى يوليو ١٩٩١ واشترك فيها زعماء مختلف الفصائل الصومالية والتى كانت تستهدف إقامة نظام ديمقراطى فى الصومال ..

كان المطروح على المجتمع الدولى عدة خيارات ..

* إرسال قوات دولية لضمان وصول المعونات الدولية ولإنقاذ السكان من المجاعة ؛ وقد نفذت الأمم المتحدة ذلك الفعل منذ أكثر من ستة أشهر وذلك من خلال إرسال حوالى ٤٠٠٠ جندى للقيام بهذه المهمة ؛ ولكن التجربة خلال تلك الفترة أكدت فشل قوات الأمم فى تحقيق مهامها الإنسانية الأمر الذى أدى إلى تقوية فصائل وميليشيات القبائل المتصارعة من خلال حملات النهب المنظمة على المساعدات الدولية ..

* وكان الخيار الآخر هو تصفية العملية العسكرية المحدودة ومحاولة التفاوض مع الفصائل الصومالية المسلحة والمتناحرة للتعاون مع الأمم المتحدة لبناء نظام فعال لتقديم المساعدات .. ولكن غياب قوى أساسية أو أى شكل من أشكال الحكومة المركزية جعل هذا الخيار صعبا صعوبة المستحيل..

فبالرغم من رسالة السيد عمر عرته غالب رئيس الحكومة الانتقالية فى الصومال التى طالب فيهابإرسال قوات للأمم المتحدة تكون مهمتها دعم حكومته وتجريد الميلشيات العسكرية من أسلحتها ..

إلا أنه من الواضح أن هذه الحكومة الانتقالية العاجزة كان لها دور فى تعقيد الأمور فى الصومال والوصول به إلى حالة المجاعة والانهيار ..

* وكان الخيار الوحيد والمطروح هو الاقتراح الأمريكى الذى وافق عليه مجلس الأمن بأن ترسل الولايات المتحدة قوات عسكرية مؤثرة وقادرة للانتشار على كافة الأراضى الصومالية ، ويكون للأمم المتحدة شكل من أشكال السلطة على سير العمليات ؛ مع احتفاظ الولايات المتحدة بالقيادة العسكرية لقواتها ..

السؤال الحائر

على أن القضية الآن ؛ وبعد التواجد العسكرى الأمريكى والدولى هى حدود المهمة .. مداها .. مضمونها .. ؟!

وهذا هو السؤال الحائر ؛ والذى قد يصبح معذبا فيما بعد ..

إن القرار الذى ذهبت بمقتضاه هذه القوات يحدد المهمة فى توفير مناخ آمن لعمليات الإغاثة الإنسانية فى الصومال ..

ولكن المناخ الآمن .. يعنى اصطداما بقوى وفصائل صومالية متعددة المشارب والاتجاهات ؛ وكل يزعم لنفسه الشرعية والحق .. الحكومة الموقتة ؛ أو الجبهة الديمقراطية ؛ أو حتى جماعات زياد برى التى عادت تنشط فى الجنوب الصومالى ..

ومن الواضح أن المناخ الآمن ؛ يتطلب إقامة سلطة قادرة .. ومن الواضح أيضا أن هذه السلطة القادرة ستكون ولو مرحليا في يد القوات الدولية ؛ والأمريكية فى الأساس ..

وهنا يطرح السؤال مباشرة .. ما هو الهدف الأمريكى تحديدا بالتدخل العسكرى فى الصومال ؟!

الأوساط الأمريكية نفسها تصف الموقف الأمريكى فى الصومال بأنه الطلقة الأخيرة للرئيس جورج بوش فى إطار مفهومة عن النظام الدولى الجديد الذى كان يطمح إليه والذى تقوده الولايات المتحدة ، ومعها دول أخرى إذا لزم الأمر ، لحراسة العالم وحمايته ... بما يعنى أيضا حماية المصالح الأمريكية ..

وتقول صحيفة الهيرالد تريبيون الأمريكية « لقد حاولت الإدارة الأمريكية بهذا الإجراء الرد على الشكوك التى حفلت بها الأوساط الدولية بأن التدخل الأمريكى فى حرب الخليج كان عملا يتيما فرضته فى الأساس المصالح الأمريكية وأنه لن يتكرر ..

فالولايات المتحدة تتدخل فى الصومال وتتحمل المخاطرة من أجل أسباب إنسانية وأخلاقية بحتة ..

ولكن الأوساط السياسية العالمية ؛ والأمريكية نفسها ؛ تتسائل :

إذا كان الأمر يتعلق بالإنسانية والأخلاق فقط ؛ فلماذا لم تتحمس الإدارة الأمريكية للتدخل العسكرى فى الحرب الدائرة فى يوغوسلافيا القديمة ؛ حقيقة أن هناك فى الصومال شعبا مهددا بالمجاعة وبحروب الفصائل المتصارعة ؛ إلا أن هناك فى البوسنة أيضا الحرب العنصرية

والتطهير العرقى الذى يقوم به الصربيون ضد المسلمين وهو الأمر الذى أدى إلى شكل من أشكال الإبادة العنصرية ..

وهنا يجيب الجنرال كولن باول رئيس هيئة الأركان الأمريكية وبدون أى لبس « لقد عارضنا بشدة إرسال أية قوات أمريكية إلى البوسنة فى مواجهة قوات صربية مستميتة ومحتمية فى تضاريس غاية فى الوعورة والصعوبة حيث واجهت القوات الألمانية مشاكل كبيرة فى الحرب العالمية الثانية .. أما فى الصومال فالأمر يختلف .. »

أما القائم بأعمال وزارة الخارجية الأمريكية لورنس إيجلبرجر فيستطرد وبنفس المنطقة ليقول « أنه يجب أن يكون واضحا للجميع بأن التدخل فى يوغوسلافيا واستخدام القوة يتطلب التزامات هائلة لا قبل لنا بها ..»

أما فى الصومال فالأمر بالطبع أسهل بكثير ..»

فليس هناك قوات نظامية قوية ؛ والفصائل الصومالية القبلية المتناثرة لا تمثل خطرا كبيرا ..

وتؤكد الأوساط الرسمية فى وزارة الدفاع الأمريكى (البنتاجون) أنه بإمكان القوات الأمريكية فى الصومال الانتهاء من الهدف الخاص بتأمين شبكة فعالة لتوصيل مواد الإغاثة والمعونات خلال ستة أسابيع ؛ أى قبل ٢٠ يناير المقبل وهو موعد تسلم الرئيس المنتخب بيل كلينتون السلطة رسميا فى البيت الأبيض الأمريكى .،

ولكن أوساطا أوربية وأمريكية أخرى تشكك فى الأمر كله ..

فلقد دخلت القوات الأمريكية فى عملية تأمين المناطق المحمية فى شمال العراق والتى كان مقررا لها أن تنتهى فى إبريل الماضى .. وما زالت القوات الأمريكية هناك حتى الآن ..

فهل تنجح الصيغة العسكرية الأمريكية فى تحقيق الهدف وبسرعة ..

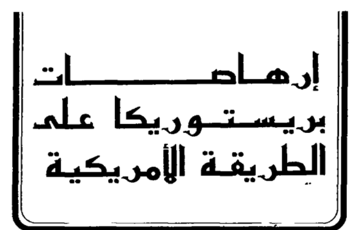
تساؤل يرتبط به تساؤل لاحق وأهم ..

ما هو الهدف حقا ؟!!



الفصل الرابع
بريستوريكا أمريكية

- إرهاصات بريستوريكا أمريكية
- الانفجارات السوداء
- الاختيار الجديد



لقد كان متوقعا ؛ وفقا للحسابات المنطقية التى تشير إليها الأحداث ؛ أن يكون يناير ١٩٩٢ هو الشهر الذى يتم فيه تدشين الولايات المتحدة فى المركز المتفوق والمتفرد فى قيادة العالم ..

فقد تواكب فى هذا الشهر اختفاء ما كان يسمى الاتحاد السوفييتى القوى الأخرى التى ظلت وعلى الأقل لمدة ٤٥ عاما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تمثل الهاجس الرئيسى فى تشكيل الفعل ورد الفعل الأمريكى .كما أن مرور عام على ذكرى حرب الخليج أو انتصار الخليج كما يحلو للرئيس جورج بوش أن يسميه والتى جعلت من الرئيس الأمريكى النجم الساطع وربما المتفرد فى السماء الأمريكية والعالمية حتى أن تسعة من كل عشرة أمريكيين أعلنوا اعجابهم وولاءهم له فى تلك الفترة الأمر الذى لم يحدث بالنسبة لأى رئيس أمريكى سابق .

كان ذلك هو المتوقع والمحسوب ؛ ولكن الأيام العشرة التى قضيتها فى الولايات المتحدة هذا الشهر ؛ قلبت التوقعات والتخمينات بدرجة حادة قد تصل إلى النقيض تماما ..

فالتليفزيون الأمريكى ؛ بقنواته العديدة ؛ وهو يحتفل بمرور عام على حرب الخليج ؛ يمتلىء بالهجوم والقاسى أحيانا على السياسة الأمريكية وما أدت إليه من انكماش اقتصادى ثقيل يعانى منه المجتمع الأمريكى متمثلا فى نسبة عالية من البطالة تكاد تصل إلى معدلات أزمة الثلاثينات ؛ وفى ازدياد

مخيف لنسبة من يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى للمعيشة (الفقر) والذى تتراوح التقديرات حوله بين ١٢ إلى ١٨ ٪ ..

والصحافة الأمريكية مشغولة بمعركة أساسية حول الأوضاع الداخلية المتدهورة فى الولايات المتحدة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا يشترك فيها الكتاب والمفكرون بل ورؤساء أمريكيون سابقون من أمثال جيمى كارتر وريتشارد نيكسون وعشرات من صانعى القرار الأمريكى حاليين وسابقين وكلهم يتناولون القضايا الداخلية التى من الواضح أنها ستكون هى المجال الأساسى الذى سيحسم المعركة الانتخابية للرئاسة والتى بدأت الاستعدادات المبكرة لها فى هذا الشهر (الانتخابات ستجرى فى نوفمبر ١٩٩٢) ..

ورجال الأعمال الأمريكيون يشنون هجوما عنيفا علي الرئيس الأمريكى بعد عودته من اليابان لأنه لم يحقق من وجهة نظرهم إلا القليل الذى يساوى اللاشىء فى فتح السوق اليابانية أمام الصادرات الأمريكية حتى أصبحت صناعة كبيرة مثل صناعة السيارات مهددة بالتراجع الخطير بعد أن حققت خسائر خلال العامين الماضيين تبلغ مليارت الدولارات لكى تلحق هى الأخرى بالصناعات الإلكترونية الأمريكية قضى عليها تماما فى المنافسة العالمية بعد التفوق الساحق فى هذا المجال للصناعات اليابانية ثم الألمانية ..

وتتوالى فى هذا الصدد أرقام مخيفة ..

فإجمالى المديونية بلغ ٣ آلاف مليار دولار ؛ والعجز فى ميزانية هذا العام بلغ ٣٥٠ مليار دولار ؛ والعجز فى الميزان التجارى ٧٥ مليار دولار ولصالح اليابان فقط ٤١ مليار دولار ..

وليس هناك من يستطيع أن يجزم أو حتى يعد بنهاية قريبة للانكماش والأزمة الاقتصادية بعد ما ثبت أن كل التوقعات الوردية التى ساقتها الإدارة الأمريكية خلال العام الماضى بانحسار المد الانكماشى لم تكن قائمة على أسس واقعية ..

حتى أن كاتباً أمريكيا (روبرت صامويلسن) كتب فى الواشنطن بوست منذ أيام يحذر من روح التشاؤم والإحباط التى تجتاح المجتمع « الذى أصبح ممسوسا بالانكماش والتشاؤم والشك فى قدرة المؤسسات الأمريكية

على ايجاد حلول » وأضاف « إنه أمر خطير قد يؤدى إلى الشلل التام ؛ فالمجتمع الخائف يمكن أن يؤدى إلى كوارث اقتصادية وأزمات سياسية .. »

وتأكدت هذه التخوفات من الحقيقة التى أعلنت خلال هذا الشهر بأن المبيعات الأمريكية خلال شهر ديسمبر (شهر الأعياد ـ الكريسماس ورأس السنة) والتى كانت تمثل دائما أكثر من ثلثى المبيعات على مدار السنة لم تحقق إلا نسبة ضئيلة للغاية الأمر الذى يؤكد أن الانكماش قد أصاب بأضرار محققة فئات وشرائح لم تعد قادرة على الاستهلاك بالنمط الذى كان سائدا خلال العقود الماضية .

وجاء فيلم J . F . k حول اغتيال الرئيس الأمريكى الأسبق جون فيتزجيرالد كنيدى والذى وجه اتهاما موثقا لأجهزة القرار الأمريكى بضلوعها فى مؤامرة الاغتيال وبالذات المؤسسة العسكرية والمخابرات المركزية والمباحث الفيدرالية ليثير ضجة وتساؤلات تضاف إلى مشاعر الإحباط التى تكتنف المجتمع الأمريكى حاليا ..

ويتساءل أحد المعلقين الأمريكيين بعد ندوة حول الاقتصاد الأمريكى المتدهور « هل كان التفوق الأمريكى مرتبطا بوجود الاتحاد السوفييتى ؟!» أما الكاتب والصحفى المعروف باتريك بوشنان الذى قرر أن يرشح نفسه عن الحزب الجمهورى منافساً للرئيس بوش فقد طرح السؤال الحائر « أليس غريبا أنه بينما كان يبدو أن الولايات المتحدة تنتصر خارجياً فإنه يبدو أكثر وضوحاً أنها تنحدر داخلياً » .

العودة إلى القلعة

إن ما قاله باتريك بوشنان وبغض النظر عن الأهداف الانتخابية هو الهاجس الذى يشغل بال المجتمع الأمريكى مع بداية هذا العام وهو يتلخص فى قضيتين ..

* كيف يمكن للولايات المتحدة أن توائم سياستها الدفاعية وأيضا الخارجية بعد انتهاء الاتحاد السوفييتى وحلف وارسو وما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى ؟؟

* كيف يمكن مواجهة الانكماش الهائل الذى يواجه الاقتصاد الأمريكى؟ والنقاش الدائر حول القضيتين والاقتراحات والحلول المقدمة من جميع الأطراف تؤكد بما لايدع مجالا للشك بأن المجتمع الأمريكى سائر إلي بريستوريكا على الطريقة الأمريكية ؛ فإذا كان من المتفق عليه أن البريستوريكا الجورباتشوفية قد بدأت عام ١٩٨٥ منطلقة من حدة الأزمة الاقتصادية نتيجة للزيادة الرهيبة فى ميزانيات سباق التسلح المحموم والتحلل من الالتزامات العالمية التى كان يفرضها الصراع الدولى ؛ فإن الحوار الدائر الآن داخل المجتمع الأمريكى يردد مثل هذا المنطق بل وأحيانا بنفس المعنى وإن كان باللغة واللهجة الأمريكية بدلاً من اللغة واللهجة الروسية..

فلسلى جيلب الكاتب الاقتصادى الأمريكى يقول فى دراسة أخيرة له « إن من الواضح أن مستر بوش نموذج تقليدى للأستاذ المتمرس فى المدرسة الأمريكية القديمة التى تحسن لعبة القوة والأمن فى مواجهة الدول والقوى الأخرى ؛ ولقد استطاع أن يفعل ذلك باقتدار فى أزمة وحرب الخليج .

ولكن القضايا الاقتصادية والتى تمثل الآن قلب السياسة الدولية الجديدة أمر مختلف يبدو أن بوش ومدرسته لا يفهمونها ..

فحين ذهب إلى اليابان يستعرض نفسه بدا كما لو كان شحاذا وليس آمرا لأنه لا يملك القوة الاقتصادية الضرورية .. »

أما روبرت رايسن أستاذ الاقتصاد السياسى فى جامعة هارفارد الأمريكية فيقول « لقد آن الأوان أن يعرف الرئيس بوش وإدارته أن الاستعراضات فى السياسة الخارجية التى تستهويه لا تمثل حلا للمشاكل الاقتصادية المعقدة التى تواجهها البلاد بل إنها خلقت هوة واسعة بين الإدارة ورجل الشارع الأمريكى ..»

وفى استفتاءات أخيرة للرأى العام كشفت أن ٧٠٪ من الأمريكيين يعتقدون أن الاقتصاد الأمريكى سيىء للغاية ؛ كما يعتقد ٧ من كل عشرة أمريكيين بأن البلاد تسير فى طريق خاطىء وثلاثة من كل خمسة يعتقدون بأن أمريكا فقدت السيطرة على مستقبلها ..

ووصل الأمر إلى حد أن ريتشارد مورين أحد الكتاب اللامعين فى الواشنطن بوست يؤكد أن النظام السياسى الأمريكى سيواجه هذا العام (١٩٩٢) أزمة ثقة لا تقل عن تلك الأزمة التى واجهها بعد الحرب الفيتنامية وبعد أزمة « ووتر جيت » ..

وهناك اتجاه واضح ومتزايد يرفع شعار العودة إلى القلعة » و« أمريكا أولا » والذى ينطلق بعد تحليل للتطورات الجديدة على الساحة العالمية وخروج ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتى والمعسكر الاشتراكى من الساحة الأمر الذى كان يفرض على الولايات المتحدة التزامات ثقيلة ومرهقة فإنه من الضرورى الخروج باستراتيجية أمريكية جديدة تقوم على أساس أن تلملم الولايات المتحدة نفسها والتقليل من المساعدات والارتباطات الخارجية حتى يمكن حل الكثير من المشاكل المعقدة التى يواجهها المجتمع الأمريكى وخاصة المشكلة الاقتصادية التى أصبحت تمثل هما وخطرا فادحا ، خاصة وأن المعركة العالمية الآن هى فى الأساس معركة اقتصادية .

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية فى الولايات المتحدة وبقية الدول السبع الصناعية الكبرى وخاصة اليابان وألمانيا بعد أن أصبحت أمريكا هى الأخيرة فى قائمة هذه الدول بالنسبة للمدخرات ومعدلات النمو والتصدير والدخل الفردى وحتى بالنسبة للخدمات مثل التعليم والصحة ؛ بينما أصبحت الأولى فى حجم المديونية وفى البطالة ودرجة الانكماش ..

وبعيدا عن محاولات المقارنة بين ما يجرى الآن فى الولايات المتحدة والاتهامات العديدة التى توجه إلى إدارة الرئيس بوش نظراً للتدهور الاقتصادى ؛ وبين نفس الاتهامات التى كانت توجه فى السنوات الماضية للرئيس السوفييتى السابق جورباتشوف والذى كان يحقق فيها نجاحات عالمية مقابل فشل اقتصادى داخلى ؛ فالحوار الدائر الآن فى أروقة أجهزة القرار والمثقفين ورجال الأعمال الأمريكيين تعكس منعطفا خطيراً يواجه المجتمع الأمريكى قد يحقق نبوءة عالم الاقتصاد الأمريكى جاليرث بأن الفشل الاقتصادى السوفييتى وما أدى إليه من تداعيات وانعكاسات على الساحة الداخلية والدولية ؛ قد يجد له مثيلا فى التدهور الاقتصادى الأمريكى بأشكال أخرى ومختلفة ..

وبالرغم من أن الرئيس الأمـريكى جـورج بوش والمؤيدين له مــا زالوا يصرون على الدور العالمى الأمريكى والإنجازات التى حققها أو الانتصارات الهائلة والغير مسبوقة التى جرت خلال العام الماضى إلا أنه ومن ناحية أخرى قـد بدأ ؛ وخاصـة بعد رحلته الأخيـرة لليابان ؛ يدرك أن الاتجاه الأمريكى فى عام الانتخابات يفضل « رئيساً قادراً على مواجهة المشاكل الداخلية » ..

ففى اجتماع أخير له مع اتحاد المزارعين الفيدراليين فى كنساس ركز على القضايا الاقتصادية وشن هجوما على اليابان مطالباً إياها بالمزيد من التنازلات لفتح السوق أمام البضائع الأمريكية ..

كما شن هجوما غير مسبوق على دول السوق المشتركة ووصف سياستها الزراعية على أنها « تختفى وراء ستار حديدى من الحماية » وأعلن أنه على رأس أولوياته فى هذا العام محاربة الانكماش وتوفير عمل أكثر للأمريكيين ..

وقال بوش فى نهاية خطابه « لقد كسبنا الحرب الباردة وسنكسب حرب المنافسة الاقتصادية » .

ومن المنتظر أن يقدم الرئيس الأمريكى برنامجا مفصلا لاستراتيجيته الخارجية والاقتصادية والأمنية فى خطابه الشامل الذى سيلقيه أمام الكونجرس فى نهاية هذا الشهر ..

أما أنه كسب الحرب الباردة فلا يبدو أن أحدا يناقشه فى ذلك .. أما كسب معركة الحرب الاقتصادية .. وكيف .. فهذا ما لايبدو واضحا حتى الآن أمام المجتمع الأمريكى ..

بينما توقف كثير من المحللين بدهشة أمام استخدام الرئيس الأمريكى لتعبير الستار الحديدى موجها هذه المرة إلى دول السوق الأوربية المشتركة .

الانفجارات السوداء والانتخابات الرمادية فى الولايات المتحدة

جاءت الانفجارات « السوداء » فى لوس آنجلوس وفى عدد من المدن الأمريكية الهامة والتى لم تشهد الولايات المتحدة الأمريكية مثيلا لها منذ أوائل الستينات لتذكر المجتمع الدولى ؛ والأمريكى بشكل خاص ؛ بالموبقات التى يعانى منها المجتمع الأمريكى والتى ربما حاول البعض أن يتناساها فى غمرة الأحداث الدرامية والمثيرة التى جرت على الساحة العالمية خلال العامين الماضيين والتى أدت إلى اختفاء المعسكر الاشتراكى الأوربى وتحلل الاتحاد السوفييتى ...

الانتصار السهل

لقد أدت نشوة الانتصار السهل والمفاجىء للولايات المتحدة فى الحرب الباردة واختفاء العدو الأساسى الذى ظل مهددا ومحددا للإستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تضخيم معزوفة الانتصار النهائى « للنمط الأمريكى » وتنصيبه نموذجا قائدا ومتفردا ومهيمنا ..

وشهدت الساحة العالمية تمهيدات فعلية ؛ ونظرية ؛ للقول « بنهاية التاريخ والرجل الأخير » الذى دعى إليها الكاتب اليابانى الأصل الأمريكى الجنسية والتى حاولت تدشين الانتصار الحاسم والنهائى للنموذج الأمريكى؛ وخرجت الدعوات التحذيرية ؛ على حد تعبير ليموند الفرنسية « للفقراء

والجنوبيين بشكل خاص بأن يلزموا بيوتهم الصغيرة تنفيذا لمناورات تستهدف إلقاء الخوف فى القلوب وملء الفكر والمخيلة بنشيد الانتصار الأمريكى » .

وفى غمرة هذه النشوة المفروضة كان المطلوب من الجميع ؛ بما فيهم الشعب الأمريكى نفسه ؛ أن يتجاهلوا الواقع الأمريكى الذى كان يشهد بالوقائع والأرقام أن الولايات المتحدة تعانى من عدة أمراض خطيرة ومزمنة لم تقدم لها حلولا حقيقية حتى الآن ..

أحد هذه الأمراض هو الوضع الاقتصادى المتدهور الذى جعل الولايات المتحدة تأتى فى آخر القائمة بالنسبة للدول السبع الصناعية الكبرى سواء بالنسبة لمعدلات الإنتاج والنمو أو بالنسبة للإنفاق على مجالات التعليم والصحة ؛ وأنها تأتى فى أول القائمة بالنسبة لحجم المديونية والانكماش والبطالة ومعدلات الفقر ..

وأهم هذه الأمراض هو الانقسام الاثنى والعرقى داخل المجتمع الأمريكى والذى يقوم على قاعدة اجتماعية واقتصادية لم تفلح قوانين «الحقوق المدنية» التى صدرت فى الستينات فى تقديم حلول لها ..

وإن كان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى أول تعليق له على أحداث لوس أنجلوس والثورة السوداء التى اجتاحت المدن الأمريكيه قد جمع بين المرض الاقتصادى والاجتماعى والمرض العرقى حين قال :

« إن ما جرى فى لوس أنجلوس يرجع إلى إهمال الإدارة الأمريكية للقضايا الاجتماعية ، وأن المشكلة ليست مشكلة عنصرية فحسب لأن الذين تساء معاملتهم اجتماعيا تساء معاملتهم عنصريا ..

أما المؤرخ الأمريكى « بول كنيدى » صاحب الكتاب الشهير « صعود القوى العظمى وسقوطها » الذى صدر منذ سنوات فقد رأى أن ما يجرى من ثورة وصدام عرقى فى المجتمع الأمريكى هو تأكيد لما ذهب إليه بأن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد دخلا منذ فترة السبعينات فى مرحلة التراجع التاريخى والحتمى ..

والغريب أن بول كنيدى قد أسس نظريته على اعتبار أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يشتركان فى جوهر « الأزمة » التى تتمثل من وجهة نظره فى عاملين أساسيين ..

أولا : محاولة السيطرة والهيمنة العالمية التى استنفدت قدرا هائلا من الطاقة البشرية والإنتاجية لهما مما أدى إلى إضعاف ملحوظ لقدرتهما الاقتصادية ودفع بقوى أخرى إلى السبق فى هذا المجال وخاصة أوربا واليابان ؛ فبينما تسابق العملاقان فى مجال التسلح والإنفاق الزائد لإحراز السبق أو على الأقل التوازن .. كانت الدول الأخرى توجه اهتماماتها بوضع وتأكيد الأسس الفاعلة لتحقيق اقتصاد صحى يقوم على الابتكار والتجديد والاستثمار الأمثل للطاقات البشرية والقدرات الانتاجية والاجتماعية .

ثانيا : أن ضعف البنية الاقتصادية سيؤدى حتما إلى تفجير الصراعات العرقية والاثنية والطبقية داخل البلدين ، وخاصة وأن التركيبة السكانية فى كل منهما غير متجانسة وتشتمل على خريطة متعددة الألوان والأجناس والقوميات والثقافات ..

ولئن كانت نبوءة « بول كنيدى » وكتابه الذى صدر فى منتصف الثمانينات قد تحققت بأسرع مما تصور هو بالنسبة للاتحاد السوفيتى نظرا لطبيعة النظام التوليتارى الشمولى القابض الذى يسمح بالانهيار المفاجىء والسريع ..

فليس هناك من وجهة نظره ما يحول دون تحقيق الجزء الثانى من النبوءة العلمية حتى ولو كانت آليات التفريغ الليبرالى فى النظام الأمريكى تؤجله إلى حين ..

على أنه وبعيدا عن كل النبوءات التى صدرت فى السنوات الأخيرة سواء منها ما كان ورديا يعزف أناشيد الانتصار الأمريكى مثلما ذهب فوكوياما أو ما كان منها رماديا يضرب لحن الوداع مثلما ذهب « كنيدى » أو حتى تلك النبوءات البراجماتية والتى أخذت شكل « التعاليم والارشادات المدرسية » لما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون مثلما فعل الرئيس الأسبق نيكسون فى كتابه « الفرصة السانحة » والذى صدر مؤخرا ..

فإن الانفجارات الأخيرة للسود فى لوس آنجلوس والمدن الأمريكية تؤكد أن القوانين والأسس التى يقوم عليها المجتمع الأمريكى لم تستطع أن تعالج « الانقسام الاجتماعى والاقتصادى والطبقى والعرقى » داخل هذا المجتمع وأن الآليات الليبرالية لم تستطع حتى الآن سوى تأجيل الانفجار النهائى والتى قد تكون الأحداث إحدى بروفاته الهامة ..

بين ريجان وروزفلت

وتؤكد الأسباب المباشرة لانفجارات لوس آنجلوس وتداعياتها فى عدد من المدن الأمريكية والتى تعتبر أخطر إضطرابات عرقية وعنصرية جرت فى الولايات المتحدة منذ الستينات (٢٢٠٠ قتيل وجريح وأكثر من خمسة آلاف معتقل مع نزول الجيش وقوات الحرس الوطنى) ..

إن الثورة السوداء جاءت احتجاجا على الخلل الواضح فى ميزان العدالة الأمريكية ؛ فالمحلفون الاثنا عشر وكلهم من البيض يصدرون حكمهم ببراءة أربعة ضباط من بوليس الولاية (وكلهم أيضا من البيض) من التهمة الموجهة إليهم بالاعتداء المبرح على رودنى كينج الأمريكى الأسود والتى أدت إلى تلفيات فى المخ وكسور فى الوجه والساق ؛ وخاصة وأن هناك فيلم فيديو مدته دقيقة ونصف يصور بشكل واضح وتفصيلى هذا العدوان الوحشى ..

وقد أعلن ديفيد دنكنز عمدة نيويورك الأسود أن هذا الحكم قد أقنع الأمريكيين من أصل أفريقى بأن العدالة تعمل ضدهم .. وتعبير (الأمريكيون من أصل افريقى) يفضله المثقفون السود مثل دنكنز والقس جيسى جاكسون لأنهم يعتقدون أن الأمر أبعد كثيرا من مجرد اختلاف فى لون الجلد والبشرة ..

فبالرغم من مرور ٢٠ عاما على إقرار قانون الحقوق المدنية الذى جاء بعد صراعات واضطرابات مماثلة فى أوائل الستينات أدت أيضا إلى نزول

الجيش وسقوط بضعة آلاف من الضحايا ؛ إلا أن المجتمع الأمريكى المعاصر ما زال بعيدا عن تحقيق روح العدالة والمساواة لأبنائه من البيض والسود وما زال الانقسام واضحا بل وحادا بينهما ..

والأدلة المادية تؤكد ذلك وتشهد به ..

فلو قسمنا شرائح الدخول الأمريكية الخمس بين البيض والسود نجد أن الشريحة العليا (شريحة القمة) تشمل على ٣٣ ٪ من البيض ، ١٤ ٪ من السود ، بينما الشريحة السفلى (شريحة الدخول المنخفضة) تتضمن ٣٧ ٪ من السود و ١٤ ٪ فقط من البيض ..

* ٥ر٤٣ ٪ من العائلات الأمريكية ذات الأصل الإفريقى تعيش تحت مستوى الحد الأدنى (مستوى الفقر)

* أكثر من ٣٠ ٪ من العائلات الأمريكية ذات الأصل الأفريقى يعانون من مشاكل اجتماعية حادة (المخدرات ـ الجريمة ـ الأمراض ـ الأمية) .

ويقول د . إلفسن بويسانت الأستاذ فى جامعة هارفارد الأمريكية « إن الأمريكيين السود يعيشون حاليا فى ظروف اقتصادية واجتماعية أسوأ من أى وقت فى الستينات » ..

ويضيف أنك لو سألت أى صبى أو حدث أمريكى أسود عن طموحه بالنسبة للمستقبل فسيجيبك على الفور بأن أمله أن يظل حيا فى مثل ذلك الوقت من العام القادم ..

ويقدم بروفسير بويسانت تحليلاته على أساس من الإحصائيات والأرقام والتى تقول إن عمليات اغتيال السود تزايدت بشكل واضح فى السنوات الأخيرة ..

وفى إحصاء أجراه معهد جالوب بين المواطنين الأمريكيين السود أجاب ٥١ ٪ منهم بأن حالتهم أسوأ بكثير مما قبل بينما قال ٢٣ ٪ أن الأوضاع ظلت على نفس حالتها من قبل دون تحسن واضح ..

بينما أكد ٤ ٪ أن السبب الحقيقى وراء مشاكل السود فى أمريكا يعود إلى مؤامرة عنصرية من جانب البيض لإبادة الأمريكى الأسود بالأسلحة الثلاثة (القتل ـ الفقر ـ المخدرات والإيدز) ..

حتى ديفيد دنكنز عمدة نيويورك الأسود والذى كان انتخابه ١٩٨٩ بارقة أمل فى قدرة المجتمع الأمريكى على خلق توازن معقول بين عنصرى الأمة على حد تعبيره ؛ بدا هو الآخر يتحدث عن ضرورة العمل السريع فى المجال الاجتماعى والاقتصادى قبل أن تصبح أمريكا شعبين لا شعبا واحدا..

الانتخابات الرمادية

ولأن الأزمات الاقتصادية هى التى تكشف العورات الاجتماعية وتفجر الصراعات العرقية والعنصرية والاثنية ومعها بالطبع الصراعات الطبقية الحادة فإن محاذير كثيرة وخطيرة قد بدأت تطفو على السطح وبشكل متفجر بعد أن لم تفلح التوليفة الداخلية فى الأعماق الأمريكية على إيجاد حلول حقيقية للموبقات الاقتصادية والاجتماعية ..

ولذلك ؛ كان واضحا ، حتى قبل الانفجارات رور السوداء فى لوس آنجلوس أن المعركة الحقيقة فى الانتخابات الأمريكية ؛ وبغض النظر عن مسميات الأحزاب والمرشحين للرئاسة ؛ تدور حول اتجاهين ..

* إتجاه يرى الفرصة سانحة لكى تفرض الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها وسيطرتها العالمية والمتفردة كقائد كونى أوحد بعد انهيار القوة العظمى المناوئة ؛ ويجسد هذا الاتجاه قوى معروفة داخل أجهزة اتخاذ القرار الأمريكى وخاصة فى البنتاجون وأصحاب ترسانات الأسلحة ومصانع الصلب ..

وقد تجسد ذلك بوضوح فى وثيقة البنتاجون الأخيرة والتى ترى العمل ومن الآن على محاصرة أية قوى قد تمثل خطرا فى المستقبل على التفرد القيادى الأمريكى ..

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن القيام بهذا الدور سيساعد على حل كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منه المجتمع الأمريكى حاليا بحلول تأتى من أعلى ..

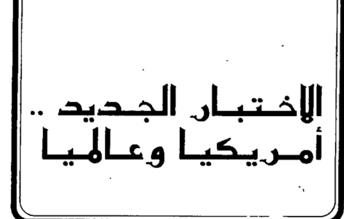
* واتجاه اخر يرى فى انتهاء الحرب الباردة فرصة سانحة لكى تحد الولايات المتحدة من توسعاتها الخارجية والإستنزاف الهائل فى التسليح

(حوالى ٣ آلاف مليار دولار) وتوجيه الاهتمام الأكثر إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تراكمت وتفاقمت فى العشرين عاما الماضية ووضعت الاقتصاد الأمريكى فى حالة من الركود والضعف والذى يذكر بأزمة الثلاثينات ..

ويحذر أصحاب هذا الاتجاه من أن القفز على هذه المشاكل وصولا إلى الهيمنة والسيطرة قد يؤدى إلى انهيار وتفكك للمجتمع الأمريكى الذى يقوم على أرضية واسعة من الألوان والأعراق والثقافات المختلفة والتى لم تنصهر بعد بالدرجة الكافية ..

ويلخص البعض المعركة التى تدور حاليا والتى تعتبر بكل المعايير من أخطر المعارك الانتخابية الأمريكية بأنها صراع بين ريجان وروزفلت ..

بين سياسة القوة التى تعتمد على أساليب الفرص والهيمنة العسكرية وبين سياسة القوة التى تقوم على بناء مجتمع صحى يعالج موبقاته الاقتصادية والاجتماعية ويدخل فى تحالف واسع من أجل إرساء القيم الحقيقية للديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان .



إنتهى مولد اختيار السيد الجديد فى الأبيض ..

ودفع الشعب الأمريكى بالشاب الديمقراطى بيل كلينتون وبشعاراته ذات المضمون الاجتماعى والاقتصادى للقيادة بدلا من الشيخ الجمهورى جورج بوش الذى سعى وعمل من أجل أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة على الساحة العالمية ..

ولكن مولدا آخر وأهم قد بدأ ولا يمكن التنبؤ حاليا بنهايته ..

وهو محاولة قراءة وتفسير هذا الاختيار الجديد . أمريكيا وعالميا ..

ثمة إتفاق عام على مقولة الكاتب والمفكر الأمريكى والتى نشرتها معظم الصحف الأمريكية بأن انتخاب كلينتون هو بداية لصياغة عهد جديد وإعلان بنهاية عهد قديم ، ذلك هو عصر الانتصار المحافظ والذى استمر أكثر من عقد من الزمان وبشعاراته الثلاثة .. إقتصاديات السوق المطلق ؛ والقيم التقليدية المحافظة والتفوق العسكرى ..

ومنذ عام تقريبا ، وعقب جولة فى الولايات المتحدة ، كتبنا موضوعا حول إرهاصات بريسترويكا على الطريقة الأمريكية ، واعتمدت فى ذلك على قراءة لمؤشرات ومتغيرات تجرى فى المجتمع الأمريكى ..

وبالرغم من أن القيم الريجانية التى اتبعها الرئيس جورج بوش كانت تبدو متألقة فى تلك الأيام ، إلا أننى وفى سباحة ضد التيار زعمت أن

المجتمع الأمريكي ؛ ومن خلال المعركة الانتخابية التى لم تكن قد بدأت ؛ سيشهد سقوط المحافظين الأمريكيين وبأحلام التفوق والسيادة التى عاشوا عليها أكثر من ١٢ عاما ..

ولم يكن الأمر مجرد تفريغ شحنة عاطفية مكبوتة تعبيرا عن حلم أو أمنية لواحد من مثقفى الجنوب إزاء الدولة العظمى الوحيدة المتفردة على الساحة العالمية ؛ بل كان محاولة لإعمال العقل والمنطق فى تفسير أمور وأحداث كانت تبدو أنها غير منطقية أو على الأقل لا تتوافق مقدماتها مع الاستنتاجات المعلنة ..

الانتصار .. والتراجع

لقد أدت نشوة الانتصار السهل والمفاجىء للولايات المتحدة فى الحرب الباردة واختفاء العدو الأساسى الذى ظل مهددا ومحددا للاستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تضخيم معزوفة الانتصار النهائى للنمط الريجانى الأمريكى وتنصيبه نموذجا قائدا ومتفردا ومهيمنا ..

وشهدت الساحة العالمية تمهيدات فعلية ؛ وأحيانا نظرية فجة ؛ للقول بنهاية التاريخ والرجل الأخير الذى دعا إليها الكاتب اليابانى الأصل الأمريكى الجنسية فوكوياما ..

« للفقراء والجنوبيين بشكل خاص أن يلزموا بيوتهم الصغيرة تنفيذا لمناورات تستهدف إلقاء الخوف فى القلوب وملء الفكر والمخيلة بنشيد الانتصار الذى يقوده المحافظون الأمريكيون ..

وفى غمرة هذه النشوة المفروضة ؛ كان المطلوب من الجميع بما فيهم الشعب الأمريكى تجاهل الواقع الأمريكى نفسه الذى كان يشهد بالوقائع والأرقام أن الولايات المتحدة تعانى من عدة أمراض خطيرة ومزمنة لم تقدم لها حلولا حقيقية ..

أحد هذه الأمراض هو الوضع الاقتصادى المتدهور الذى جعل الولايات المتحدة تأتى فى اخر القائمة بالنسبة للدول السبع الصناعية الكبرى سواء بالنسبة لمعدلات الإنتاج والنمو أو بالنسبة للإنفاق فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ..

وتأتى فى أول القائمة بالنسبة لحجم المديونية والانكماش والبطالة ومعدلات الفقر .. والإنفاق العسكرى ..

وأحد هذه الأمراض هو الانقسام الاثنى والعرقى داخل المجتمع الأمريكى والذى يقوم على قاعدة اجتماعية واقتصادية لم تفلح قوانين الحقوق المدنية التى صدرت فى الستينات فى تقديم حلول لها ..

وكان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى تعليقه على أحداث لوس انجلوس التى جرت فى الصيف الماضى قد أشار إلى المرض الاقتصادى والاجتماعى والعرقى فى المجتمع الأمريكى حين قال « إن ما جرى فى لوس آنجاوس هو نتيجة لإهمال طويل من جانب الإدارة الأمريكية للقضايا الاجتماعية ، وأن المشكلة ليست مشكلة عنصرية فحسب ولكنها ذات مضمون اجتماعى واقتصادى ، فالذين تساء معاملتهم اجتماعيا تساء معاملتهم عنصريا ..

أما جاكلين جونز أستاذة التاريخ فى الجامعات الأمريكية فقد أشارت فى كتابها الذى صدر مؤخراً تحت عنوان « أمريكا المخلوعة » .. أن هناك تدهوراً كبيراً فى مجموعة القيم الاجتماعية والثقافية أدت طوال أعوام السيطرة المحافظة (ريجان ـ بوش) إلى شبه انقسام إجتماعى حاد بين من يقيمون فى وسط وقاع المدينة الأمريكية (الشرائح الوسطى والدنيا من البيض والملونين) وبين من يقيمون فى الضواحى والأطراف المجاورة (الشرائح العليا من البيض والملونين على حد سواء) ..

أما المؤرخ الأمريكى « جون كنيدى » صاحب الكتاب الشهير « صعود القوى العظمى وسقوطها » والذى صدر قبل انهيار الاتحاد السوفييتى فقد ذهب إلى أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد دخل ومنذ منتصف السبعينات فى مرحلة التراجع التاريخى والحتمى ..

وأسس « جـون كنيـدى » نظريتـه على اعـتـبـار أن البلدين العظمـيين يشتركان فى جوهر الأزمة التى تتمثل من وجهة نظره فى عاملين أساسيين :

أولا : محـاولة السيطرة والهيمنة العـالمية التى استنفدت قدرا هائلا من الطاقـة البشـرية والانتـاجـيـة لهمـا مما أدى إلى إضـعـاف ملحـوظ لقدرتـهمـا الاقـتـصـادية ، ودفـع بقوى أخرى إلـى السبق فى هـذا المجـال وخـاصـة أوربا واليابان ..

فـبينمـا تسـابق العمـلاقـان فى مـجـال التسلح والإنفـاق الزائد لإحـراز السبق أو على الأقل التوازن ..

وكـانت الدول الأخرى توجه إهتمـامـهـا بوضـع وتأكيـد الأسس الفـاعلة لتحـقيق اقـتصـاد صـحى يقوم على الابتكار والتـجديد والاسـتـثمـار الأمثل للطاقات البشرية والقدرات الإنتاجية ..

ثـانـيـــــا : إن ضـعف البنية الاقتصـادية سيؤدى حـتمـا إلى تفـجير الصراعات العرقية والطبقية داخل البلدين ، وخاصـة وأن التركيبة السكانية فى كل منهما غير متجانسـة وتشتمل على خريطة مـتعددة الألوان والأجناس والقوميات ..

ولئن كـانت نبـوءة « بول كنيـدى » وكـتـابه الذى صـدر فـى منتـصف الثمـانينات قد تحققت بـأسرع مما تصور بالنسبة للاتحاد السوفييتى نظرا لطبيعة النظام التوليتـارى الشمولى القـابض الذى يسمح بالانهيار المفاجىء والسريـع ..

فليس هناك من وجـهـة نظره مـا يـحول دون تحـقـيق الجزء الثـانى من تنبؤاته العلمية حتى ولو كانت آليات التفريغ الليبرالى فى النظام الأمريكى تؤجله إلى حين ..

ولعل الرئيس السـوفييتى السابق ميخـائيل جورباتشوف كان يعنى ذلك تماما فى رده على تصريحات الرئيس الأمريكى بوش بأن أمريكا قد كسبت معركة الحرب الباردة ، حين قال « لقد خسرنا الحرب البـاردة ؛ ولكن أمريكا لم تكسبها ؛ والأصح القول بأن كلانا خسر تلك الحرب . وعلى الرئيس بوش أن يدرك أنه إذا كـان العالم قد ناء بنظام دولى تقوده دولتـان عظيمـتان ؛ فمن باب أولى أن ينوء بمشروع نظام دولى تقوده دولة عظمى واحدة .. »

على أنه وبعيدا عن كل التوقعات والتنبؤات التى صدرت في السنوات الأخيرة سواء منها ما كان وردياً يعزف أناشيد الانتصار للتفوق الأمريكى مثلما ذهب فوكوياما؛ أوماكان منها رماديا يضرب لحن الوداع مثلما ذهب بول كيندى ؛ أو حتى تلك التعاليم والارشادات المدرسية لما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون مثلما فعل الرئيس الأسبق (المحافظ) ريتشارد نيكسون فى كتابه « الفرصة السانحة » ..

وبغض النظر عن الاتفاق فى توصيف الأزمة بين القوى الأمريكية المختلفة بمسمياتها العديدة ؛ إلا أنه من المؤكد أن نتائج الانتخابات الأمريكية قد حسمت ـ على الأقل ـ سياسة الاندفاع وراء مؤسسات الهيمنة والسيطرة الأمريكية إدراكاً لاستحالة تحقيقها إضافة إلى تكاليفها الباهظة التى كادت أن تفرغ المجتمع الأمريكى نفسه من مضمونه القوى والمتقدم ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى حتما إلى كارثة .. وهذا نص مقولة للرئيس الأمريكى الجديد المنتخب بيل كلينتون ..

التناقض القاتل

والمعركة التى دارت داخل المجتمع الأمريكى إبان عام انتخابات الرئاسة بين الاتجاهين الرئيسيين اللذين قدم كل منهما تصورا متناقضا تذكرنا ، مع التحفظ الضرورى فى اختلاف الظروف بالمعركة التى عبر عنها ميخائيل جورباتشوف فى كتابه « البريستوريكا » فى الإمكانية الحقيقية التى كان يملكها الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى بلا منازع (الترسانة النووية التى تشمل حوالى ٣٠ ألف رأس نووى كافية لتدمير العالم أكثر من مرة) والتى تغرى بالسيطرة والهيمنة والضعف الحقيقى للاقتصاد السوفييتى (التخلف فى معدلات الإنتاج وأدواته ووسائله) والتى تفرض البحث عن حل ضرورى..

لقد حاول جورباتشوف أن يجد حلا لهذا التناقض القاتل بين «العملاقية الدولية » و « التراجع الاقتصادى » للاتحاد السوفييتى السابق ؛ ولكنه سقط

وسقطت معه التجربة كلها بطريقة درامية تذكرنا بمسرحيات شكسبير والتراجيديا الكامنة بين التصور والفعل مثلما جرى لهاملت وماكبث ..

وإذا كانت آليات الليبرالية فى النظام الأمريكى قادرة على استيعاب الأزمات والتناقضات بكفاءة أكبر بكثير من النظم الشمولية ؛ إلا أن افتقاد البعد الاجتماعى والاقتصادى الصحى يمكن أن يفجر هذه الآليات المرنة ..

ومعنى ذلك أن المعادل الموضوعى لافتقاد الديمقراطية السياسية الذى كان عاملا أساسيا فى انهيار النظم الشمولية ، هو افتقاد العدالة الاجتماعية التى يمكن أن تكون سببا فى انهيار النظم الليبرالية البحتة .

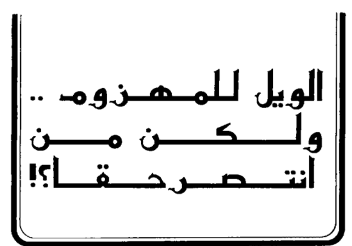
لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أن تؤكد انتصارها ودورها على الساحة العالمية بعوامل ثلاثة .. إقتصاد قوى ؛ مجتمع ديمقراطى ، ميثاق الأمم المتحدة الذى صدر فى سان فرانسيسكو ..

ولكن الولايات المتحدة فى سنوات المحافظين (ريجان ـ بوش) حاولت أن تفرض قيادتها المتفردة على عالم اليوم وهى تفتقد كل هذه العناصر .. إقتصاد ضعيف ، مجتمع منقسم اجتماعيا ؛ تطويع قسرى لأهداف الأمم المتحدة ..

فهل ينجح كلينتون فى قيادة البريستوريكا الأمريكية إلى شط الأمان ؟!

الفصل الخامس
أوربا تبحث عن نظرية

- الويل للمهزوم
- اتجاهات جديدة فى الانتخابات الأوربية
- فرانسوا ميتران والهاجس الأمريكى
- ألمانيا تخرج على النص
- أوربا الصغرى والبحث عن بديل
- فيللى براندت والمسألة الألمانية
- الكسندر دوبشيك والبحث عن نظرية



غداة إنطلاق شرارة الحرب العالمية الأولى فى مثل هذه الأيام عام ١٩١٤ ؛ أطلق ويلهالم فردريك الثانى إمبراطور ألمانيا فى ذلك الوقت مقولته الشهيرة «الويل للمهزوم » ..

والمؤكد أن الإمبراطور الألمانى لم يكن ليتصور أن بلاده هى التى ستدفع الثمن غاليا ومرتين ..

مرة فى فرساى فى أعقاب هزيمة ألمانيا فى الحرب حينما اقتطعت منها أجزاء كبيرة فى الأطراف وفرضت عليها عقوبات ثقيلة ..

ومرة أخرى فى بوتسدام بعد هزيمة ألمانيا النازية فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وفى هذه المرة قسمت ألمانيا إلى دولتين بل وبمعنى أدق أعيد تقسيم ألمانيا والتى لم تتوحد فى تاريخها إلا لفترة قصيرة بين عام ١٨٧٠ و عام ١٩٤٥ ..

وتواكب ذلك بإجراء محاكمات نورمبرج التاريخية لمجرمى الحرب الألمان؛ والتى كانت فى الواقع محاكمة للاتجاهات العسكرية والتوسعية الألمانية ..

وفى هذه الأيام وبعد أن جرى تسليم إيريك هونيكر الرئيس السابق لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة إلى السلطات الألمانية الموحدة وإيداعه سجن موابت فى برلين تمهيدا لمحاكمته ، يعود مرة أخرى الحديث عن المقولة الألمانية التاريخية « الويل للمهزوم » ... بل ويمتد الحديث إلى إجراء محاكمات نورمبرج فى ظروف جديدة ..

والواقع أن التغيرات السريعة والدرامية التى جرت علي الساحة الأوربية بشكل خاص خلال الأعوام الثلاثة الماضية واختفاء الاتحاد السوفييتى وحلف وارسو وسقوط الأنظمة الشمولية فى شرق أوربا والوحدة الألمانية ؛ قد دفعت البعض إلى القول بأن هناك حربا عالمية ثالثة قد حسمت بالفعل وخرج منها منتصرون ومنهزمون .. صحيح أن هذه الحرب لم تجر على الساحة العسكرية ؛ بل حسمت فى مجالات المنافسة الاقتصادية والاجتماعية؛ وأن التغييرات التى جرت وتجرى يتم حسمها من الداخل؛ وليست مفروضة من الخارج ، إلا أنه فى النهاية هناك من كسب الحرب وهناك من خسرها ..

وبالتالى يصبح من الضرورى نصب محاكمات جديدة تلعب فى جوهرها نفس الدور الذى لعبته محاكمات نورمبرج فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ..

مع فارق أساسى ؛ هو أن الروس هم الذين يحاكمون الروس .. والألمان هم الذين يحاكمون الألمان ..

لقد قال ونستون تشرشل فى مذكراته إن إصرار الحلفاء على إجراء محاكمات نورمبرج لم تكن من قبيل إنزال العقوبات بالدولة المهزومة مثلما كان يجرى دائما فى نهاية كل حرب ؛ بل كان الغرض منها هو فضح وكشف النظام النازى نفسه وجرائمه ضد البشرية ..

ولا شك أن هذا الهدف نفسه وراء الدعاوى والمحاولات الكثيرة التى جرت ومازالت تجرى لإجراء محاكمات شبيهة فى روسيا وألمانيا وغيرها من دول شرق أوربا التى انهارت فيها الأنظمة الشيوعية الشمولية ..وفى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، أعدت بالفعل مشروعات قوانين بحرمان أعضاء الأحزاب الشيوعية السابقة فى تلك البلدان من الحقوق المدنية لفترات تتراوح بين خمسة إلى عشرين عاما ؛ وكذلك محاكمة العناصر التى كانت تحتل مراكز قيادية فى تلك الأحزاب ..

وتذهب الجماعات الداعية إلى ذلك إلى القول بأنه لا يكفى مجرد سقوط هذة الأنظمة بل لابد من تجريم القائمين عليها من الناحية الفكرية والأيديولوجية ، تماما مثلما جرى فى محاكمات نورمبرج ..

وظلت هذه القضية وحتى الآن تشهد صراعا داخل مؤسسة الأنظمة الجديدة التى قامت على أنقاض الأنظمة المنهارة ..

ولكن الملاحظ أن هذه الفكرة حوصرت وبحسم أحيانا فى عدد من تلك الدول ، الأمر الذى أدى إلى عدم إصدار هذه القوانين ..

فالرئيس البولندى ليخ فاونسا يعلن رفضه الواضح لهذه المشروعات التى يمكن أن تغرق البلاد فى سلسلة من المحاكمات الانتقامية على حسب تعبيره ؛ وتكون تلك القضية هى أحد الأسباب الرئيسية لاستقالة الحكومة البولندية وتشكيل حكومة جديدة ..

والرئيس التشيكى فيلاوسلاف هافيل يتخذ موقفا شبيها ..

بل إن الكسندر دوبشيك والذى كان رئيسا للبرلمان التشيكى قبل الانتخابات الأخيرة ؛ والذى أيضا كان سكرتيرا للحزب الشيوعى التشيكى أيام ربيع براغ عام ١٩٦٨ ؛ يحذر من هذا الاتجاه الخطر ويتهم الاتجاهات إلى سن قوانين واجراءات لملاحقة كل من شارك فى النظام السابق بأنها انحراف عن الاتجاه الصحيح لمواجهة المشاكل الحقيقية ..

بل إن هذا الموضوع كان أحد القضايا المثارة فى المعركة الانتخابية التى جرت فى تشيكوسلوفاكيا فى الشهر الماضى وأسفرت عن أغلبية يمينية لدى التشيك وأغلبية يسارية فى سلوفاكيا ..

ويؤكد المراقبون أن الحديث عن محاكمات تاريخية شبيهة بمحاكمات نورمبرج للأنظمة التى كانت قائمة فى شرق أوربا قد بدأت تتراجع وتنحسر خلال العام الماضى ، وحل محلها المطالبة بمحاكمة بعض الشخصيات أو القيادات التى تجاوزت سلطاتها أو ارتبط اسمها بقضية من قضايا الفساد..

مثلما يجرى حاليا للزعيم البلغارى السابق جيفكوف الذى يحاكم كسكرتير للحزب الشيوعى البلغارى سابقا ولكن لاتهامه فى قضايا تمس النزاهة وطهارة اليد حين كون ثروة خاصة كبيرة من خلال منصبه ..

أو المحاكمات التى تجرى حاليا لبعض قادة الحزب الاشتراكى الألمانى الموحد (الشيوعى) فى تهم محددة تتعلق بالثراء غير المشروع أو سوء استخدام السلطة ..

ولكنه وفى كل الأحوال يلاحظ أنه قد تم الابتعاد تماما عن الفكرة السابقة فى محاكمة النظام ككل أو محاكمة الأسس الفكرية والأيديولوجية التى كان قائما عليها ..

ويسوق المراقبون أسبابا كثيرة أدت إلى ذلك منها ..

* أن السلطة قد انتقلت فى هذه البلدان بشكل سلمى .. ففيما عدا رومانيا التى شهدت مواجهات دامية بين السلطة القديمة والجماهير ،، جرت التغيرات فى بلدان شرق أوربا بأشكال بعيدة عن استخدام العنف وإراقة الدماء ..

وأيا كان الرأى فلقد ساعد على انجاح هذا الانتقال السلمى ولاشك المواقف المعتدلة والعاقلة التى اتخذتها القيادات الجديدة للأحزاب الشيوعية التى كانت حاكمة فى تلك البلدان ..

ففى كل تلك البلدان وبعد فترة انتقالية قصيرة أجريت فيها انتخابات حرة ؛ قام المسئولون فى النظام القديم بتسليم السلطة إلى القوى الجديدة المنتخبة ، تم هذا فى ألمانيا الشرقية مثلما تم فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا ..

* كذلك فإن وجود تيار قوى فى أوربا الغربية نفسها يتمثل فى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ويحكم فى عدد من تلك البلدان (فرنسا ـ إيطاليا ـ البرتغال ـ أسبانيا ـ بلجيكا ....) قد جعل هناك استحالة لإجراء محاكمات أيديولوجية للفكر الاشتراكى فى حد ذاته أو حتى بالنسبة للأفكار الماركسية..

ففرانسوا ميتران رئيس فرنسا ، وفيللى براندت المستشار الأسبق لألمانيا الغربية وسواريز رئيس البرتغال وجوانزاليس رئيس وزراء أسبانيا وغيرهم من قيادات الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوربا الغربية ، لا يسعدهم بالطبع أى شكل من أشكال محاكمة الاشتراكية كفكر ؛ بل إنهم يعتبرون الماركسية أحد الروافد الهامة فى تكوين أحزابهم الاشتراكية الديمقراطية ، إضافة إلى أن هذه الأحزاب تمثل الأغلبية فى البرلمان الأوربى الموحد ، كما يدخل بعضها فى تحالفات مع الأحزاب الشيوعية القائمة فى بلادها .

* الأمر الثالث أن القوى الجديدة التى أمسكت بالسلطة فى الغالبية العظمى لهذه البلدان قوى وسطية لا تنتمى إلى اليمين المحافظ ، وتصنف كلها سياسيا بيسار الوسط كما تداخلت فى غالبيتها قيادات اشتراكية قديمة كانت قد انشقت أو اختلفت مع النظم التى كانت قائمة فى قضايا تتعلق بالتطبيق وبالانحراف عن المبادئ ..

* الأمر الرابع والأهم أن الظروف الاقتصادية الصعبة والمعقدة التى تعيشها هذه البلدان فى ظروف الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاديات السوق المفتوح ؛ والآثار الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على حياة المواطنين لم يترك الفرصة الواسعة لمن ينادون بإجراء المحاكمات الانتقامية بشكل جذرى ، خاصة وأن الجديد الذى تسعى إليه هذه المجتمعات ؛ لم تتحدد ملامحه وأشكاله وصيغه النهائية ؛ ولم تستقر بعد حالة السيولة والفوران الاجتماعى والاقتصادى على وضع مستقر .

لقد أدت كل هذه العوامل إلى إسقاط صيغة نورمبرج الجديدة وجرى فى الفترات الأخيرة ابتعاد عن الصيغة التى كان البعض يطمح فى تحقيقها « الويل للمهزوم » على أساس أن ما جرى هو نصر دائم ومؤكد من ناحية وهزيمة دائمة ومؤكدة من ناحية أخرى ..

وفى هذا الاطار تبرز قضيتان :

الأولى : قضية الانقلاب السوفييتى الشهير فى أغسطس الماضى فبعد الضجة الواسعة التى أعقبت فشل الانقلاب ، كانت التهمة الأساسية الموجهة إليهم هى اغتصاب السلطة الشرعية من الرئيس السوفييتى السابق ميخائيل جورباتشوف ..

ولكن من الواضح أن التطورات والتغيرات السريعة التى جرت بعد ذلك وخاصة انهاء الاتحاد السوفيتى نفسه واعلان صيغة الكومنولث الفضفاضة، قد جعلت محاكمة المتهمين بالانقلاب غير ذات موضوع ..

بل إن القضية المطروحة أمام المحكمة الروسية العليا فى موسكو الآن ، هى التى تتهم حكومة الرئيس الروسى بوريس يلتسين بأنها أجرت انقلابا غير دستورى فى ديسمبر الماضى وخارج إطار السلطة الشرعية (مجلس السوفييت الأعلى) أدى إلى تصفية الاتحاد السوفيتى ..

وجورباتشوف نفسه يؤكد ذلك فى شهادته وهو يرد على اتهامات يلتسين له وتعهده بالدفاع عن الوضع الجديد بعد تقديم استقالته كرئيس للاتحاد السوفييتى ..

بل وتوجه الاتهامات فى المحكمة إلى حكومة يلتسين بأنها تسعى إلى الدكتاتورية والقمع من خلال قرارها غير المشروع بحظر نشاط الحزب الشيوعى الروسى ؛ ومن خلال تشكيل ما يسمى بمجلس الأمن القومى الذى يركز السلطات فى يد الرئيس وعدد قليل من العناصر المختارة والذى أطلقت عليه « البرافدا » اسم « المكتب السياسى الجديد » .

وتؤكد المصادر الأمريكية والأكثر حماسا لتجربة الرئيس الروسى أن طموحاته فى تحويل المحاكمة إلى شكل من أشكال نورمبرج قد باءت بالفشل وأحبطت ..

بل وهناك ما يوحى بأنه ثمة محاولات ولقاءات تجرى فى الكواليس لإيجاد مخرج من هذه القضية يؤدى إلى فك اشتباك مؤقت على الأقل .

قضية هونيكر

أما القضية الثانية فهى قضية إيريك هونيكر الرئيس السابق لجمهورية ألمانيا الديمقراطية والسابقة أيضا ..

لقد انتهت القضية التى كانت مادة للإثارة والتشويق طوال أكثر من عام. بأن ذهب هونيكر إلى برلين من ملجئه فى السفارة التشيلية فى موسكو وأودع سجن موابيت وهو نفس السجن الذى دخله هونيكر عام ١٩٣٥ حين اعتقله النظام النازى ؛ وظل سجينا حتى أفرج عنه عام ١٩٤٥ بعد دخول القوات السوفييتية العاصمة الألمانية ..

ومن الواضح ، أن تسليم هونيكر مثلما أشارت دير شبيجل الألمانية قد سبب مشاكل للحكومة التى كانت تفضل فى واقع الأمر أن تبقى القضية معلقة فى أشكالها السابقة ..

فالتهمة الموجهة إليه لا تحاسبه على الدور الذى لعبه خلال الأربعين عاما الماضية فى قيادة ألمانيا الديموقراطية .

فلقد كانت دولة مستقلة ذات سيادة وعضوا فى الأمم المتحدة ..
فالنظام ليس متهما ولا الأسس الفكرية التى كان يقوم عليها ..
ولكن التهمة تنحصر فى المادة ٢١٢ من قانون العقوبات فى ألمانيا الغربية التى تقضى بالسجن خمس سنوات لكل من يتسبب فى قتل إنسان دون أن يكون بالضرورة هو القاتل ..
وعلى أساس أنه وهو رئيس لألمانيا الديمقراطية أصدر قانونا بإطلاق الرصاص على كل من يحاول الهرب ..
والمظاهرات لا تكف يوميا أمام سجن موابيت ، سواء الذين يطالبون بالإفراج عنه باعتباره بطلا شجاعا جاء بنفسه ليواجه الخصوم على أرض المحكمة ..
أو الذين يطالبون بمحاكمته كمجرم حرب ..
وفى كل الأحوال فإن محاكمة هونيكر لن تكون بأى شكل من الأشكال نورمبرج أخرى ..
فهونيكر نفسه حرص قبل التسليم على إصدار مذكراته التى يتخطفها الناس فى ألمانيا ؛ يدافع فيها عن مواقفه وأفكاره وقناعاته ويقدم نقدا ذاتيا يحدده فى عدم التقدير الكافى لأهمية فتح باب الحريات السياسية والإعلامية لمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية ..
ومعنى ذلك أنه هو الذى يسعى لأن يجعل من محاكمته قضية سياسية رغم حرص الحكومة لاغلاق هذا الباب ..
وتتزامن محاكمة هونيكر مع حدث آخر هز ألمانيا كلها ؛ وهو تشكيل لجنة خاصة فى الأقاليم الخمسة التى كانت تسمى سابقا « ألمانيا الديمقراطية » ضمت بين صفوفها سياسيين ومفكرين وكتابا وفنانين من مختلف الاتجاهات الحزبية منهم مثلا ديستل الذى كان رئيسا للحزب المسيحى الديموقراطى فى هذه الولايات ومنهم جيس رئيس حزب الديمقراطية الاشتراكية (الحزب الشيوعى سابقا) ؛ ومنهم ستيفان هايم الكاتب الألمانى الكبير ومنهم قيادات القائمة البديلة الذين قادوا المظاهرات ضد النظام القديم ..

واللجنة تنتقد بعنف السياسة التى يتبعها الغربيون الألمان إزاء الأقاليم الشرقية بعد الوحدة ويرفعون شعار « العدالة » ..

وقد تعرضت هذه اللجنة لهجوم عنيف ومكثف من الأوساط الحاكمة على أساس أنها تحمل نبرة انفصالية ..

ولكن المتحدث باسم اللجنة رد على هذه الاتهامات قائلا :

« إننا لا نطالب بالانفصال مرة أخرى ؛ ولكننا نطالب بأن تكون الوحدة الألمانية قائمة على أسس العدالة وليست ضماً أو إلحاقاً .. »

وفى كل الأحوال يبقى الشعار الألمانى « الويل للمهزوم » شعاراً صحيحاً تعرفه ألمانيا جيدا ..

ولكن السؤال فعلا هو ما المدى الذى وصلت إليه الهزيمة ؟ وما الآفاق التى يطمح إليها الانتصار ..

وعلى المدى الطويل ؟ ..

إتجاهات جديدة في الانتخابات الأوربية

يبدو أن ثقب الأوزون والذى يتسع باضطراد ويهدد بإجراء تغيرات ملموسة فى الطقس والمناخ بل وحتى جغرافية العالم القديم ، يقابله ثقب آخر، ربما أكثر خطورة ؛ ينعكس على البيئة الاجتماعية والاقتصادية فى هذا العالم ..

ولسنا نعنى هنا حالة الفوران والسيولة والتغيرات الدرامية التى جرت وما زالت تجرى على الساحة الدولية من انهيار ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى وتحلل الإمبراطورية الروسية (السوفيتية سابقا) والدوامات الواسعة المترتبة والمتلاحقة على انتهاء صيغة الحرب الباردة بأشكالها القديمة و محاولات الولايات المتحدة الأمريكية ، والفجة أحيانا ؛ فى فرض سلطتها وهيمنتها المنفردة لصياغة شكل جديد لنظام عالمى تكون فيه المحور والقطب الأوحد مثلما كشفت وثيقة البنتاجون الأخيرة ..

فكل هذه التغيرات والمحاولات ؛ وبحساب الرصيد الاستراتيجى ؛ تعد بمثابة مشروعات مطروحة وليست حقائق مؤكدة ..فالبركان مازال فائرا وثائرا ، وما زالت هناك حمم كثيرة تخرج من الأعماق وتجعل من الصعب الحديث عن أوضاع مستقرة وثابتة ومؤكدة ..

ولعل ما جرى فى انتخابات المحليات فى فرنسا ؛ وكذلك الصورة التى تبدو عليها المعارك الانتخابية الدائرة الآن فى كل من إيطاليا وانجلترا تبلور بوضوح حالة « عدم اليقين » التى تجتاح هذه المجتمعات ، وهى حالة يكاد يصل البعض إلى وصفها بأنها « انعدام وزن خطير » يبشر أو ينذر بمخاطر جسيمة ..

ودراسة هذه الحالات أو بمعنى أدق المزاج الانتخابى الذى يسود في تلك المجتمعات يمكن بل هو بالتأكيد يقودنا إلى عدد من المؤشرات الهامة ..

فنحن أمام مجتمعات أوربية غربية مستقرة كلها عضو فى نادى السبعة الكبار الذى يحلو للبعض منهم أن يطلق عليه تعبير « مجلس إدارة العالم »..

ونحن أمام ثلاث دول اعتمدت ومنذ فترة طويلة على النظام الليبرالى اقتصاديا وسياسيا وخلقت بداخلها آليات ونظم ديمقراطية مستقرة تجرى وتصوغ توازنا اجتماعيا فى ثلاثية السلطة والفرد والمجتمع ..

وقام النظام على معادلة تبادلية محكومة يتناوب فيها السلطة قوى سياسية تنتمى كلها فى النهاية إلى الوسط وإن تفاوتت درجاته بين اليمين واليسار ..

وظلت هذه المعادلة السياسية تعمل بكفاءة واقتدار طوال الخمسين عاما الماضية ، على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية ..

وكان من المعتقد ؛ وفقا للمنطق الظاهرى للأمور أن هذه المعادلة الناجحة نسبيا ستتأكد وتتدعم وخاصة بعد فشل وانهيار النظام الشمولى الآخر فى شرق أوربا والذى ظل يمثل تحديا قويا تجاوز فى بعض المراحل المنافسة إلى التهديد ..

ولكن المؤشرات التى أفرزتها المعارك الانتخابية الحديثة التى تجرى فى هذه البلدان خرجت بنتائج جديدة ومثيرة .. فنتائج الانتخابات التى جرت فى فرنسا هذا الأسبوع كذلك الاحتمالات شبه المؤكدة للمعارك الانتخابية التى

تجرى فى إيطاليا (٥ ابريل) وفى انجلترا (٩ ابريل) تفرز معطيات جديدة تماما ليس فقط لتؤكد عدم اليقين بل وتشكك فى صلاحية النظام نفسه ..

فلو أخذنا نتائج الانتخابات الفرنسية هذا الأسبوع وأخضعناها لعوامل التحليل والمقارنة ؛ فسنجد أمامنا هزيمة لكل القوى التقليدية التى كانت تتناوب الحكم فى فرنسا اليسار واليمين معا ..

فالحزب الاشتراكى الحاكم والذى يتزعمه الرئيس فرانسوا ميتيران يحصل على أقل من ١٩ ٪ من الأصوات مقارنا بأكثر من ٣٠ ٪ فى انتخابات سابقة ..

وقد يكون هذا مفهوما ومفسرا فى إطار تراجع شعبية الحزب الذى ظل يحكم فرنسا طوال عقد الثمانينات والرغبة المشروعة فى التغيير نتيجة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا نتيجة للتراجع النسبى للأفكار الاشتراكية وخاصة بعد سقوط النظم الشمولية فى شرق أوربا ..

وكان من الطبيعى والمنطقى أن يخسر الاشتراكيون لصالح البديل التقليدى (يمين الوسط) والذى يتمثل فى ائتلاف الاتحاد الفرنسى والذى يضم الديجوليين الذين احتكروا السلطة فى فرنسا منذ أواخر الخمسينات وطوال الستينات وحتى نهاية السبعينات ولكن المفاجأة أن هذا البديل التقليدى قد خسر هو الآخر ؛ فقد حصل الاتحاد من أجل فرنسا على ٣٣ ٪ من الأصوات وهى أقل بكثير من النسب السابقة له والتى كانت حول ٤٠٪ ..

أى أن خسارة اليسار لم تؤدإلى انتصار لليمين التقليدى .. بل ظهرت على الخريطة السياسية قوى جديدة وغير تقليدية وخارج إطار التوليفة التى سادت طوال نصف القرن الماضى على الأقل .. فلقد حصلت الأحزاب الإيكولوجية (أنصار البيئة والخضر) وحلفاؤهم على حوالى ٢٠ ٪ من الأصوات (حزب الطبيعة والعديد ٩ر٣ ٪ الخضر ٩ر٦ ٪ جيل البيئة ١ر ٧٪ اليسار والبيئة ١ر٢ ٪)

ومن ناحية أخرى حصلت الجبهة الوطنية ذات الاتجاهات الفاشية (اليمين المتطرف) على نسبة ٩ر١٣ ٪ كما حصلت أحزاب أخرى صغيرة متعاطفة معها على حوالى ٤ر٤ ٪ ..

أما الحزب الشيوعى فقد حصل على ٨ ٪ وقوى اليسار المتطرف على ٢ر١ ٪ ومعنى ذلك أن الانتخابات الفرنسية الأخيرة قد أفرزت على الساحة قوى جديدة ومؤثرة كانت حتى وقت قريب مضى قوى هامشية لا يعتد بها ؛ كما كانت تعتبر دائما خارج النظام والسلطة ..وبغض النظر عن فهمنا وتفسيرنا للجبهة الوطنية بشعاراتها المتعصبة ضد الأجانب والهوس الذى يحكم برنامجها سواء بالنسبة للعلاقة مع ألمانيا أو مع أمريكا نفسها ..

وبغض النظر عن فهمنا وتفسيرنا لأحزاب البيئة واتجاهاتها السلامية وتعاطفها النسبى مع مشاكل وقضايا الجنوب ..

إلا أنه من الواضح أن المناخ الذى عكسته هذه الانتخابات فى الشارع الفرنسى هو مناخ قلق وغير متوافق وربما معاد للنظام القديم القائم .. وفى نفس الوقت مع غياب بديل واضح ومحدد ..

الشيطان المجهول

ومن السهل رصد نفس الملاحظة بالنسبة للانتخابات العامة الإيطالية التى ستجرى فى الأسبوع الأول من ابريل (٥ ابريل) فهناك ٢٤٧ حزبا يدخلون المعركة بأكثر من ١١ ألف مرشح منهم بعض نجوم سينما الجنس من فتيات الغلاف فى المجلات الجنسية حتى حفيدة موسولينى التى ترفع شعارات الدوتشى الفاشية إلى حزب ربات البيوت ورابطة لومباردو التى تطالب بانفصال الشمال الإيطالى الغنى عن الجنوب الفقير ..

مؤشرات النتائج واستطلاع الرأى العام تؤكد أيضا تراجعا ملحوظا للقوى التقليدية التى كانت تتمثل فى الفرسان الثلاثة الذين احتكروا اللعب علَى توازنات القوى فى الساحة السياسية وهم المسيحيون الديمقراطيون والاشتراكيون والشيوعيون ..

حقيقة أن إيطاليا ومنذ انتهاء فاشية موسولينى كانت مسرحا لأزمات وزارية متلاحقة نتيجة الثقل النسبى الذى كان يمثله الحزب الشيوعي الإيطالى والذى ظل حتى الانتخابات الماضية يمثل ثانى أكبر حزب بعد

المسيحيين الديموقراطيين ؛ الأمر الذى جعل إيطاليا نموذجا خاصا فى تعدد الهزات الوزارية (بمعدل وزارة جديدة كل سنتين) وخاصة بعد أن فقد المسيحيون أغلبيتهم المطلقة منذ منتصف الستينات ولزم عليهم البحث عن تحالفات مع الأحزاب الصغيرة للاستمرار فى الحكم ..

ولكن ؛ على الأقل ؛ وطوال السبعينات والثمانينات كان تحالف المسيحيين والاشتراكيين (يسار الوسط) هو الصيغة المعتمدة والسائدة والحاكمة ..

هذا التحالف قد بدأ هو الآخر كما تقول الشواهد الانتخابية يهتز بعنف ويفقد جاذبيته إلى الدرجة التى وصلت إلى الاعتماد فى الدعاية الانتخابية له على شعار « اختيار الشيطان الذى نعرفه » ؛ ولكن يبدو أن الناخب الإيطالى مثله مثل الناخب الفرنسى قد بدأ يمل الشياطين التى يعرفها ويبحث عن شياطين جديدة أو حتى مردة يفتح لهم القمقم ..

ولكن ترى ما هى ملامح هذه الشياطين أو الملائكة الجدد ؟!

هل هم أصحاب النزعات الانفصالية أم هم جماعات الهوس الشوفينى القومى أم أنهم رهبان الدفاع عن البيئة والإنسان أم أنها قوى جديدة مازالت فى مرحلة البلورة تغذيها وتنميها الثورة العلمية والتكنولوجية والتى تمضى بخطوات غير مسبوقة ؟!

ولو انتقلنا من النموذج الانتخابى الجديد فى فرنسا وإيطاليا إلى مافوق المانش حيث التراث والأصالة والتقاليد الديمقراطية فى الجزر البريطانية فسنجد أنه ربما ولأول مرة فى التاريخ البريطانى المعاصر تمضى المعركة الانتخابية دون أن يستطيع أحد العملاقين الانتخابيين اللذين سيطرا على الحياة السياسية فى بريطانيا طوال القرن الماضى أن يحسم المعركة بوضوح لصالحه ..

وبالرغم من أن استطلاعات الرأى العام تعطى وحتى اليوم تقدما طفيفا .. للعمال على المحافظين الذين احتكروا السلطة طوال الأربعة عشر عاما الماضية ، إلا أنه ومن الواضح أيضا ان أحد الحزبين عاجز حتى الآن عن تحقيق الأغلبية المطلقة التى تتيح له الانفراد بالسلطة وتطبيق سياسته وبرامجه .. ولم تعد تجدى لعبة « ملك أو كتابة » محافظين أو عمال ، وأغلب

الظن أن بريطانيا بكل ثقل وتراث تجربتها الديمقراطية تجرب هى الأخرى حالة « عدم اليقين » لدى المواطن وفقدان الثقة فى القوى التقليدية التى ظلت تتقاسم السلطة منذ العشرينات فى هذا القرن .. وقد تجرب بريطانيا ولأول مرة فى تاريخها حكومة التحالفات بين أكثر من حزب وتجمعات سياسية جديدة ..

وحتى فى الولايات المتحدة نفسها تطل هذه الظاهرة وتفرض نفسها .. فلقد كان من المعتقد والمنتظر أن يكون فى انتهاء الاتحاد السوفييتى ومرحلة الحرب الباردة فرصة لتأكيد « الريجانية » التى جاءت كالإعصار فى أوائل الثمانينات « تركب حصانا جامحا » وتعلن الحرب على إمبراطورية الشر وترفع وبلا مواربة شعار « أمريكا فوق الجميع .. »

ولقد انتهى الاتحاد السوفييتى فعلا ولكن الريجانية لم تنتصر .. وهناك إجماع ، بالرغم من وجهات النظر المختلفة : أن المعركة الانتخابية التى تجرى وتتصل على مدى الشهور القادمة تشهد أخطر معركة داخلية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ..

وتفرض الأزمة الاقتصادية نفسها ويحتل الانكماش والبطالة والمعوقات الاجتماعية التى تزداد فيها معدلات الجريمة وتتقلص فيها مؤشرات الأمن الاجتماعى القائمة والاهتمام الأول لدى المواطن الأمريكى ..

ويتفق ميخائيل جورباتشوف آخر رئيس سوفييتى مع ريتشارد نيكسون الرئيس الأسبق فى أنه إذا كان الاتحاد السوفييتى قد خسر الحرب الباردة فإن أمريكا لم تكسبها بعد ..

وقليلون داخل الولايات المتحدة نفسها هم الذين يصدقون طموحات وتصريحات الرئيس بوش بأن أمريكا قد كسبت الحرب الباردة ؛ وستكسب أيضا المعركة الاقتصادية . والمؤكد أن الحرب الباردة بأشكالها القديمة قد انتهت .. والأكثر تأكيدا أن عملية انهيار القديم قد جرت بوتيرة أسرع بكثير من بناء الجديد والبديل ..

هذا الجديد الذى تؤكد كل المؤشرات العلمية أنه ما زال فى مرحلة النشأة والتكوين ولم يتبلور بعد فى صورته النهائية ..

فرانسوا ميتران .. والهاجس الأمريكى

فى الليلة الختامية لاجتماع الأقطاب السبعة الكبار فى ميونيخ فى يوليو الماضى ؛ خرج الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران بمفرده إلى الشارع بعد أن أعطى أوامر صريحة للحرس المرافق له بأن يتركه وحده ؛ وبعد جولة فى شوارع ميونيخ دخل أحد المطاعم لتناول العشاء على أنغام الأوركسترا التى كانت تعزف بعض الألحان الشعبية الألمانية ..

وحينما اكتشف رواد المطعم شخصية الرئيس الفرنسى وقفوا كلهم يحيونه ويهتفون « تحيا فرنسا » كما قامت الأوركسترا بعزف المارسليز .. النشيد الوطنى الفرنسى ..

وفى اليوم التالى كانت صورة ميتران وهو يرفع نخب التحية لرواد المطعم الألمانى تحتل الصحف الألمانية وربما بحجم أكبر من بيان دول القمة..

وبالتأكيد فإن ذلك لم يكن حدثا سعيدا أو حتى مسليا بالنسبة للرئيس الأمريكى جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر اللذين أصبحت ظاهرة «ميتران » تمثل لهما إزعاجا أو حتى هاجسا بالنسبة للعلاقات الأمريكية الفرنسية بشكل خاص والعلاقات الأمريكية الأوربية بشكل عام ..

ولعل أبسط ما تبادر إلى العقل الأمريكى أن ميتران تعمد أن يرد وبشكل شعبى على التحفظات الأمريكية الكثيرة على انشاء الوحدة العسكرية الفرنسية الألمانية المشتركة والتى يبلغ قوامها ٣٥ آلف جندى كنواة لقوة أوربية مستقلة خارج حلف الأطلنطى ..

وماذا بعد أن يعزف المارسليز وتصدر الهتافات بحياة فرنسا فى أعماق مدينة ميونيخ الألمانية والتى كانت إحدى المعاقل الأولى للدعوة الهتلرية قبل الحرب العالمية الثانية ..

والواقع أن هذه ليست المرة الأولى التى يتحرك فيها الرئيس الفرنسى بهذا الشكل الذى يبدو عفويا وتلقائيا ، بينما هو فى واقع الأمر ومن وجهة النظر الأمريكية تكتيكات مرسومة جيدا لسياسى أوربى عتيق يحمل قدرا ليس قليلا من مشاعر الابتعاد وإن لم يكن العداء للسياسة الأمريكية الراهنة..

الفارس .. والمدينة

وقبل ذلك بأسبوع قام فرانسوا ميتران بزيارته التاريخية لمدينة سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك وقام بالتجول فى شوارعها فى مصاحبة رئيس جمهورية البوسنة ضاربا عرض الحائط بالمخاطر الشديدة التى تحيط بهذه الجولة فى مدينة محاصرة وتتعرض للقصف المدفعى الثقيل ولرصاصات القناصة الطائش والذى يختبىء فى أركان المدينة ..

وقد ساعدت زيارة « الفارس الفرنسى » على فتح مطار سراييفو وكسر الحصار المفروض والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية وأيضا قوات الأمم المتحدة ....

وقد كان من الممكن أن تكون المبادرة الفردية التى قام بها الرئيس الفرنسى مثيرة للإعجاب الأمريكى مثلما أثارت إعجاب العالم وأوربا بشكل خاص لو لم تكن خفايا العلاقات الفرنسية الأمريكية تكشف عن خلاف واضح ، وأحيانا محتدم ؛ بين الموقف الفرنسى والموقف الأمريكى بالنسبة للحرب المشتعلة فى البلقان ..

فبالرغم من البيانات العامة التى صدرت عن المؤسسات الدولية بما فى ذلك قرارات مجلس الأمن وقرارات قمة السبعة الكبار والتى تضم كلا من فرنسا وأمريكا والتى تتفق على إدانة الصرب ومقاطعتها إلا أن حقيقة الموقف الأمريكى كان هو إغراق أوربا فى تلك المشكلة وتوضيح عجزها عن

حلها بمفردها وتأكيد الاحتياج إلى التدخل الأمريكى ؛ وهذا تحديدا ما عبر عنه أحد المسئولين الأمريكيين الكبار لصحيفة النيويورك تايمز حين قال :

« إن أوربا ظلت تردد فى الأعوام الأخيرة أنها قوة يعتد بها كما سعت فرنسا وألمانيا إلى خلق قوتها المستقلة خارج الأطلنطى ؛ وقد تركنا لهم الفرصة فى يوغوسلافيا ولكنهم لم يحسنوا استثمارها ؛ فبالرغم من التحرك الأوربى على مدى العشرة شهور الماضية وإرسال قوة أوربية لحفظ السلام إلا أنهم فشلوا فى وقف القتال ..

ولا شك أن أمريكا حاولت أن ترد بإثبات عجز أوربا وحدها عن أى تصرف فعال حتى لو كان الأمر يتعلق بمشكلة أوربية مثل يوغوسلافيا ..

ومن هنا نستطيع أن نفهم المغزى الحقيقى لزيارة ميتران الفريدة للمدينة البلغارية المحاصرة ؛ بل إن إليزابيث جيوجى وزيرة الشئون الأوربية فى فرنسا لم تترك الفرصة للتخمين فى أهداف الزيارة حين قالت :

« إن هذه الزيارة كانت رد فرنسا على الجهود اللفظية والإنشائية للولايات المتحدة التى تعودت أن تقول كثيرا ولا تفعل شيئا : وقد حاول ميتران أن يؤكد أن فرنسا أن تقول قليلا وتفعل كثيرا ... »

تجاوز الحدود

على أن الهاجس الأمريكى بتصرفات ومواقف فرنسا كما تعبر عنها تصرفات الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران لا تتوقف عند الخلافات التى أصبحت مطروحة حول الدور الأوربى المستقل الذى تدعمه فرنسا فى تحالف مع ألمانيا وقيادتهما لرحلة أوربا الموحدة ؛ والتصور الفرنسى المعاصر لعدم وجود دور أو ضرورة لحلف الأطلنطى الذى أصبح من الصعب ؛ مثلما يقول دومنيك مواس مدير معهد الدراسات الدولية الفرنسية « القول بأن حلف الأطلنطى الذى كان أداة من أدوات الحرب الباردة فى الماضى هو نفسه الشكل الصالح لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة » .

ولكن العقدة الأمريكية إزاء الرئيس الفرنسى تفجرت بشكل أوضح فى أعقاب انفجارة الفقر السوداء فى لوس آنجلوس ، حين أسرع الرئيس الفرنسى بالقول :

« إنها إنفجارة تعبر عن صراع اجتماعى وطبقى داخل المجتمع الأمريكى، بعد أن تجاهلت إدارة الرئيس بوش تلك المشكلات سعيا وراء السيادة والهيمنة الدولية .. »

وأيامها تصدى للرد على ميتران عدد من كبار رجال المطبخ الأمريكى وعلى رأسهم وزير الاسكان كامب الذى وصف كلمات ميتران بالوقاحة وتجاوز الحدود ..

إن القضية كما يبدو واضحا ليست فى الامكانات والتصرفات الشخصية للزعيم الفرنسى ولكنه التحدى الذى أصبح يمثله ويطرحه مرتبطا بمنطلقات سياسية واجتماعية ، وأيضا على أرضية فكرية تتجه كلها فى النهاية إلى هدفين :

* دعم فكرة أوربا المستقلة و تقليص النفوذ الأمريكى الذى كانت تفرضه دواعى الأمن فى أوربا الغربية فى مرحلة انقسام العالم إلى معسكرين ..

* رفض فكرة النفوذ الأمريكى بالسيادة الدولية ليس فقط من منطلقات اقتصادية وعسكرية ؛ بل والأهم من ذلك منطلقات فكرية ..

فالرئيس الفرنسى ميتران بأفكاره « الاشتراكية الديمقراطية » يرفض نمط التطور الاجتماعى الأمريكى ؛ ويعتقد أن هناك خللا واضحا فى المنطلقات الرأسمالية الفجة التى يقوم عليها هذا المجتمع واقتصاده إلى أسس العدالة الاجتماعية وهذا ما عبر عنه تحديدا بعد أحداث لوس انجلوس، ولذلك فلقد تجاوز ؛ من وجهة نظر بعض المحللين الأمريكيين ؛ الموقف الديجولى التقليدى إزاء دور الولايات المتحدة ورفض سيطرتها على أوربا حينما قرر ديجول انسحاب فرنسا من الجناح العسكرى لحلف الأطلنطى عام ١٩٦٦ ..

ولكن ميتران ؛ والرأى لنفس مجموعة المحللين الأمريكيين ؛ أقرب إلى نابليون المعاصر الذى أراد أن يقود ثورة إصلاحية ..

وتقول النيويورك تايمز : « لقد كانت هناك دائما خلافات بين فرنسا وأمريكا ولكن العلاقات فى السنة الأخيرة ؛ وتحديدا مع بداية هذا العام تميزت بالغضب المتبادل ..

ويبدو أن نهاية الحرب الباردة بين المعسكريين ؛ واختفاء الاتحاد السوفييتى والمعسكر الشرقى ، قد خلقت تناقضات جديدة بين البلدين قوامها عدم الثقة من جانب الولايات المتحدة والرفض الفرنسى للطموح الأمريكى بالانفراد بالقيادة العالمية ..

وتقول بعض الوثائق التى نشرتها الصحف الفرنسية عن الاجتماع الذى تم فى الشهر الماضى فى باريس بين جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى ورونالد دوماس وزير الخارجية الفرنسى ؛ إنه كان اجتماع مواجهة واضحة بين تصورين مختلفين تماما ، ليس فقط فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الفرنسية بل وبالعلاقات الدولية ..

وتقول هذه الوثائق ان الاجتماع الذى استمر لعدة ساعات انتهى بتساؤل غاضب من بيكر « هل أنتم فى النهاية معنا أم ضدنا ؟ »

وكان رد دوماس « إننا لا يمكن أن نقبل أن تكون الدبلوماسية الدولية مجرد عرض لرجل واحد ، إنكم فى أمريكا تنظرون لأفكارنا بالنسبة لمستقبل أوربا على أنها بالضرورة معادية لكم ..

ولسنا هنا بصدد الانحياز إلى تساؤلات بيكر وهى مشروعةولا إجابات دوماس وهى منطقية ، ولكن الواقع يقول إن حجم الخلافات الفرنسية الأمريكية قد أصبح أكبر بكثير من مجرد تناقضات ثانوية قابلة للحل على المدى القريب أو البعيد مثلما كان يحدث فى الثلاثين عاما الماضية .. حقيقة أن فكرة « البيت الأوربى الواحد » من البرانس حتى الأورال كانت حلماً للجنرال ديجول نادى به وسعى إلى تحقيقه فى ظل ظروف صعبة ومعقدة ، كانت أوربا فيها مقسمة إلى معسكرين وحلفين كبيرين فى الشرق والغرب ، وكان الاحتياج إلى الوجود والدعم الأمريكى ضرورة لإجراء التوازن بين الشرق الأوربى والغرب الأوربى ..

وحقيقة أيضا أن هذه الفكرة « البيت الأوربى الواحد » كانت شعاراً تكتيكيا حاولت أن تستخدمه القيادة السوفيتية السابقة منذ أيام برجنيف

حتى أيام جورباتشوف الأولى لشق صفوف التحالف الغربى على أساس جذب أوربا الغربية بعيدا عمن يقفون على الطرف الغربى من الأطلنطى (أمريكا وكندا) ..

ولكن المثير ؛ والمنطقى أيضا ؛ أن فكرة البيت الأوربى الواحد والقوى بدأت تمثل عاملا جاذبا وقويا بعد انهيار المعسكر الشرقى وبعد انهيار سور برلين ...

ففى ظل التغيرات الجديدة أصبح الطريق من الناحية العملية مفتوحا ليس فقط لوحدة أوربية غربية على نمط اتفاقية ماستريخت بل واتحادا أوربيا شاملا يضم دول الشرق والوسط الأوربى التى خرجت من عباءة المعسكر الآخر والمنهار ..

ليس هذا فقط بل إن حلف الأطلنطى الذى كان ضرورة دفاعية تضم طرفى الأطلنطى (أوربا وأمريكا) فى مواجهة الحلف الآخر ؛ قد أصبح غير ذى موضوع ؛ وأصبح من الصعب البحث له عن أهداف وبالتالى مبررات قوية لوجوده واستمراره ..

ومن هذا المنطلق تصبح الهواجس والتحفظات الأمريكية على إقامة القوة الفرنسية الألمانية المشتركة قائمة على غير أساس واقعى ؛ هكذا يقول دومنيك مواس مدير معهد الدراسات الدولية الفرنسية ..

ففرنسا تريد أوربا موحدة وقوية ومستقلة عن أمريكا وليست معادية لها، وعلى الولايات المتحدة أن تتفهم طبيعة المرحلة الجديدة فى العلاقات الأوربية الأمريكية ؛ إذ ليس من المعقول أن تعمل على اضعاف أوربا لتبدو هى قوية ..

هذا هو التصور الفرنسى مضافاً إليه تساؤلات كثيرة حول مشروع الدفاع الفضائى العسكرى الذى أعلنت البنتاجون البدء فى العمل فيه عام ١٩٩٧ ، وهو مشروع عسكرى ضخم ومكلف ويعتبر بديلا عن مشروع حرب الفضاء الذى خطط له الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ..

ويتساءل مدير معهد الدراسات الدولية الفرنسية ..

هل تنزعج أمريكا من نواة فرنسية ألمانية لقوة أوربية مستقلة بينما المطلوب منا ألا ننزعج لمشروعها العسكرى الضخم ..

ولنتساءل .. لماذا الآن ؟ وضد من ؟!

تساؤلات محيرة !!

ويبدو أن الصراع الفرنسى الأمريكى قد بدأ يأخذ أبعاداً دولية أخرى خارج إطار أوربا وخارج إطار عائلة الأطلنطى ...

فبعيدا عن مجالات الصراع الخاصة بوجود قوة عسكرية واقتصادية أوربية مستقلة ؛ وبعيدا عن الخلافات المحتدمة حول السياسة الزراعية لدول السوق المشتركة والتى تتزعمها فرنسا وتتهمها أمريكا بأنها أدت إلى أضرار جسيمة بالمزارع الأمريكى ..

وبعيدا أيضا عن نيران سراييفو وخلافات قمة ميونيخ الأخيرة ..

فإن ثمة تساؤلات خطيرة بدأت الصحف الفرنسية تطرحها حول حادث اغتيال الرئيس الجزائرى محمد بو ضياف منطلقة من أسس جديدة ومثيرة..

وتذهب بعض الأوساط الفرنسية إلى التركيز على الحماس الفرنسى لتجربة بو ضياف والمساندة المطلقة للرئيس الفرنسى ميتران فى سياساته وتوجهاته فى المصالحة وإعادة بناء الاقتصاد الجزائرى ووضع أسس للاستقرار الاجتماعى ..

وتلمح هذه الأوساط إلى أنه كان مخططا أن يقوم بو ضياف بزيارة لفرنسا هذا الشهر ؛ وأنه كانت هناك مشروعات كثيرة مشتركة لفتح آفاق واسعة للتعاون الفرنسى الجزائرى ..

وقد كان هناك من الواضح ؛ مثلما ألمحت الأوساط الدبلوماسية والصحفية الفرنسية : قلق أمريكى ازاء هذا التقارب ..

فهل يحسب ذلك فى إطار الصراع الفرنسى الأمريكى !!

أو بمعنى اخر الصراع الأوربى الأمريكى فى الشرق الأوسط ..

سؤال سابق لأوانه ...

ولكنه يستحق البحث والتفكير ..

ألمانيا تخرج على النص .. !!

أثار قرار البنك المركزى الألمانى « بوند سبانك » برفع سعر الفائدة على المارك ردود فعل واسعة على النطاق العالمى وخاصة فى الأوساط الأمريكية..

ولم تقتصر ردود الأفعال على الجانب الاقتصادى فقط الذى زاد من هموم المخططات الأمريكية فى استعادة قوة الدفع للاقتصاد الأمريكى وانتشاله من هوة الانكماش الطويل الذى يتردى فيه ..

ولكن القرار أثار ، وبشكل أكثر حدة : التوجسات السياسية الأمريكية إزاء الدور الذى تحاول ألمانيا أن تلعبه على الساحة الأوربية والدولية والهدف الذى تسعى إليه ؟

فليس المهم أن ترفع ألمانيا سعر الفائدة على المارك ..

ولكن الأهم من ذلك أن هذا القرار قد اتخذ بعد عدة أيام من انقضاء قمة ميونيخ للدول السبع الكبرى والتى أعلن فيها الرئيس الأمريكى جورج بوش مطلباً محددا من زملاء القمة وخاصة الألمان بعدم رفع سعر الفائدة لمساعدة الاقتصاد الأمريكى للخروج من كبوته ..

وجاء القرار الألمانى الأخير ضاربا عرض الحائط بالنصيحة الأمريكية بمغزاها الاقتصادى والسياسى وكأنه إعلان واضح للخروج على الخط وبشكل كامل وبأنه قد آن الأوان لأن تفهم أمريكا أنها ليست فوق الجميع ..

ولقد جاء هذا القرار الألمانى الاقتصادى وبمضمونه السياسى مواكباً لمعركة أخرى تدور على الساحة الألمانية والأمريكية أثارها قرار آخر وبمضمون عسكرى سياسى هذه المرة ..

فمنذ قررت الحكومة الألمانية برئاسة المستشار كول إرسال الطراد الحربى « بايرن » للانضمام إلى قافلة الأمم المتحدة فى فرض الحصار على الصرب ، والتساؤلات المشروعة وأحيانا غير المشروعة ، تتردد وبقوة فى محاولة لتفسير هذه الخطوة الألمانية غير المسبوقة ..

فحتى صدور هذا القراروإبحار الطراد الألمانى إلى مياه الأدرياتيك ومنذ إنشاء جمهورية ألمانيا الفيدرالية عام ١٩٤٨ على أنقاض ألمانيا الهتلرية المهزومة فى الحرب العالمية الثانية ؛ لم تشارك ألمانيا عسكريا فى أية مهمة أوعملية خارج الحدود الألمانية ...

والدستور الألمانى ، الذى لعب الحلفاء المنتصرون دورا فى صياغته وتوجيهه ، استهدف ذلك وعن قصد كمحاولة لتطمين الحلفاء من جانب وتأكيداً على أن الدولة الديمقراطية الجديدة بعيدة كل البعد ، عن إحياء أو بعث النزعات العسكرية التى ارتبطت بتاريخ ألمانيا منذ وحدتها عام ١٨٧٠ ؛ تلك النزعات التى تسببت فى مدى خمسين عاما منذ نهاية القرن الماضى وبداية القرن العشرين ، فى حربين عالميتين مدمرتين ١٩١٤ ، ١٩٣٩ مضافاً إليهما حربا أوربية نصف عالمية حينما اجتاحت القوات الألمانية فرنسا بعد عام واحد من وحدتها الأولى ١٨٧١ ..

وبغض النظر عما تثيره بعض القوى الداخلية فى ألمانيا وأساسا الحزب الاشتراكى الديمقراطى واتهام المستشار كول بأنه تجاوز نصوص الدستور الألمانى بقراره غير المسبوق ..

وبغض النظر عما يدافع به أنصار كول ومؤيدى القرار بأن ألمانيا ومنذ دخلت حلف الأطلنطى وأصبحت عضوا فاعلا وأساسيا فيه قد ساهمت دائما بالرجال والعتاد سواء فى مناورات الحلف أو فى تخطيطاته العسكرية وأحيانا خارج الأراضى الألمانية ... وأن المسموح به من الحركة داخل حلف الأطلنطى يمكن أن يكون مسموحا به خارجه ..

وبغض النظر عن كل هذه الحجج والحجج المضادة التى تمتلىء بها هذه الأيام مساحة المناقشة على الأرض الألمانية فى الصحف وأجهزة الإعلام والبوندستاج (البرلمان) إلا أن التحفظات ؛ وبمعنى أدق المخاوف الأمريكية لا تتوقف كثيرا عند هذه المناقشات الفقهية والدستورية ..

فالقضية ليست المشاركة الألمانية النشطة فى بعض الأعمال العسكرية فلقد كانت ألمانيا طوال السنوات الماضية عضواً نشطاً ومتميزاً فى الجناح العسكرى لحلف الأطلنطى إلى الدرجة التى أدت ولأول مرة منذ سنوات إلى انتخاب ألمانى كسكرتير عام لحلف الأطلنطى (و . مانفريد) بعد أن كان هذا المنصب ومنذ إنشاء الحلف حكرا على الأمريكيين وكان آخرهم الكسندر هيج الذى ترك منصبه فى الحلف فى أوائل الثمانينات ليكون أول وزير خارجية للرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان ..

ولكن الحذر والتوجس الأمريكى ينبع هذه المرة من توقيت القرار وأهدافه..

فمنذ أكثر من عام : وإبان حرب الخليج ، طالبت الولايات المتحدة بل وألحت فى مشاركة ألمانية عسكرية فى قوات التحالف التى دخلت الحرب ضد العراق لتحرير الكويت ؛ وظلت ألمانيا عازفة بل ورافضة تحت دعوى هذا النص الدستورى الذى يحرم إرسال قوات ألمانية خارج الأراضى الوطنية واكتفت ألمانيا بدفع مساهمتها المادية فى نفقات حرب الخليج (٨ مليار دولار) وبإرسال بعض القوات إلى قواعد حلف الأطلنطى فى تركيا ...

وهو نفس الموقف الذى اتخذته اليابان وتحت نفس الدعوى وهو أن الدستور اليابانى ؛ والذى لعب الأمريكيون دورا كبيراً فى صياغته بعد هزيمة اليابان ؛ يحرم إرسال قوات يابانية خارج أراضيها ودفعت اليابان التزاماتها المادية فى تغطية نفقات حرب الخليج (١٣ مليار دولار) ..

والغريب أن يتواكب الخروج الألمانى على النص مع الخروج اليابانى على النص عندما قرر البرلمان اليابانى مؤخرا تغيير الدستورللسماح بإرسال فرقة يابانية للمساهمة فى قوة حفظ السلام التى أرسلتها الأمم المتحدة إلى كمبوديا ..

والخروج الألمانى على النص ؛ من وجهة النظر الأمريكية ؛ أخطر بكثير من الخروج اليابانى ..

فألمانيا بعد وحدتها الثانية (١٩٩٠) تعود لتحتل من ناحية الجيوبولتيك القلب الأوربى بشريا وجغرافيا ؛ وتتحالف مع فرنسا العدو التاريخى على مدى قرن ، ليمثل الاثنان القوة الدافعة الرئيسية التى صاغت اتفاقية ماسترخت للوحدة الأوربية ؛ ويبنى الاثنان معاً القوة الأوربية المستقلة (خارج إطار حلف الأطلنطى) والتى تمثلت فى إنشاء الفرقة الألمانية الفرنسية المشتركة (٣٥ ألف جندى) كنواة للقوة الأوربية المستقلة ..

وألمانيا ومعها فرنسا تدفعان القوى الأوربية إلى المشاركة النشطة ؛ والعسكرية فى الأساس لوقف نزيف الحرب فى البلقان وهناك بالفعل ١٤ ألف جندى من قوى حفظ السلام الأوربية بينها فرقة ألمانية تقف على الخطوط الفاصلة بين جمهورية الصرب وجمهوريتى كرواتيا وسلوفينيا ..

كما تطالب ألمانيا وفرنسا بتدخل عسكرى مباشر لوقف عدوان الصرب على جمهورية البوسنة والهرسك فى مواجهة تردد أمريكى يصر على أن يظل التدخل الأوربى والأمريكى فى هذه المشكلة محدداً فى فرض الحصار على الصرب لإرغامها على وقف العدوان ...

وحينما سُئل الرئيس الأمريكى جورج بوش فى أعقاب قمة ميونيخ عن الخلافات بينه وبين عدد من الدول الأوربية (ألمانيا وفرنسا) حول قضية البوسنة والهرسك ولماذا لا تواجه أمريكا جوهر المشكلة السياسية فى البلقان وتتدخل عسكريا ..

أجاب الرئيس بوش « إننا لن نستخدم القوات الأمريكية لحل مشكلات سياسية !!

وأضاف الرئيس الأمريكى أن مشاركة الولايات المتحدة فى فرض الحصار على الصرب هو لإرغامها لفك الحصار عن سراييفو وذلك لأغراض إنسانية بحتة ..

والقضية هنا ليست مناقشة منطق الرئيس بوش والفروق التى يضعها بين المغزى الإنسانى والمغزى السياسى ومتى تتدخل أمريكاعسكريا ؛ ومتى لا تتدخل ..

ولكن المؤكد أن الموقف الأمريكى الرافض لأى تدخل عسكرى مباشر فى البلقان ؛ هو محاولة لكبح جماح الرغبة الألمانية الفرنسية المشتركة فى أن تلعب الدولتان دور رجل البوليس الأوربى ..

الأمر الذى يعنى من وجهة النظر الأمريكية تجاوز الدور الأمريكى الأوربى ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ..

دور القائد والرائد والموجه عسكريا واقتصاديا ..

وهذا تحديدا ما أثار المخاوف ، بل والغضب الأمريكى ، إزاء القرارين الأخيرين لألمانيا .. رفع سعر الفائدة على المارك الألمانى .. وإرسال الطراد العسكرى « بايرن » للانضمام إلى قافلة الأمم المتحدة فى فرض الحصار على الصرب ..

لقد كان التفوق الاقتصادى الألمانى مسموحا به ؛ بل وبمباركة أمريكية حتى الأعوام الأخيرة الماضية ..

ففى أيام انقسام العالم إلى معسكرين ، والوضع الجغرافى لألمانيا الغربية التى كان يجعلها المخفر الأمامى للمعسكر الغربى كله فى المواجهة الاقتصادية والعسكرية للمعسكر كله ؛ كان النجاح الاقتصادى الألمانى ، وبغض النظر عن بعض التناقضات الثانوية ؛ هو فى النهاية دافعا لتنشيط معسكر اقتصاديات السوق الحر الذى تقوده الولايات المتحدة ..

ولكن ومنذ انهيار سور برلين والوحدة الألمانية والانهيار التام للمعسكر الآخر ؛ بدا واضحا أن هذا التفوق الاقتصادى الألمانى يصب في طواحين أخرى خارج إطار الأوعية الأمريكية بل وعلى حسابها .. فبالرغم من النفقات الباهظة التى تكلفتها عملية ضم الأقاليم الشرقية الخمسة والتى كانت تسمى ألمانيا الديمقراطية (حوالى ١٣٠ مليار مارك) إلا أن المؤشرات الاقتصادية الأخيرة تؤكد صحة وعافية الاقتصاد الألمانى ؛ فالناتج القومى الإجمالى قد زاد بمعدل ٢ ٪ هذا العام وهو معدل أكبر مما كان متوقعا (١ر٥ ٪) ..

كذلك انخفض معدل التضخم دون مستوى ٤ ٪ بعد أن كان (٤ر٨ ٪) وهى أقل نسبة تضخم فى الدول الصناعية الكبرى ؛ إضافة إلى هبوط نسبى

فى معدلات البطالة فى شطرى ألمانيا ، ومعنى ذلك بوضوح أن الاقتصاد الألمانى صحيح ومعافى ليس فقط مقارنا بمعدلات الدول السبع الصناعية الكبرى : بل وبشكل أخص مقارنا بالاقتصاد الأمريكى الذى يعانى من حالة الانكماش والتردى فى معدلات الإنتاج والإنفاق العام والزيادة المضطردة فى معدلات البطالة ..

وإذا أضفنا إلى ذلك أن ألمانيا تحتل المقدمة فى مجموعة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم ـ الصحة ـ الإسكان ـ إعانات البطالة) فإن الاقتصاد الألمانى بأوضاعه الحالية يظل هو الاقتصاد الأوربى المتفوق ..

وإذا تجاوزنا المرحلة الانتقالية الخاصة بالوحدة بكل مشاكلها والتى من المتوقع أن تستمر لخمس سنوات قادمة ؛ فإن الاقتصاد الألمانى ؛ ووفقاً للتوقعات العلمية ؛ سيصبح العامل الحاسم والأساسى فى تحديد اقتصاديات أوربا كلها ؛ ليس فقط على مستوى دول السوق الأوربية المشتركة أو الموحدة بل وعلى مستوى أوربا كلها شرقا وغربا .. من الأورال حتى البرانس .. فحتى فى كل هذه الظروف الانتقالية تعد ألمانيا أكبر دولة تقدم مساعدات مادية وتكنولوجية لدول شرق أوربا وجمهوريات الكومنولث الجديد ..

إن الظروف الدولية الجديدة التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتى والمعسكر الشرقى هى التى جعلت من هذا التفوق الاقتصادى الألمانى هاجساً أمريكياً مزعجاً بعد أن كان رصيد أ مواتياً .. فلقد أصبح لهذا التفوق الاقتصادى قواعد سياسية مستقلة كما بدا واضحاً أنه بصدد وضع أسس للاستقلالية العسكرية ..

وفى الشهر الماضى أصدر صحفى بريطانى رواية من نوع الخيال العلمى أثارت اهتماما واسعاً فى الأوساط السياسية الأوربية والأمريكية ؛ رغم قيمتها الفنية المحدودة ..

وتقوم الرواية على تصور لأوربا والعالم فيما لو كانت ألمانيا قد انتصرت فى الحرب العالمية الثانية ..

وتحكى الرواية كـيف نجح هتلر في توحـيـد كل أوربا تحت الزعـامـة الألمانية وخلق سوقا أوربية واحدة وعملة أوربية واحدة وبنكا أوربيا موحدا ..

وكـيف وقـفت الولايات المتـحدة مـعزولة وحـيـدة على الطرف الآخـر من الأطلنطى ، تأكلها من الداخل نيران الصراعات العنصرية والطائفية والقومية مع انهيار اقتصادى واجتماعى ..

لقد احتفى النقاد السياسون ، وليس نقاد الأدب بهذه الرواية الخيالية ..

أحدهم قال فى النيويورك تايمز ..

إن هناك فيما يبدو تشابها كبيرا بين أحداث الرواية وبين ما يجرى هذه الأيام ...

مع فارق أساسى ...

لقد أنشأ هتلر البنك الأوربى الموحد فى برلين ..فى حين يسعى هيلموت كول بأن يكون هذا البنك فى ميونيخ ...

أوربا الصغرى ...
والبحث عن بديل

من الواضح أن الاستفتاء الفرنسى الأخير على معاهدة ماستريخت لم يحسم شيئاً ..

وظلت القضايا والمشاكل المطروحة على الساحة الفرنسية ، بل وعلى الساحة الأوربية الواسعة قبل الاستفتاء هى نفسها المطروحة بعد الاستفتاء .

فإذا كان هناك هامش ضئيل فوق الـ ٥٠ ٪ قالوا نعم فهناك أيضا هامش ضئيل تحت الـ ٥٠ ٪ قالوا لا ..أى أنه لا يمكن الادعاء بأن هناك نصراً لطرف وهزيمة لطرف آخر ..

وأغلب الظن أن الموقف بالنسبة لاتفاقية ماستريخت سيظل على ماهو عليه فرنسيا وأوربيا حتى يلجأ المتضررون إلى القضاء .

والقضاء هنا يعنى ، وحتى تجد أحداث قد ترجح كفة أحد الطرفين أو قد تؤدى من الناحية العملية إلى إطالة فترة « اللا حسم » وعدم القدرة على اتخاذ القرار ..

وهناك بالفعل أحداث هامة على الطريق المفترض أنها ستلعب هذا الدور..

فهناك مؤتمر القمة لدول السوق الأوربية الاثنى عشر والذى سيعقد فى لندن فى منتصف أكتوبر القادم ..

وهناك قبلها مناقشات البرلمان الألمانى (البوندستاج) للاتفاق والتصويت عليها التى ستبدأ فى بون فى ٧ أكتوبر ..

ثم هناك المناقشات والتى بدأت إرهاصاتها فى مجلس العموم البريطانى والذى من المفترض أن يطرح عليه التصويت على الاتفاقية فى وقت لاحق قد يكون نهاية أكتوبر ..

مؤشرات جديدة

ولكن الاستفتاء الفرنسى ونتائجه المنقسمة على نفسها قد أبرزت من ناحية أخرى عوامل ومشاكل جديدة ، يعتبرها البعض مؤشرات غير مسبوقة قد تلعب دوراً متعاظماً فى المستقبل القريب وقد يكون لها دورها وتأثيراتها العميقة ليس فقط بالنسبة لمستقبل الوحدة الأوربية أو القضايا المتعلقة بها : بل ربما كان لها صداها العالمى وتحديداً بالنسبة للخريطة السياسية والاجتماعية فى المجتمعات المعاصرة ..

فالتحليلات المتأنية لنتائج الاستفتاء الفرنسى الأخير لم تركز على الانقسام الحاد فى المجتمع الفرنسى بين من قالوا « نعم » ومن قالوا « لا » ففرنسا شهدت قبل ذلك انقسامات حادة كثيرة ..

ولكن هذه الانقسامات كانت تقوم على أسس سياسية وفكرية ، وفى العشرين عاماً الماضية ، أى بعد انتهاء ظاهرة ديجول فى أواخر الستينات والاستفتاء الذى أطاح به ، ظلت فرنسا شبه منقسمة بين تحالف اليسار الذى يقوده الاشتراكيون وتحالف اليمين المتمثل فى الديجوليين وتحالف الوسط..

وكان هامش الكسب والخسارة فى كل الانتخابات التى جرت فى فرنسا يتراوح بين نسبة ٢ إلى ٥ ٪ ..

ولكن الانقسام الذى أسفر عنه الاستفتاء الأخير أتخذ طابعا آخر .. فهو لم يكن بين اليمين واليسار ؛ بين الأحمر والأصفر والرمادى بل جاءت التحليلات لتؤكد خلط شبه كامل لكل الأوراق والمنابر السياسية والفكرية ..

فلقد انقسم الاشتراكيون أنفسهم بين نعم ولا ..

وجرى ذلك على كل الأحزاب والتنظيمات الفرنسية الكبيرة .. كذلك جرى انقسام فى التصويت أحياناً على أسس إقليمية وأحياناً على أسس ثقافية ..

فلأول مرة في فرنسا .. على الأقل فى الأربعين عاما الماضية .. يصوت سياسيون بارزون يمثلون اتجاهات سياسية وفكرية متباينة ومتناقضة فى اتجاه واحد ؛ فجيسكار ديستان زعيم حزب الوسط (الاتحاد من أجل الديمقراطية) وجاك شيراك الزعيم الديجولى (الاتحاد من أجل الجمهورية) وميشيل روكار الزعيم الاشتراكى اليسارى يصوتون بنعم ..

ومن ناحية أخرى يصوت جان بيير شوفنمنت وزير الدفاع الاشتراكى السابق وليوفيل جوسبان السكرتير العام للحزب الاشتراكى « بلا » جنبا إلى جنب مع شارل باسكوا وزير الداخلية السابق فى العصر الديجولى وفيليب سوجان وزير العمل الديجولى وميشيل دوبريه رئيس الحكومة في عهد ديجول ..

وقد أوضحت الاحصائيات التى قامت بها معاهد التحليل والدراسات عن نتائج الاستفتاء الفرنسى أنه بالنسبة للحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم فقد صوت ٧٠ ٪ بنعم بينما صوت ٣٠ ٪ ضد الاتفاقية ..

أما بالنسبة لحزب الوسط (الاتحاد من أجل الديمقراطية) فقد انقسم التصويت فى الحزب إلى ٦٢ ٪ مع ، ٣٨ ٪ ضد ..

أما الحزب الديجولى (الاتحاد من أجل الجمهورية) فقد عارض ٥٨ ٪ من الذين أدلوا بأصواتهم ضد الاتفاقية بينما أيدها ٤٢ ٪ ..

ومعنى هذا الانقسام الواضح فى الأحزاب الفرنسية الكبرى والذى كان رأسيا من القاعدة إلى القمة ؛ أن التصويت على معاهدة ماستريخت لم يستند على قاعدة سياسية أيديولوجية موحدة يمكن أن تقدم تبريرا للرفض أو القبول ..

بل إنه من المثير أن التماسك الحزبى النسبى فى التصويت قد اقتصر على اليمين المتطرف متمثلا فى الجبهة الوطنية ذات الاتجاه الفاشى التى يقودها جان مارى لوبان ..

وأيضا أقصى اليسار متمثلا في الحزب الشيوعى الفرنسى وقيادته التقليدية (هناك إنقسامات جرت مؤخرا داخل الحزب)

وهذا الالتقاء بين طرفى المعادلة السياسية القديمة (اليمين المتطرف واليسار المتطرف) قام على أرضية متناقضة تماما ..

فبينما رفض أنصار الجبهة الوطنية الاتفاقية من موقع المعارضة لفتح الحدود الفرنسية للمهاجرين ولفتح الباب أمام المزيد من إفساد المجتمع الفرنسى النقى ..

رفض الشيوعيون الاتفاقية على أساس عكسى تماما ، إذ أنها من وجهة نظرهم توحد صفوف الشمال الغنى ضد الجنوب الفقير وتساعد على المزيد من استنزافه ...

وقد أشارت الإحصائيات إلى أن الانقسام الفئوى كان أكثر وضوحا من الانقسام السياسى ..

فتقول هذه الاحصائيات أن ٦٨ ٪ من الكوادر الإدارية العليا قد صوتوا لصالح الاتفاقية بينما صوت ٤٨ ٪ من الكوادر الإدارية الوسطى ضدها ..

وصوت ٥٥ ٪ من العمال مع الاتفاقية بينما صوت ٤٥ ٪ ضدها ..

أما المزارعون ، فبالرغم من أنهم كانوا يمثلون القاعدة الرئيسية للمعارضة ، فلقد صوت أكثر ممن ٤٠ ٪ منهم مع الاتفاقية ..

بل إنه من الممكن الخروج بدلالات أهم بالنسبة للفئات العمرية وموقعها من التصويت ..

فالجيل الأكبر (أكثر من ٦٠ سنة) يصوت لصالح الاتفاقية بنسبة ٥٦٪

والجيل الأصغر (بين ٢٠ ـ ٣٠ سنة) يصوت لصالح الاتفاقية بنسبة ٥٢ ٪

أما الجيل الوسط (٣٠ ـ ٥٠ سنة) فيصوت ضد الاتفاقية بنسبة ٥٤ ٪ ..

وإذا إنتقلنا من المعايير العمرية والفئوية إلى التقسيمات الجغرافية والإقليمية فسنجد أن سكان باريس يصوتون لصالح الاتفاقية بأغلبية تصل

إلى ٥٨ ٪ كذلك فإن منطقة الألزاس ، وهى المنطقة التى جرى على أرضها الصراع الفرنسى الألمانى لمدة قرن وعاصمتها ستراسبورج فهى تصوت لصالح الإتفاقية بنسبة تصل إلى ٦٥ ٪ ..

بالرغم من أن الغالبية العظمى لهذه المقاطعة ليست من مؤيدى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم ..

بينما يسفر التصويت فى منطقة مرسيليا والتى تعتبر أحد معاقل الحزب الاشتراكى عن أغلبية واضحة ضد الاتفاقية (حوالى ٦٠ ٪) ..

إن كل هذه الإحصائيات تؤكد أن العامل الفكرى والأيديولوجى والذى تقوم عليه الأحزاب الفرنسية لم يكن هو العامل الحاسم فى التصويت مثلما كان الأمر من قبل ..

وهى فيما يبدو ليست ظاهرة فرنسية فهناك مؤشرات كثيرة فى انتخابات أوربية جرت هذا العام أو العام الذى انقضى توضح أنه في ظل الظروف والمتغيرات السياسية والدولية التى جرت وتجرى على الساحة العالمية كلها ؛ وليست على الساحة الأوربية وحدها ؛ فإن العوامل الفكرية والأيديولوجية التى كانت تقوم عليها التصنيفات الحزبية والسياسية القديمة قد بدأت تتراجع أمام عوامل ومكونات أخرى جديدة ..

ولا يستطيع أحد أن يزعم حتى الآن طبيعة هذه المكونات وخطوطها السياسية والاجتماعية العريضة ..

ولكن المؤكد أن ثمة فراغا فكريا وأيديولوجيا فى التصنيفات السياسية القائمة قد يحتاج إلى بعض الوقت لإعادة صياغته حتى يستطيع مواكبة حركة وتطور المجتمعات المعاصرة ..

الصغرى أم الموحدة

أما القضية الثانية والغير مسبوقة والتى أسفرت عنها نتائج الاستفتاء الفرنسى الأخير فهو الحديث عن « أوربا الصغرى » كبديل مؤقت عن أوربا الموحدة ..

لقد انطلقت هذه الفكرة الجديدة فى أعقاب اللقاء الذى تم مؤخرا بين الرئيس الفرنسى ميتران والمستشار الألمانى كول وذهبت التقارير الصحفية

والدبلوماسية مثلما نشرت صحيفة « دى فيلت » الألمانية إلى أن كول وميتران اتفقا على إقامة أوربا الصغرى بين فرنسا وألمانيا ودول البينلوكس وهى بلجيكا وهولندا ولكسمبورج ..

وبالرغم من النفى الألمانى والفرنسى الرسمى لهذه التقارير إلا أن تصريحات جاك ديللور رئيس المجموعة الأوربية فى بروكسل فى اجتماعه مع بعض رجال الأعمال ؛ أعطت مصداقية لهذه التكهنات حين أكد أنه لا يستبعد أن يتخذ عدد من الدول الأوربية مبادرة ما إذا تباطأ البعض فى اقرار معاهدة ماستريخت ، وعلى أساس أن تلحق هذه الدول بركب الوحدة بعد ما تفرغ من تنظيم بيتها من الداخل ..

كذلك فإن الإجراءات العملية التى اتخذها البوندسبانك ـ البنك المركزى الألمانى ـ لحماية ودعم الفرنك الفرنسى قد أكدت الحماس الألمانى إلى دعم التحالف مع فرنسا إلى مدى إقامة نموذج لأوربا الصغرى الموحدة وتقديم التضحيات اللازمة ..

فالقضية الألمانية كانت تمثل حجر الزاوية فى الاستفتاء الفرنسى الأخير.. والذين قالوا « نعم » وأيضا الذين قالوا « لا » كانوا يستندون إلى العامل الألمانى إذا صح التعبير ..

فلقد ذهب المؤيدون إلى أن تحالفا ألمانيا فرنسيا يمكن أن يقدم أساسا متينا لأوربا القوية الموحدة ويتجاوز العداء والصراع التقليدى والتاريخى بين البلدين والذى أدى إلى حربين عالميتين .. ويستند هؤلاء إلى المشروعات الاقتصادية والعسكرية المشتركة بين البلدين والتى أثبتت فاعليتها وخاصة إقامة الوحدة العسكرية الفرنسية الألمانية المشتركة (٣٠ ألف جندى) والتى يمكن أن تحقق لأوربا قوتها المستقلة الذاتية بل وتمثل معادلا للقوة الأمريكية..

بينما الذين عارضوا الاتفاقية يذهبون إلى أن ألمانيا بعد تحقيق وحدتها قد أصبحت هى الأقوى وهى المرشحة للسيطرة والقيادة وتحقيق الحلم الهتلرى فى السيطرة على فرنسا وبدون حرب ..

ويشيرون إلى أن النزاعات العرقية ما زالت موجودة فى الدستور الألمانى نفسه .. فالجنسية فى ألمانيا تمنح على أساس حق الدم (الآرى النقى) ولذلك فهناك أكثر من ستة مليون أجنبى يعيشون على الأرض الألمانية

وبعضهم ولدوا فوقها ويحرمون من الجنسية .. بينما تمنح الجنسية الفرنسية على أساس الأرض ، أى لكل من أقام وعمل على الأرض الفرنسية لمدة معينة ..

ويشيرون كذلك إلى أن الألمان أنفسهم ما زالوا مترددين حول توحيد القيادة المركزية للوحدة العسكرية الفرنسية الألمانية المشتركة ..

والمؤيدون يستندون إلى منطق أهمية ألمانيا الأوربية بينما يثير المعترضون المخاوف من تحقيق أوربا الألمانية ..

ووسط هذه المخاوف والحسابات المضادة تبرز فكرة أوربا الصغرى لتثير وتوسع من شقة الجدل والخلاف ليس فى فرنسا وألمانيا وحدهما بل وفى أوربا كلها والتى ما زالت تسعى وحتى إشعار آخر إلى تحقيق حلم اسمه .. الولايات المتحدة الأوربية ..

فيللى براندت .. والمسألة الألمانية

هناك قادة وزعماء أسهموا بشكل أو بآخر فى تاريخ بلادهم وتركوا علامات طريق تذكر لهم ؛ ولكن الحديث عنهم يظل دائما فى إطار التاريخ والذكرى ..

وهناك قادة وزعماء ؛ وبالرغم من وفاتهم واختفائهم عن الساحة ؛ إلا أن الحديث عنهم يتصل ؛ ليس فى إطار الذكرى والتاريخ ؛ ولكن فى إطار تقييم الحاضر والمستقبل وذلك لأنهم أضافوا إلى الزعامة والقيادة تصورا متكاملا مازال مطروحا سواء بالنسبة لبلدهم أم للعالم الذي يعيشون فيه ..

ومن هؤلاء ولا شك يبرز فيللي براندت الزعيم الألمانى الكبير والشخصية الدولية المتميزة والذى توفي هذا الأسبوع ..

لقد ارتبط براندت بالمسألة الألمانية في طرحها الدولي والعالمى ولمدة تزيد عن النصف قرن ..

فلقد شهد الطموح الألمانى الجارف للزعامة الأوربية والعالمية فى الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، من خلال القوة والقهر والتعصب العرقي كما مثله النازيون في ذلك الوقت ..

وكان موقفه معارضا على طول الخط الأمر الذى أدى إلى فراره من ألمانيا وقيامه بدور نشط فى العمل من أجل إسقاط النازية ..

كما ارتبط براندت بالمرحلة الثانية للمسألة الألمانية في الفترة التى أعقبت تقسيم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى توحيدها بعد انتهاء الحرب الباردة وبداية المرحلة الثالثة ..

وفى كل هذه المراحل الثلاث قامت تصورات براندت وحركته على ثلاث ركائز أساسية كانت وما زالت تمثل تصورا مستقبليا لتكييف المسألة الألمانية فى إطار بعدها الاقليمى والدولى ..

البيت الأوربى الواحد

الركيزة الأولى هى سياسة الأوستن بوليتيك Osten Politic أو الاتجاه إلى الشرق ، وهى السياسة التى طرحها عندما انتخب مستشاراً لألمانيا الغربية فى الفترة من ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤ ..

والأوستن بوليتيك جاءت بديلا عن مبدأ هالشتين الذى اتبعته حكومات ألمانيا الغربية فى عصرى آديناور وإيرهارد زعماء الحزب الديمقراطى المسيحى والذى كان يفرض حائطاً أعلى بكثير من سور برلين على أية علاقات مع الشرق ...

ونتج عن الأوستن بوليتيك تطبيع واسع لعلاقات ألمانيا الغربية مع الدول الشرقية أو جيران التاريخ والضرورة مثلما أطلق عليهم فيللى براندت (الاتحاد السوفييتى وبولندا وألمانيا الشرقية أساساً) ..

ولقد لقى براندت أيامها هجوما واسعا من أوساط الحزب المسيحى الديمقراطى والأوساط الأوربية المحافظة عموما فى ذلك الوقت على أساس أنه يبيع ألمانيا الغربية للدول الشرقية ويدشن الانقسام الألمانى ..

والغريب أن هناك اعترافا شاملا الآن وبين جميع الأوساط السياسية الأوربية والعالمية ، بما فيها الاتجاهات المحافظة ؛ أن سياسة الأوستن بوليتيك ، وليس مبدأ هالشتين ؛ هى التى ساعدت على إنجاز الوحدة الألمانية ..

فالتقارب مع الشرق والحوار معه هو الذى مكن ووضع أساسا قويا لدور ألمانى بارز داخل أوربا الشرقية كلها ..

كمـا أن سيـاسـة الوفـاق التى ترتبت على الأوستن بوليـتيك هـى التى ساعدت على إجراء تحولات سلمية واسعة داخل ألمانيا الشرقية ودول شرق أوربا عموما بدلا من انفجارات ومواجهات ساخنة كان من الممكن أن تؤدى إلى كوارث محققة ..

بل وأكثر من ذلك ؛ وفى حوار مع فيللى براندت نفسه نشر فى أوائل الثمانينات ؛ أكد لى الزعيم الاشتراكى الديمقراطى أن سياسة الأوستن بوليتيك هى تأكيد ودفع لوحدة البيت الأوربى ..

بمعنى أنه كان يرى فى تلك السياسة خطأً استراتيجياً لتحقيق حلم الوحدة الأوربية (شرقا وغربا) من الأورال حتى البرانس .. وهو نفس الحلم الديجولى الذى كان يطرح نفسه بصيغ ومفاهيم أخرى ..

ولذلك وعندما طرحت قضية إعادة وحدة ألمانيا ١٩٩٠ ؛ حرص براندت على تأكيد أمرين ..

* أن تتم الأمور فى إطار وحدة حقيقية بعيداً عن أشكال الضم والإلحاق (كان يقترح فيدرالية متطورة بين ألمانيا الغربية والشرقية)

* أن تتم الوحدة ضمن إطار الوحدة الأوربية الكبيرة ..

ولعل التجاوز والتسرع الذى لاحق عملية الوحدة الألمانية ونتيجة للتداعى المفاجىء للأحداث الدرامية والتى يعترف بها الجميع الآن هى التى أسفرت عن كثير من المشاكل التى تواجهها ألمانيا الآن داخلياً وأوربيا وعالمياً.. فالاقتصاد الألمانى ، بعد الوحدة المتعجلة ؛ يعانى مما يسميه الاقتصاديون بعسر الهضم الناتج عن إعادة هيكلة الاقتصادى فى المناطق الشرقية - الاتفاقات الهائلة التى صاحبته (١٨٠ مليار مارك) ؛ وهو الأمر الذى أدى إلى تعطيل لحركة النمو الاقتصادى الألمانى بمعدلاته السابقة فى المجالات الثلاثة الهامة .. إذ انخفضت معدلات الإنتاج والتصدير والادخار ..

ونتج عن هذه الأزمة الاقتصادية مشاكل سياسية واجتماعية تعانى منها ألمانيا فى شكل تعميق للانقسام (أو الأسوارغير المرئية) فى الأقاليم الشرقية الخمسة التى كانت تشكل ألمانيا الشرقية سابقا كان آخرها تشكيل

ما سمى بـ « تجمع العدالة » والذى ضم قادة جميع الأحزاب فى الأقاليم الشرقية (المسيحيون الديمقراطيون ـ الليبراليون ـ الاشتراكيون ـ الخضر)

كما نتج عنها أيضا إزدياد ظاهرة العنف والتطرف العرقى (حركات الاسكنهيد والنازيون الجدد) الذين زادوا من تحركاتهم العدوانية ضد الأجانب العاملين فى ألمانيا وعادوا يرفعون شعارات تثير الرعب والخوف داخل ألمانيا وخارجها ، وخاصة فى أوربا التى لم تنس بعد الذكريات الأليمة والتى عانت منها ؛ لأشباح السيطرة النازية وشعارات النصر ؛ وألمانيا فوق الجميع ..

ومن الواضح ؛ أن المسألة الألمانية بعد الوحدة ، قد أصبحت تمثل هاجساً لكثير من الدول الأوربية .

وبان ذلك بعد اتفاقيات ماستريخت والتحفظات المتزايدة التى بدأت تثيرها قطاعات واسعة من الشعوب الاوربية بالنسبة للدور الألمانى بعد الوحدة وخاصة وأنها أصبحت تمثل أكبر ثقل سكانى واقتصادى واضح ..

والمعركة التى دارت فى فرنسا فى الاستفتاء الأخير حول ماستريخت التى انقسم حولها الشعب الفرنسى كانت فى الواقع حول الدور الألمانى .. الذين عارضوا ماستريخت كان منطقهم أن ألمانيا بعد وحدتها ستصبح هى القوة القادرة المسيطرة والمهيمنة والموجهة للسياسات الأوربية والفرنسية بشكل خاص ..

والذين أيدوا ماستريخت كان منطقهم أنه فقط ومن خلال الوحدة الأوربية يمكن إحتواء الخطر الألمانى وتطويعه لخدمة الأغراض المشتركة بدلاً من تركه ينمو وحيداً مع شياطينه المخيفة .

و نفس المعركة تجرى فى بريطانيا ..

وفى مؤتمر حزب المحافظين البريطانى الأخير ؛ أشار لورد شيبت ، ومعه مارجريت تاتشر إلى مخاطر الهيمنة والسيطرة الألمانية والتحكم فى الأسواق المالية والتجارية الأوربية ..

وحمل الاثنان المارك الألمانى القوى القاهر مسئولية إلحاق الضرر بالجنيه الاسترلينى وبالاقتصاد البريطانى ..

ولعل مؤيدى ماستريخت ألماناً وغير ألمان ؛ قد بدأوا يستعيرون مفاهيم فيللى براندت حول الوحدة الألمانية وأهمية أن تتم هذه الوحدة داخل إطار الوحدة الأوربية الأوسع حتى يمكن أن تكون هناك ألمانيا الأوربية ، وليس أوربا الألمانية ..

على أن ألمانيا الأوربية التى حلم بها وخطط لها براندت لم تنحصر فقط في تطوير آليات السوق الأوربية ؛ بل إن عاملاً أساسيا في هذا التصور هو شمولها أيضا لأوربا الشرقية ..

ولقد بانت إرهاصات هذا التصور منذ وقت طويل حين أطلق سياسته فى الأوستن بوليتيك والاتجاه شرقا ..

وثيقة براندت

أما الركيزة الثانية لتصورات فيللى براندت والتى ما زالت تطرح نفسها وبقوة على الساحة العالمية فهى ما يطلق عليها « بتقرير براندت » والذى صدر عام ١٩٨٢ ..

وهذه الوثيقة التى لعب الزعيم الألمانى دوراً أساسياً فى صياغتها وإخراجها للوجود بعد جولات مطولة للحوار بين الشمال والجنوب تحاول أن تضع أساساً صحياً وفعالاً لعلاقات اقتصادية بين الشمال والجنوب فى صالح الاقتصاد العالمى كله ..

والوثيقة تعالج الاقتصاد العالمى كوحدة متكاملة مع تأكيد المصالح المشتركة لدول الشمال الغنى فى ضرورة دفع اقتصاديات الدول النامية من خلال اسهام حقيقى فى خطط التنمية والتمويل والمشروعات المشتركة مع اسقاط لجزء كبير من الديون وجدولتها بشكل مربح وغير مرهق لميزانيات الدول الصغيرة ..

واعتمدت وثيقة براندت فى الأساس على فكرة محورية تقول ببساطة إنه لضمان حركة إيجابية وتفاعل مثمر بين الإنتاج والاستهلاك على النطاق العالمى ، فلابد لمن يملكون فى الأساس قوى ووسائل الإنتاج (فى الشمال) على مساعدة وتنمية القوى القادرة على الاستهلاك (فى الجنوب) ... أى

معالجة أمراض التخمة لدى البعض ومعالجة أمراض فقر الدم لدى البعض الآخر ..

وانعدام هذا التفاعل الإيجابى بين عوامل الإنتاج والاستهلاك يمكن أن يؤدى إلى كارثة اقتصادية عالمية ..

وتبدو صحة ومصداقية الأفكار الاقتصادية الإصلاحية التى دعا إليها براندت فى تقريره المشهور ، فى الأزمة الاقتصادية العالمية التى يواجهها المجتمع العالمى والدول الصناعية المتقدمة بشكل خاص والذى يتمثل فى فوضى غير مسبوقة فى سوق العملات ، وانخفاض معدلات الإنتاج بشكل نسبى ومطلق فى الدول الصناعية الكبرى وازدياد معدلات البطالة مع انخفاض وانكماش واضح فى معدلات الاستهلاك ..

الحكومة الدولية

أما الركيزة الثالثة للتصورات الاستراتيجية التى طرحها ودافع عنها الزعيم الألمانى والعالمى فهى فكرة الحكومة العالمية ، وذلك من خلال إجراء اصلاحات وتعديلات جوهرية فى الأمم المتحدة لتلعب دوراً أكثر فاعلية فى حفظ السلام والاستقرار واحترام الشرعية الدولية ..

وطوال المؤتمرات الأخيرة للدولية الثانية (مجموعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية) والتى ظل يرأسها براندت حتى المؤتمر الأخير الذى اكتفى فيه بالرئاسة الشرفية ؛ ظل مهموماً بقضية تطوير دور الأمم المتحدة لكى يكون جهازاً دولياً له من السلطة والفعالية ما يقارب الحكومة الدولية ..

وتضاعف هذا الاهتمام بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوربا ؛ فقد كان يرى أن الأمم المتحدة وحدها ؛ وليس دولة واحدة أو دولتين أو حتى مجموعة من الدول ؛ هى التى تستطيع أن تقيم نظاماً دولياً جديداً بعيدا عن أية محاولات للسيطرة أو الهيمنة ..

كما كان يرى ؛ مثما عبر فى وثائق كثيرة أن يرتبط هذا الدور للأمم المتحدة بإجراء إصلاحات ضرورية فى هياكل المنظمة وآلياتها الفاعلة ؛ وقد تركزت هذه المطالبات الاصلاحية فى :

* توسيع قاعدة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن لتشمل تمثيلا جغرافيا وسياسيا وبشريا عادلا ..

* توسيع اختصاصات الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها برلمان الحكومة الدولية صاحبة الاختصاص الأساسى فى التشريع والقرار ..

* بناء أجهزة دولية جديدة للأمم المتحدة تقوم بالمهام الخاصة بالأمن والسلام الدوليين ؛ إضافة إلى تنشيط فعال لدور بعض المؤسسات القائمة مثل محكمة العدل الدولية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية ..

ولكل هذا فالحديث عن فيللى براندت ؛ لا يمكن أن يحصر نفسه فى إطار الذكرى والتاريخ ..

فهو واحد من القادة القلائل الذين طرحوا تصوراً متكاملاً سواء بالنسبة لبلادهم أم للعالم الذى يعيشون فيه ..

وما زال هذا الطرح قائماً ..

الكسندر دوبشيك ورحلة البحث عن نظرية جديدة

احتفى العالم كله شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، بوفاة الكسندر دوبشيك فارس الحلم المجهض ببناء اشتراكية ذات وجه إنسانى ..

ولم تكد تخلو صحيفة عالمية بهذه المناسبة من التعليق على شخصية الرجل وأفكاره ومسار حياته بأبعادها الدرامية والتى تذكرنا بشخصية «الكسندرا » فى الألياذة والأوديسا وهى تلقى بنبوءاتها ولعناتها على تلال طروادة التى دمرها الغزاة ..

وارتبطت بالرجل أوصاف ومسميات كثيرة منها الفارس الحزين ، وبطل ربيع براغ ؛ وطلقة الانذار الأخيرة ..

وهذا الاحتفال العالمى يوحى إلينا أن الأمر قد لا يكون مجرد الاحتفاء برمز من رموز الماضى الذى كان ، بل ربما كان وراءه البحث عن رمز متعادل ومتوازن قد يصلح لأن يكون رمزاً من رموز المستقبل ؛ فى عصر ما زال تحت التشكيل والصياغة بعد انهيار الاشتراكية الشمولية ودولتها وأيضا بعد سقوط حقبة الهيمنة الريجانية المحافظة فى الدولة الأخرى والدخول فى عصر التجريبية والبراجماتية بحثا عن مرفأ آمن وقاعدة عملية ونظرية تصلح للانطلاق بعد أن سقطت الأيديولوجيات التقليدية .

الربيع .. والغيوم

لقد كنت واحداً من الصحفيين القلائل الذين شهدوا على الطبيعة صعود وأفول نجم الكسندر دوبشيك فى سماء براغ وربيعها الذى كان ملبداً بالكثير من الغيوم ..

كنت فى زيارة صحفية لتشيكوسلوفاكيا فى الفترة من ١٥ أغسطس وحتى ٢٥ أغسطس ١٩٦٨ لأشاهد على الطبيعة تدفق الدماء الديمقراطية الحقيقية فى الجسد الذى كانت قد أنهكته تطبيقات الاشتراكية الشمولية كانت الرقابة قد رفعت عن الصحف ؛ كما صدرت صحف ومطبوعات كثيرة إلى جانب « رودى برافو » التى كانت تحتكر الساحة الإعلامية باعتبارها لسان حال الحزب الشيوعى الحاكم ..

كذلك كانت الحياة فى براغ تموج بالتجمعات والتكتلات الديمقراطية خارج إطار التنظيمات الرسمية المعتمدة والمجففة ، ومن أبرزها تجمع الكتاب الديمقراطيين الذى دعا إليه فيلاوسلاف هافيل الكاتب المسرحى ورئيس الجمهورية بعد ذلك ..

وكان ميدان السوق فى براغ القديمة بمقاهيه وحواريه وعمارته القوطية التى ترجع إلى القرون الوسطى ، يتحول كل ليلة إلى هايد بارك يتبارى فيه الخطباء ويجرى فى ساحته الحوار الغنى والخصب حول مستقبل التجربة ..

ووسط كل هذه الخلافات وتعدد الآراء والازدهار الديمقراطى الذى شهدته براغ لم يكن هناك أحد ليهاجم الاشتراكية كفكرة .. ولكن الهجوم كله كان ينصب حول التطبيق الشمولى والبوليسى وكان دوبشيك وأنصاره فى اللجنة المركزية وفى الشارع التشيكى يركزون أهدافهم فى ثلاث نقاط :

* فك هيمنة وسيطرة الحزب الشيوعى على الدولة ، والسعى لخلق استقلالية للمؤسسات التنفيذية والدستورية (الحكومة ـ البرلمان ـ الاتحادات والنقابات الجاهيرية) ..

* رفع كل القيود عن حرية الرأى والتعبير والتنظيم وحرية الحركة والانتقال ..

* السماح بحرية الاستثمار والانفتاح على السوق وإقامة المشروعات المشتركة فى إطار دور هام للدولة فى التوجيه والإشراف والتخطيط ..

(لاحظ التشابه الكبير مع التجربة الجورباتشوفية بعد ذلك)

وقد كان ذلك يعنى فى واقع الأمر تخفيف القبضة الشمولية المحكمة لمؤسستين رئيسيتين ..

الأولى : هى ما كان يسمى فى تلك البلدان بوزارة أمن الدولة والتى ثبت أنها كانت عملياً تجمع سلطات رهيبة فى يدها ؛ بل وتتحكم فى الحزب نفسه واختيار قياداته وكوادره ..

الثانية : محاولة استعادة الطابع الجماهيرى للحزب ؛ والتقليل من دوره السلطوى الذى أدى ألى أن تمتلىء صفوفه الوسطى والقيادية بعناصر طمعاً فى السلطة والتسلط وليس دفاعاً عن الاشتراكية ..

وبالرغم من إعلان دوبشيك وتأكيداته بأن تشيكوسلوفاكيا ستبقى ضمن المعسكر الاشتراكى وعضواً فاعلاً فى حلف وارسو ، وأن الاصلاحات التى قدمها هى من قبيل تجديد الفكر الاشتراكى فى ظروف وأوضاع متغيرة ، إلا أنه لم يدرك حقيقة أن النمط الذى يسعى إلى تغييره وتطويره ؛ كان يمثل حجر الزاوية التى تقوم عليها الأنظمة الشمولية فى شرق أوربا ..

ولهذا تحركت الآلة العسكرية السوفيتية الرهيبة ومعها قوات حلف وارسو ، وأساساً قوات ألمانيا الشرقية فى ذلك الوقت ، لتعصف بالتجربة الوليدة ولتحتل الدبابات الألمانية والروسية براغ ليلة ٢١ أغسطس ١٩٦٨ ..

وأذكر فى تلك الليلة أننى كنت وزميل صحفى آخر ضيوفاً على مائدة العشاء التى أقامها الأستاذ مجدى حسنين سفير مصر فى براغ حينئذ ..

وبعد أن خرجنا من المطعم بعد منتصف تلك الليلة شاهدنا أولى الدبابات الألمانية التى كانت تتقدم لتحتل ميدان السوق ..

ورأينا بعض الفتية والفتيات التشيك وقد انتابتهم صدمة هستيرية فراحوا يهتفون بسقوط الشيوعية الفاشية وصعدت إحدى الفتيات على سطح إحدى الدبابات وهى تهتف « دوبشيك حى لن يموت » ..

ونهاية القصة معروفة ، حينما حمل المكتب السياسى للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى إلى موسكو ، وعقد اجتماعاته فى الكرملين فى غرف مغلقة يحرسها الجنود السوفييت ، وليصدر عدداً من القرارات بإلغاء كل الاصلاحات التى كانت اتخذت ، وباستدعاء القوات الحليفة لمواجهة قوى الثورة المضادة ..

وأخيراً إعفاء دوبشيك من منصب السكرتير العام للحزب واختيار هوزاك ..

الخطيئة ..

على أن مأساة دوبشيك أو الاشتراكية ذات الوجه الإنسانى لم تنته عند هذا الحد ..

فبعد عشر سنوات تقريباً ؛ وفى آخر مؤتمر للأحزاب العمالية والاشتراكية الذى عقد فى برلين الشرقية ، دار صراع مفتوح حول تلك القضية ، حين قاد أرنستو برلنجوير سكرتير الحزب الشيوعى الإيطالى فى ذلك الوقت هجوماً عنيفاً على القيادة السوفيتية والأحزاب الحاكمة فى شرق أوربا وذلك لدورها المشين فى إجهاض تجربة ربيع براغ بالقوة ؛ وطالب برلنجوير بإعادة الاعتبار إلى الكسندر دوبشيك باعتباره رائداً حقيقياً من رواد الفكر الاشتراكى الديمقراطى ..

وألقى برلنجوير بنبوءته التاريخية حين قال « إن التدخل السوفييتى ودول حلف وارسو لإسقاط تجربة براغ يؤكد أن ما يسمى بالمعسكر الاشتراكى قد أصبح يمثل عقبة حقيقية أمام تطور الفكر الاشتراكى الديمقراطى الحقيقى ..

ويومها تعرض برلنجوير ومعه بعض الأحزاب الأوربية لحملة ضارية قادها سوسلوف المنظر الرسمى للحزب السوفييتى ومعه تابعه يوناماريوف ؛ ووصفت أفكار برلنجوير ، ومعه دوبشيك ؛ بأنها ارتداد آبق عن الاشتراكية وترديد لأفكار الثورة المضادة !!

وبعد عشرين عاماً من سقوط « ربيع براغ » استصدر ميخائيل جورباتشوف من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى قراراً بإدانة الحملة التى قادها الاتحاد السوفييتى وحلف وارسو ضد دوبشيك وربيع براغ ، ووصفت تلك الحملة بأنها كانت خطيئة فاحشة ، ووصف القرار التجربة التشيكية بأنها كانت رائدة فى تجديد المفاهيم الاشتراكية

الصحيحة ، ومحاولة لعلاج الأخطاء القاتلة التى تردت إليها التطبيقات الشمولية فى دول شرق أوربا ..

الغريب أن القيادة الجامدة والمحافظة للحزب الشيوعى التشيكى بقيادة هوزاك ظلت ترفض قرارات التصحيح التى اتخذها الحزب السوفييتى بقيادة جورباتشوف حتى سقط النظام الشمولى كله فى براغ فى ربيع ١٩٩٠ ..

ولكن الصحوة الجورباتشوفية جاءت متأخرة للغاية ..

فلقد كان الفساد والخلل قد تمكن من كل هذه الأنظمة التوليتارية ولم يعد هناك سبيل لاصلاحها فسقطت كل هذه الأنظمة فى شرق أوربا وفى الاتحاد السوفييتى نفسه ..

وكانت عودة الكسندر دوبشيك على المسرح السياسى من جديد فى تشيكوسلوفاكيا كرئيس للبرلمان وكعضو بارز فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى هى الومضة المشرقة الوحيدة لزعيم آمن بالعدالة الاجتماعية فى خدمة الإنسان ولصالحه وليس لقهره وتهميشه ..

وفى تلك السنوات القليلة . قبل وفاته كان لدوبشيك مواقف محددة ومعلنة دافع عنها فى أمانة وصدق مع الذات كسبت له احتراماً جماهيرياً واسعاً سواء داخل تشيكوسلوفاكيا أم خارجها ..

* إن انهيار الأنظمة الشمولية فى الاتحاد السوفييتى وشرق أوربا جاء فى الأساس نتيجة عوامل الخلل الداخلى فى تلك الأنظمة الجامدة وعدم القدرة على التطوير واستيعاب الحقائق والمعطيات الجديدة ..

* إن الليبرالية المطلقة والانفتاح بلا حدود أو ضفاف لا تقدم حلاً حقيقياً لمشاكل الشعب التشيكى ..

* هاجم دعاة الانفصال واتخذ موقفاً متشدداً من الحفاظ على وحدة تشيكوسلوفاكيا على اعتبار أن العودة إلى المفاهيم القومية والسوفييتية الضيقة لا يمكن أن تقدم بديلاً ناجحاً لمآسى العهود السابقة ..

وظل حتى وفاته يجتر الحلم المجهض الذى لم يستطع تحقيقه وأصبح شاهداً ورمزاً على انهيار تركيبة تطبيقية ونظرية قديمة وسقوط أيديولوجية تجمدت وتجاوزتها معطيات الحياة والتطور ..

ولكن الاحتفال العالمى بوفاته يوحى أيضاً بأنه قد يتحول إلى رمز فى البحث الدءوب لإعادة صياغة نظرية جديدة تستوعب حلمه المجهض فى التوفيق بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتحرر الإنسان من كل الموبقات التى تشل أو تعطل قدراته فى التفكير والإبداع ..



- النمط الآسيوى المعاصر .
- اليابان تعلن العصيان .
- الصين وبراجماتية بلا ضفاف .
- الطبول الآسيوية .

النمط الآسيوى المعاصر .. قراءة سياسية اجتماعية

فى التقرير الأخير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس أشارت الإحصائيات التى أوردها إلى اتجاه واضح بالانتقال التدريجي لمركز ثقل الاقتصاد العالمي إلى آسيا والمحيط الهادى ..

وقد جاء فى تقرير المنظمة الدولية أن معدلات التنمية في تلك البلدان قفزت إلى معدلات تتراوح بين خمسة إلى ستة فى المائة مقارنا بمعدلات النمو فى الولايات المتحدة (حوالى ٢٪) وفى أوربا (٣٪) . وأنه مع استمرار هذه المعدلات فإن دول الحزام الآسيوي الذي يضم الصين واليابانى وكوريا وسنغافورة وتايلاند وحتى فيتنام وأندونسيا ستحتكر ثلث الانتاج العالمي مع بداية القرن القادم مقارنا بالربع فقط فى بداية تسعينات هذا القرن ..

والمهم فى هذا التقرير الذى حوى الكثير من الأرقام والإحصائيات والتوقعات هو أنه أعاد تأكيد أو طرح قضية كانت بالفعل ومازالت تمثل هاجسا اقتصاديا وسياسيا لكثير من الأوساط الأمريكية والغربية في عالم يشهد تحولات سياسية غير مسبوقة ومازال في حالة الفوران البركاني الذي لم يستقر بعد ، وبالتالي لم تتحدد أشكاله النهائية ..

وقد أثار انتباهي مع قراءة الخطوط العريضة لهذا التقرير الاقتصادي ؛ تصريحان سياسيان لاثنين من أبرز زعماء المنطقة (شرق آسيا) هما الجنرال جياب الزعيم الأسطوري الفيتنامى (٨٢ سنة) الذى هزم الفرنسيين في معركة دين بيان فو الشهيرة فى منتصف الخمسينات .. كما هزم الأمريكيين في معارك سايجون الشهيرة أيضا في منتصف السبعينات ..

أما الثانى فهو جوشوك تونج رئيس وزراء سنغافورة وواحد من الذين صاغوا وصنعوا تجربة سنغافورة المتميزة فى التنمية والتقدم ..

فبالرغم من الخلافات الأيديولوجية والسياسية الواضحة ؛ أو التى كانت واضحة ؛ بين الزعيمين الفيتنامى والسنغافورى والتى كانت تجعل أحدهما وحتى وقت قريب قائدا مبرزا فيما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى ؛ والآخر مفخرة يشار إليها كرمز لما يمكن أن تحققه الرأسمالية ..

إلا أن الذى أثار انتباهى ؛ بل ولابد وأن أعترف بأنه أدهشنى ؛ هو التماثل الغريب فى مضمون تصريح الزعيمين ..

يقول الجنرال جياب فى لقاء أخير له مع إحدى محطات التلفزيون الأمريكى « إن الأخذ بالمبادىء الاقتصادية للسوق لا يعنى أبدا أن فيتنام قد تخلت عن مبادئها فى التنمية وأنها تسير فى طريق للنمو الرأسمالى على النمط الأمريكى ، فهذا غير صحيح وغير وارد » ..

أما جوشوك تونج فيقول فى تصريح له للصحف الأمريكية :

«إن اقتصاديات الشرق الآسيوى تتنامى بينما تضعف حدود المنافسة لدى الغرب ؛ وأعتقد أنه على الباحثين فى الغرب أن يدرسوا الكونفوشية كما لو كانت تقدم أيديولوجية بديلة عن الليبرالية الغربية» .

إن الأهم والأخطر هنا ؛ ليست التقارير الاقتصادية عن النمو المضطرد فى اقتصاديات دول شرق آسيا واحتمال بروزها كقوة اقتصادية قائدة أو منافسة للقوى الاقتصادية الأخرى وخاصة أمريكا وأوربا الموحدة ؛ ولكن الجديد والمثير أن التحدى الاقتصادى الذى قد تمثله الدول المكونة للمجموعة الآسيوية ينطلق من أرضية فكرية وثقافية لا تصب فى النهاية فى طاحونة القيم الليبرالية الغربية ؛ بل ربما سارت فى خط متناقض تماما ..

تناقض .. وتماثل

فبالرغم من أن المجموعة الآسيوية تضم عددا من الدول التى تحكمها خلافات بل وتناقضات تاريخية وحروب معاصرة ..

فهناك اليابان بتراثها الامبريالى فى المنطقة وبنظامها الاقتصادى الحر الذى وضع بذوره الجنرال ماك آرثر الحاكم العسكرى الأمريكى لليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وهناك الصين وفيتنام بنظامهما الاقتصادى الموجه وأيديولوجيتهما والتى مازالت ترفع شعارات الاشتراكية وتقدس ماوتسى تونج وهوشى منه...

ثم هناك دول مثل كوريا وسنغافورة وتايوان وتايلاند تمزج بين مفهوم الاقتصاد الحر ومفهوم السوق الموجه مؤكدة تفوقها وتميزها ..

بالرغم من هذا التاريخ الطويل ؛ بل والواقع الذى يعكس تنوعا وتناقضا سياسيا واقتصاديا كان يفصل بين تلك الدول وحتى وقت قريب ويضعها ضمن معسكرات منقسمة ومتناحرة على النطاق الدولى والاقليمى ؛ إلا أن الذى يزعج البال الأمريكى والغربى بشكل عام ؛ أنه وبعد تحلل الاتحاد السوفيتى وانهيار المعسكر الشرقى فى أوربا .. وبعد أن بشر فوكوياما بنظريته بنهاية التاريخ وانتصار الفكر الليبرالى الغربى ؛ تبدو مجموعة دول جنوب شرق آسيا على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية كما لو أنها تعزف لحنا مشتركا ..

لحن تتداخل فيه قيم ثقافية وتراثية وانتاجية تتوحد فيما بينها لتقدم مضمونا يكاد يكون متشابها وإن اختلفت الأشكال والأيدلوجيات الظاهرية والشكلية ..

وهذا المضمون الذى تختلط فيه مفاهيم السوق الحر مع تأكيد دور الدوله وأسس العمل الجماعى يذهب بنا إلى القول بأننا بإزاء نمط متفرد للتنمية ، ولا نجرؤ على تسميته بالأيديولوجية ..

نمط تجد فيه توليفة خاصة تخلط بين رأسمالية السوق الحر وبين التراث والقيم الكونفوشيوسية التقليدية التى سادت هذه البلدان حيث تعلو فيها قيمة الترابط الاجتماعى القائم على أساس « العائلة المنتجة » ، بل ومضافا إليها بعض التفسيرات النظرية الماركسية الى تحدثت عن نمط الإنتاج الأسيوى وتفرده بدور الدولة المركزية القوية والمفهوم الجماعى القائم على اخضاع مصلحة الفرد للمجتمع ككل ..

التعددية فى السلطة

إن هذه المرتكزات الثابتة هى التى جعلت من السهل للصين وفيتنام أن تجرى كل منهما انفتاحا اقتصاديا واسعا وموجها من أعلا تحكمه وتتحكم فيه الدولة المركزية القوية..

بينما فشلت فى ذلك روسيا ويوغوسلافيا ودول شرق أوربا ..

وهى فى نفس الوقت التى جعلت مفكرا يابانيا معاصرا يقول

« إن ماحققته اليابان من تقدم إقتصادى كبير هو فى الواقع مستمد من تراثها وقيمها الخاصة أكثر مما هو مستمد من القيم الغربية الليبرالية ..

أما لى كوان رئيس وزراء سنغافورة السابق والمستشار الحالى لمنظمة دول جنوب شرق آسيا فلا يترك مجالا للتردد حين يقطع «بأن قمة التكافل الاجتماعى ، حيث تسبق مصالح المجتمع مصالح الفرد هى القيم الجاذبة للمجتمعات فى شرق آسيا ، ولقد حققت الدول الأسيوية ، بمافيها اليابان ، نجاحها الاقتصادى بعيدا عن النموذج الآمريكى الغربى وقيمه الفردية »

ولعل ذلك هو الذى دعا أستاذا أمريكيا متخصصا هو روبرت سكالا رئيس مركز الدراسات الأسيوية فى جامعة كاليفورنيا إلى التأكيد بأن النمط الآسيوى فى النمو يقوم على التعددية السلطوية كبديل عن المنهج الليبرالى الغربى ؛ وكبديل أيضا عن المنهج الديالتكنيكى الماركسى فى آن واحد .

وحتى فرانسيس فوكوياما نائب المدير السابق لجهاز التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية وصاحب كتاب «نهاية التاريخ والرجل الأخير» يعترف فى مقالات أخيرة له بأن دول جنوب شرق آسيا من اليابان والصين فى الشمال حتى أندونسيا فى الجنوب تواجه منعطفا هاما.. فإما تقبل طريق التطور الليبرالى على الأسس الغربية أو الاتجاه أكثر وأكثر فى خط معاد ورافض لليبرالية الغربية .

ويتوقع فوكوياما عدم إمكانية استمرار هذا النمط الذى يحاول أن يصالح بين اقتصاديات السوق وأشكال السلطة الأبوية .

ولكن الكثير من العلماء المتخصصين الأمريكيين اختلفوا بوضوح مع تقييم فوكوياما ويعتقدون مثل كريس شيرويل مدير مركز دراسات الشرق الأقصى «أن مجموعة القيم فى تلك المنطقة والمستمدة ، من التراث

الكونفوشيوسى تضع الجماعة ونظامها فوق الفرد ومصالحه ؛ وتحتل الروابط الأسرية والاجتماعية وكذلك قيم العمل والتواصل الأولوية المطلقة..».

وإذا كان ميكانيزم الدفع للعمل والتقدم وفقا للقيم الليبرالية الغربية يقوم على إدارة وتوجيه الصراعات ؛ فإنهم فى آسيا يفضلون إدارة الدفع إلى الاتفاق الجمعى ..

تماثل ... و تناقض

وقد كشفت عدة دراسات أخيرة أن مجموعة القيم المحددة للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى اليابان ومجموعة دول النمو الأربع (الرأسمالية) أبعد بكثير عن مجموعة القيم المحددة للتطور الأمريكى أو حتى النمط الأوربى.

كذلك فإن نمط وعلاقات الإنتاج السائدة فى دولة مثل الصين أو فيتنام (الاشتراكية) أقرب بكثير إلى نمط التطور فى الدول الآسيوية الأخرى عنه بالنسبة للاتحاد السوفيتى السابق أو الدول الاشتراكية فى شرق أوربا السابقة أيضا ..

وأنه وبعد خفوت الصوت العالى للخلافات الأيديولوجية تكشفت الحقائق عن تقارب ؛ بل وأحيانا تماثل مذهل ليس فقط فى سيادة ودور الدولة المركزى ووجود قدر كبير من التخطيط الدقيق المحكم والمفروض من أعلا ؛ بل وأكثر من هذا فى نمط وأشكال العلاقات الاجتماعية .

وهناك بعض الاستنتاجات المحددة والمدهشة فى هذا الصدد منها أن نمط الإنتاج الآسيوى ينظر إلى المشروع الاقتصادى بأنه ليس مجرد توافر رأس المال ؛ بل كفاءة وخبرة العاملين ..

فهو لا يعتمد فقط على المدير الكفء ولكنه يعتمد اكثر على العاملين الأكفاء ؛ ولذلك يركزون على معاهد التدريب والتعليم والتأهيل للجميع ..

كما تقوم الإدارة فى المؤسسات (سواء أكانت قطاعا خاصا أم عاما) على ما يمكن تسميته بثلاثية الإنتاج ..

مجلس الادارة ؛ مجلس المساهمين ؛ ثم مجالس المؤسسة ...

وهذه الأخيرة يطلق عليها فى اليابان اسم «مجلس المراقبين» وفى الصين «المجلس العمالى» ؛ ولها صوت قوى فى الأمور الخاصة بالأوضاع الاجتماعية للعاملين .

كذلك يقوم الاقتصاد الاجتماعى للسوق على عدة محاور منها الموازنة بين حرية السوق والمتطلبات الاجتماعية ؛ ومنها الربط بين الأسعار والأجور داخل حركة السوق ...

ومنها أن الدولة : وليست البورصة ؛ هى الضامن الأساسي لحركة السوق وديناميكيته ..

وقد أدى ذلك إلى مؤشرات واضحة تميز بها النمط الآسيوى فى الإنتاج مؤكدة المضمون الاجتماعى المختلف عن الأنماط الرأسمالية الأمريكية والغربية بشكل عام .

فهناك تحجيم واضح لفوارق الأجور ؛ فبينما يبلغ الفارق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور فى الولايات المتحدة الأمريكية واحد إلى ١١٠ يصل فى اليابان إلى واحد إلى ١٧ وفى الصين واحد إلى عشرة ..

كما أن الشريحة الاجتماعية الغالبة والتى يمكن أن يطلق عليها بالطبقة الوسطى تبلغ فى اليابان حوالى ٨٥٪ من مجموع الشرائح المكونة للمجتمع ؛ وفى الصين حوالى ٨٠٪ ؛ أما فى أمريكا فهى تمثل أقل من ٥٠٪ ..

وهناك أمثلة أخرى كثيرة ..

وكلها تؤكد فى النهاية أن ثمة تناقضا قيميا وفكريا بين نمط الإنتاج الآسيوى والنمط الأمريكى الأوربى وأن القضية ليست فقط فى وجود تنافس اقتصادى حول معدلات الإنتاج والتسابق على الأسواق ..

وأن الأمر لا ينحصر فقط فى تعدد التكتلات والقوى الاقتصادية بل فى تعدد الرؤية والمنطلقات الفكرية والمكونات الثقافية .

وهو أمر يحتاج فى عالمنا العربى ؛ ليس فقط إلى المتابعة بل وإلى الدراسة المعمقة ..

اليابان تعلن العصيان العملاق الاقتصادى يدخل الحلبة العسكرية

وأخيرا بدا واضحا أن القوة الاقتصادية اليابانية التى فرضت نفسها خلال السنوات الأخيرة لم تعد مجرد مارد بأقدام من صلصال كما كان يقال إشارة إلى خفوت وأحيانا انعدام الدور السياسى والعسكرى ...

ففى أسبوع واحد أقدمت اليابان على حدثين هامين كانا كفيلين ليس فقط بشد أنظار ؛ وأحيانا حذر الرأى العام العالمى ؛ بل ويعتبران بكل المقاييس إعادة صياغة تكاد تكون شاملة للدور اليابانى على النطاق العالمى سياسيا وعسكريا ؛ وإعلانا لا تنقصه الصراحة عن البحث عن دور فعال فى هذه المجالات الحيوية ليكون للعملقة والتفوق الاقتصادى أقدام عسكرية وسياسية ثابتة وراسخة بدلا من أقدام الصلصال فى الزمن الذى لم يكن بعيدا ..

أما الجانب السياسى لهذا المانيفستو اليابانى الجديد فقد تم إعلانه فى قاعة المؤتمرات التى عقدت فيها «قمة الأرض» فى ريودى جانيرو حينما كشف الوفد اليابانى الكبير الذى ترأسه رئيس الوزراء ميازاوا عن موقف يابانى متميز وفعال فى التعاطف مع قضايا العالم الثالث أو الجنوبى .

أما الجانب العسكرى فقد تمثل فى قرار «الديت» أو البرلمان اليابانى بالموافقة ولأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ بإرسال قوات يابانية خارج الأراضى اليابانية متمثلا فى ٢٠٠٠ جندى يساهمون فى أعمال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى كمبوديا ..

وجاء التواكب والتوافق الزمنى لهذين الموقفين ليضع نقاطا على حروف وجمل كثيرة كانت تتردد طوال الحقبة الماضية عن الدور اليابانى المرتقب على الساحة العالمية ؛ وهو الأمر الذى كان يبدو واضحا أن القوى صاحبة القرار فى المجتمع اليابانى كانت تتعمد أن يظل مشوبا بالغموض وعدم الحسم والتردد ..

ربما تحسبا لردود فعل عالمية لم تنس بعد المغامرة اليابانية العسكرية فى الثلاثينات والأربعينات ..

وربما انتظارا للظروف المواتية التى تسقط الكثير من الاعتبارات أو على الأقل تحد من العقبات التى يمكن أن تقف فى وجه هذه الانطلاقة المرتقبة ..

وفد ودور متميز

ففى مؤتمر الأرض فى ريو دى جانيرو، لاحظ الجميع أن الوفد اليابانى الذى قاده رئيس الوزراء لم يكن مجرد أكبر وفد حضر المؤتمر بل كان يشتمل على أعداد كبيرة من المختصين وأساتذة الجامعات ليس فقط فى مجال البيئة بل وفى مجالات أخرى اقتصادية وسياسية ؛ كما كان الوفد مزودا بالكثير من الدراسات الهامة فى المجالات المختلفة مثلما تؤكد وثائق المؤتمر ..

وجاءت المشاركة اليابانية فى كل اللجان الرئيسية والفرعية للمؤتمر والمشاركة الفعالة فى المناقشات التى كانت تجرى وعلى مدى أسبوعين ؛ لتؤكد أن هذا الوفد هو حصيلة دراسات وخطط طويلة ربما امتدت لسنوات سابقة وأنه يمتلك تصورا شاملا لكل القضايا المطروحة ..

وعلى عكس الموقف الأمريكى الذى رفض التوقيع على أهم معاهدتين وهما التنوع الأحيائى والأخرى الخاصة بالمناخ وعدم التعهد بتقديم مساعدات لدول العالم الثالث للتنمية البيئية ..

وأيضا على عكس الموقف الأوربى المتردد والذى حاول أن يجد لنفسه موقعا وسطا بين الموقف الأمريكى ومطالب دول العالم الثالث ..

كانت اليابان هى الدولة الصناعية الكبرى التى أيدت وساندت كل الاقتراحات والوثائق التى خرج بها المؤتمر بما فى ذلك المعاهدات والتعهدات الخاصة بتقديم المساعدات ..

بل إن التعهد اليابانى بالمساعدات (٧ر٧ مليار دولار) يفوق كل ما وعدت الدول الأوربية الصناعية بتقديمه لمساعدة التنمية البيئية فى دول الجنوب (حوالى ٤ مليار دولار) ..

والقضية هنا ، مثلما لاحظ كثير من المراقبين ؛ لا تكمن فقط فى السخاء اليابانى النسبى للعطاء لدول العالم الثالث : بل فى الحرص الواضح خلال مناقشات المؤتمر من جانب الوفد اليابانى على الافتراق والتميز والابتعاد عن الموقف الأمريكى وهو الأمر الذى لم يكن يحدث فى السابق ..

وهو الذى دفع البعض إلى القول بأن اليابان قد اختارت قمة ريودى جانيرو لتقدم خطابها السياسى الجديد .. والمتميز . أيضا .. والمتعاطف مع قضايا الجنوب ...

خروج عسكرى

أما قرار البرلمان بالمشاركة فى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى كمبوديا ؛ والذى جاء مواكبا للموقف السياسى اليابانى فى قمة الأرض ؛ فكان بمثابة الحمم الأولى الملتهبة والتى انطلقت من بركان كان قد تعود البعض على سكونه وهدوئه ..

وبغض النظر عن المواقف الدرامية التى اتخذتها المعارضة اليابانية للوقوف ضد هذا القرار الأمر الذى أدى إلى استقالة أكثر من ١٣٠ نائبا من نواب المعارضة فى البرلمان ، إلا أن القذائف البركانية التى أطلقها هذا القرار أبعد بكثيرمن أن تكون قضية خلاف محلية بين الحكومة والمعارضة .

فالدستور اليابانى « المسالم » والذى صاغته لجنة تحت إشراف الجنرال الأمريكى ماك أرثر بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية حرص على تحجيم القوة العسكرية اليابانية بشكل كبير تحسبا لأية مخاطر فى المستقبل ودرءا لأية محاولة فى بعث تلك القوة المخيفة ...

ونص هذا الدستور ليس فقط على تحديد قوة الجيش اليابانى بل وأيضا تحديد مهامه وحصرها فى القضايا الداخلية مع «عدم السماح تحت أى ظرف بإرسال قوات يابانية خارج الأراضى الوطنية» مع ملاحظة أن هذا النص الدستورى اليابانى قد تكرر أيضا لدى وضع دستور ألمانيا الاتحادية بعد إعلان نشأتها سنة ١٩٤٨ حينما أصر الحلفاء ؛ والولايات المتحدة بشكل

خاص ؛ على أن يتضمن الدستور الألمانى «حظرا قاطعا على إرسال أية قوات ألمانية خارج أراضيها»

وبالرغم من أن الظروف التى أعقبت الحرب العالمية الثانية والتغيير الجذرى الذى جرى فى خريطة الصراع الدولى وتحول كل من اليابان وألمانيا الغربية إلى حلفاء للولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الاشتراكى قد أسقط الكثير من الاعتبارات وحتى المعاهدات الأولية التى أعقبت انتهاء الحرب الثانية ؛ بما فى ذلك السماح لكل من اليابان وألمانيا الغربية بتشكيل جيوش قوية لمواجهة الخطر الشيوعى فى ذلك الوقت؛ وعلى اعتبار أن اليابان تمثل الرادع الأول أمام الصين الشيوعية وألمانيا الغربية تمثل خط الدفاع الأمامى فى مواجهة الخطر السوفيتى فى أوربا وبالرغم من أنه قد سمح لأعداء الأمس بدعم ترساناتهم العسكرية وقدراتهم الدفاعية من أجل هذا الغرض ؛ إلا أن أحدا لم يكتشف أو ربما لم يكن يرغب فى أن يكتشف أنه رغما عن الدور الذى تلعبه الدولتان فى التحالف الغربى ضد الخطر الشيوعى فى ذلك الوقت ؛ إلا أن حركتهما فى المجالات العسكرية كانت مقيدة بل ومرتهنة إلى حد كبير بالارادة الأمريكية...

ولقد اكتشف الأمريكيون أنفسهم هذا المأزق إبان حرب الخليج الأخيرة حينما قادت الولايات المتحدة تحالفا عسكريا عالميا من أجل تحرير الكويت من الغزو العراقى ؛ ورفضت كل من اليابان وألمانيا إرسال قوات عسكرية للمساهمة فى هذه الحرب إستنادا إلى نصوص الدستور فى البلدين والذى يحرم إرسال قوات لهما خارج أراضيهما ، واكتفيا بتقديم مساهمات مادية فعالة لتمويل المعارك (دفعت اليابان حوالى ١٣ مليار دولار وألمانيا ٨ مليار دولار) .

وتحت إلحاح وضغوط أمريكية حاول الألمان تغيير هذا النص الدستورى ونجحوا سنة ١٩٩١ وبعد مناقشات ساخنة فى البوندستاج (البرلمان) ..

وجرت محاولات يابانية لتغيير الدستور طوال العامين الماضين ولكنها كانت تفشل دائما فى مواجهة المعارضة القوية فى البرلمان اليابانى ..

ولكن الاصرار اليابانى ؛ وليس الرغبة الأمريكية ؛ هى التى فرضت فى الأسبوع الماضى إعلان قرار الدايت اليابانى بتغيير الدستور والسماح

بإرسال قوات يابانية خارج أراضى الوطن ولأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ..

والغريب فى الأمر أن الإلحاح الأمريكى منذ عامين لكى تساهم اليابان بشكل فعال فى القوة العسكرية للحلفاء ؛ قد تحول هذه الأيام إلى صيحة ريبة وتخوف تكاد تصل إلى حالة الالتياع إلى الدرجة التى جعلت معلقا أمريكيا مثل وليام تايلور يقول فى الواشنطن بوست «إن نظرة أمريكا اليوم لليابان . تكاد تقارب نظرتها إلى الاتحاد السوفيتى طوال الأربعين عاما الماضية .

ردود أفعال ساخنة

ولم تكن أمريكا وحدها هى التى أبدت تحفظها إزاء هذا القرار اليابانى، فالمتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية يعلق بأن الصين ؛ ونظرا للمعطيات التاريخية تعتبر إرسال قوات يابانية للخارج مسألة بالغة الحساسية أما وزارة الخارجية فى كوريا الجنوبية فتصدر بيانا بهذه المناسبة ترجو فيه اليابان « بأن يتعامل بحذر مع إرسال قوات الدفاع إلى الخارج وتضع فى اعتبارها مخاوف الدول المجاورة والمعاناة التى لا قوها على أيدى العسكرية اليابانية منذ سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٤٥ .

أما فى وزارة الخارجية فى سنغافورة فترى القرار اليابانى الأخير فى ضوء « محاولة نسيان الماضى والنظر إلى الأمام ولكن الجيران يجدون صعوبة فى النسيان » .

ولعل وزير خارجية ماليزيا كان أكثر وضوحاً حين أكد أن أحدا لايريد « أن تظهر اليابان مرة أخرى كقوة عسكرية »

كل هذه السخونة المتوجسة فى دول جنوب شرق آسيا ومعها أيضا الصين إضافة إلى الولايات المتحدة من أجل قرار بإيفاد ٢٠٠٠ جندى يابانى للمساهمة فى أعمال قوات حفظ السلام فى كمبوديا وبتحفظات وشروط كثيرة تضمنها القرار وهى عدم مشاركة القوة اليابانية فى أية أعمال عسكرية مباشرة أو غير مباشرة (مثل تنظيف حقول الألغام) أو القيام بدور فى الاتصالات فى الخطوط الخلفية بل حصر نشاط الفرقة اليابانية فى

الخدمات الطبية والأعمال الاجتماعية والغذائية والترفيهية وليس من الصعب معرفة الأسباب الحقيقية التى أثارت كل هذه التداعيات بين دول المنطقة من ناحية وبشكل خاص فى الولايات المتحدة الأمريكية ..

فاليابان هى الدولة الوحيدة فى العالم حتى الآن التى استطاعت أن تضرب قوات أمريكية على أراضى أمريكية ، وذكريات بيرل هاربور التى دمرت فيها الطائرات اليابانية الجزء الأكبر من الأسطول الأمريكى لم تستطع السنوات الخمسون الماضية أن تمحوها من الوجدان الأمريكى . .

ليس فقط لقسوة الماضى وكوابيسه المزعجة ولكن والأهم لأن الحاضر يجعل من هذه الكوابيس أشباحا معاصرة ..

فالتفوق الاقتصادى اليابانى الذى أصبح حقيقة واقعة منذ نهاية الثمانينات والقوة التصديرية الهائلة التى يمتلكها هذا الاقتصاد إلى درجة اقتحام السوق الأمريكى نفسه ومنافسة الصناعات الأمريكية على أرضها والتفوق عليها فى مجالات هامة مثل السيارات والالكترونيات مقارنا بالانكماش الاقتصادى الأمريكى الذى يعانى من نسب عالية من التضخم والبطالة أصبح يمثل هاجسا أمريكيا باعتباره بيرل هاربور اقتصادى ..

ولذلك لم يكن غريبا أن تقرير البنتاجون وتصوراته لجعل الولايات المتحدة القوة القائدة والمتفردة فى العالم يضع اليابان وأوربا فى قائمة القوى التى يمكن أن تكون منافسا للزعامة الأمريكية فى المستقبل ..

وقد جاء فى آخر دراسة للاقتصاد العالمى قام بها المعهد الدولى للتطوير الاقتصادى والإدارى فى جنيف فى شهر يونيو الحالى فى تقييم لاقتصاديات أكبر ٣٠ دولة فى العالم أن اليابان تأتى فى المقدمة ؛ يليها ألمانيا فى المرتبة الثانية بينما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الخامسة ..

واعتمدت الدراسة على مؤشرات اقتصادية هامة تتعلق بمتوسطات الإنتاج والدخل والحجم الكلى للإنتاج والقوة التصديرية ..

وفى ضوء هذا الواقع يأتى القراراليابانى الأخير ليركب للمارد الاقتصادى أقداما سياسية وعسكرية ..

وليواصل العالم المتغير تطوراته الدرامية التى لم تستقر بعد على شكل محدد ...

الصين ومؤتمرها الأخير
براجماتية بلا ضفاف ...

من الطبيعى أن يثير المؤتمر الأخير للحزب الشيوعى الصينى الذى انتهى فى بداية هذا الاسبوع اهتماما واسعا من جانب الكثير من الأوساط السياسية العالمية والتى شارك فيها مجموعة متميزة من الخبراء والمختصين فى أوربا وأمريكا ..

فالمؤتمر الرابع عشر والذى يجىء بعد قرابة خمس سنوات من المؤتمر السابق (سنة ١٩٨٧) يأتى فى وقت تغيرت فيه أوراق كثيرة للماضى وخاصة بعد التغيرات الدرامية والتى جرت بوتيرة سريعة وأحيانا مفاجئة أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتى وإلى اختفاء ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى فى شرق أوربا .

كما أنه يواجه قضايا ومشاكل داخلية وخارجية ؛ تخرج تماما عن نمط الصياغات النظرية التقليدية ، وتطرح قضايا وتساؤلات حول مستقبل التجربة الصينية تصل إلى حد التساؤل المشروع والمبرر حول إمكانية حقيقية لأن يعقد مؤتمر آخر للحزب الصينى بعد خمس سنوات ؛ وتصل إلى القول بأن المؤتمر الأخير قد يكون آخر مؤتمر لهذا الجهاز الذى ظل يحكم الصين ولمدة تقارب الخمسين عاما ؛ أى منذ إنشاء جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩ ..

ولو تجاوزنا بعض البالونات السياسية التى واكبت انعقاد المؤتمر الأخير مثل الإطاحة بعدد من الأيديولوجيين التقليديين سواء من خلال الموت الطبيعى أو من خلال التقاعد لكبر السن ..

كذلك الشعار الذى خرج به المؤتمر عن أقتصاديات السوق الاشتراكى والتهليل ومحاولة التنظير ـ الفجة أحيانا ـ لهذه التوليفة الجديدة : فإننا نستطيع القول وبقدر كبير من الثقة العلمية إن المؤتمر الأخير للحزب الصينى قد اعتمد على براجماتية واضحة فى تناول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن أية قيود نظرية أو أيديولوجية مرتكزا على إثارة النعرة القومية والوطنية حتى ولو كانت صياغتها تأخذ ألوانا براقة مثل الحديث عن الاشتراكية بمفاهيم صينية . وكلها فى النهاية تعتمد المثل الصينى القديم والذى يقول بأنه لا يهم لون القطة ما دامت تأكل الفيران ..

وبمعنى أوضح وأبسط لا يهم ما تقوله النظرية أو النظريات ولكن الأهم هو ما تستطيع أن تحققه من إنجاز على أرض الواقع ..

ولو تأملنا النقاط ؛ أو الوصايا العشر ؛ التى جاءت فى خطاب جيانج زيمن السكرتير العام للحزب الصينى ؛ والمأخوذة طبعا من تراث تنج هسياوبنج والذى يدير كل شىء من خلف ستار التقاعد فسنجدها تتركز فى عدد من الأفكار التى يمكن تلخيصها ..

أن السوق الموجه ؛ وأحيانا تستخدم كلمة الاقتصاد ؛ ليس بالضرورة اشتراكيا ؛ وأن السوق المفتوحة ليس بالضرورة رأسماليا .

أن الإدارة الذاتية والملكية المختلطة لوسائل الإنتاج تقدم شكلا أكثر تقدما وفاعلية فى شكل الملكية المباشرة للمنتجين كبديل عن الملكية البيروقراطية للدولة .

أن الأخذ بنظام السوق (الاقتصاد) المفتوح وممارساته فى المناطق الاقتصادية الخاصة فى جنوب الصين وشرقها قد أثبت نجاحه العملى فى رفع الانتاج ورفع مستوى المعيشة وزيادة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين فى شكل الرعاية الصحية والتعليمية وفى مجالات العمل والإسكان..

ومن الواضح أن شعار «السوق الاشتراكى» هى مجرد توليفة عملية براجماتية بالرغم من المحاولات الساذجة أحيانا فى إعطائها شكلا نظريا ؛ ولعل ما كتبته صحيفة الشعب الصينية والمتحدثة باسم الحزب الصينى يقدم

نموذجا لهذه المحاولات فى مقال لها عن البورصة والمضاربات ؛ والتى هى أحد السمات الأساسية للمجتمع الرأسمالى ؛ حين تحاول أن تنفى عنها هذه الطبيعة «لأن كارل ماركس نفسه ضارب فى بورصة لندن وكسب فى إحدى المضاربات ٤٠٠ جنيها استرلينيا» !!

ومن الوأضح أيضا أن المؤتمر الأخير ، وكبديل عن النظرية ؛ استخدام الفكرة القومية والوطنية كبديل عن الثورة العالمية والأممية ؛ فالشعار الأساسى الذى خرج به هو أن بناء الصين القوية هو المسؤولية المقدسة والتى لا تتجزأ لكل صينى ..

وتضمنت الوثيقة السياسية الأساسية للمؤتمر استثمارا واضحا لهذا العامل وبنجاح سواء بالنسبة لاسترداد هونج كونج (المستعمرة الصينية التى ستضم إلى الصين سنة ١٩٩٧ بعد الاتفاق مع بريطانيا) أو توحيد تايوان (جمهورية الصين الوطنية سابقا والتى ظلت تحتل مقعد الصين فى مجلس الأمن حتى تخلت عنها الولايات المتحدة فى منتصف السبعينات) أو حتى فى العلاقات المتشابكة والمعقدة مع الثلاثة الكبار اليابان ـ روسيا ـ الولايات المتحدة ..

على أن الجديد والمثير حقا فى هذه التوليفات التى تحاول تقديم صيغة براجماتية قومية ؛ جرى تعميدها نظريا تحت اسم نظرية «تنج هسيا وبنج» ..

فلم يكن هناك فى الصين من يفكر ، رغم كل التبديل والتغيير شبه الجذرى فى السياسات والتوجهات ؛ بأن تكون هناك نظرية غير نظرية ماوتسى تونج ..

ولكن صحيفة الشعب الصينية فى تعليق لها على منجزات المؤتمر تذهب إلى أن نظرية بنج تقوم على أساس سحرى ناجح ؛ وتجىء محصلة لخبرة ١٤عاما من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتى تمكنت من خلالها إلى تحويل النظرة القديمة إلى اقتصاديات السوق التجارية باعتبارها شيطانا إلى تطويع هذا الشيطان لصالح الشعب»

وتقدم الصحيفة المبررات العملية لهذه النظرية الجديدة حين تقول إنه فى الفترة بين سنة ١٩٧٩ حتى سنة ١٩٩٠ (فترة الإصلاح الاقتصادى ؛ زاد

الناتج القومى بمعدلات تصل متوسطاتها إلى ٩,١ ٪ وهو الذى يعد أكبر معدل للزيادة فى العالم حتى الآن ..

وإحصائيات أخرى كثيرة كلها تتعلق بهذه الفترة «السحرية» وتختص بزيادة المدخرات ١٧ مرة وارتفاع دخل الفرد ثلاث مرات وانخفاض نسبة من كانوا يعيشون تحت خط الفقر من مائة مليون نسمة إلى ثلاثين مليون نسمة..

والجديد والمثير أيضا فيما يطلق عليه بنظرية ينج أننا هنا بصدد واقع معين تجرى محاولة الخروج منه بإطار نظرى على عكس نظرية ماو التى كانت تحاول إجراء تغيرات فى الواقع وفقا للنظرية ..

والجديد أيضا فى تقديم النظرية الجديدة هو التأكيد مثلما قالت الصحيفة الصينية «أن هذه النظرية تخضع للتطوير والاغناء فى رحلة التطبيق» بعيدا عن أى جمود عقائدى أو مذهبى ..

وبالرغم من الاختلاف القائم بين كثير من المحللين والمختصين حول مستقبل التجربة الصينية ؛ واتجاه البعض إلى التأكيد بأن الصين تمضى فى الطريق الحتمى لاقتصاديات السوق الرأسمالى وآلياته ؛ واتجاه البعض الآخر للتحفظ ؛ إلا أن هناك شبه اتفاق بين أصحاب هذه الاتجاهات والتفسيرات المتباينة حول مستقبل التجربة الصينية وحينما يتناول الحديث خصوصية هذه التجربة سواء لدى مقارنتها بالتجربة السوفيتية المنهارة أو لدى مقارنتها بأنماط النمو والتنمية فى دول شرق آسيا وخاصة اليابان والنمور الأربعة (كوريا ـ سنغافورة ـ تايوان ـ تايلاند) ويشير هؤلاء إلى أن الخلاف بين التجربة الصينية المتواصلة حتى الآن والتجربة السوفيتية يتركزفى الأساس فى أن التجربة الصينية قامت ومن البداية على أساسين بعيدين تماما عن النمط السوفيتى الذى كررته دول شرق أوربا وهما البراجماتية (التجربة والخطأ) واستلهام التراث الصينى (البعد القومى والوطنى) .

فالبرجماتية الصينية ؛ حتى فى أيام ماوتسى تونج ؛ كانت تبدو بوضوح فى إعادة النظر المستمرة فى مسار التجربة ..

فهناك الخط الذى اتخذته الصين فى بداية ثورتها تحت شعار « دع مائة زهرة تتفتح ، ودع مائة مدرسة فكرية تتصارع .. ثم هناك الثورة الثقافية المدمرة فى الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ ثم إسقاط هذه الثورة ونقدها وبعنف .

ثم هناك سياسة الانفتاح الاقتصادى الناجحة التى جاءت فى أعقاب انهيار الثورة الثقافية ورموزها ..

وحتى فى العلاقات السياسية مع الدول كانت البرجماتية التى تضع المصالح الوطنية فوق أى اعتبار نظرى أو أيديولوجى هى المحرك الأساسى والفاعل فى تكيف هذه العلاقات ..

وقد كان ذلك وراء الخلاف الصينى السوفيتى الذى استمر ـ أكثر من ثلاثين عاما (١٩٦٠ ـ ١٩٩٠) واتخذ فى بعض أحيان مسارات حادة كادت أن تصل إلى المواجهة العسكرية ، بل ووصلت بالفعل إلى مواجهة عسكرية مع فيتنام (البلد الاشتراكى الذى كان حليفا للسوفيت .. كما كانت وراء التقارب الصينى الأمريكى الذى بدأ بمباراة فريقى البنج بونج فى أوائل الستينات ووصل إلى أن تحتل الصين مركز الدولة الأكثر رعاية فى السياسة التجارية الأمريكية ، وهو مكان خاص للغاية لم يستطع بوريس يلتسن أن يصل إليه حتى الآن ..

أما عن تشابه النمط البراجماتى الصينى فى التنمية مع الأنماط الأخرى السائدة فى شرق آسيا (اليابان والنمور الأربع) فهناك دراسات غربية وأمريكية فى هذا الصدد تشير إلى دور الدولة المركزية وإلى الآليات الخاصة بالسوق والتى تتحكم فيها البنوك المركزية وليست البورصة ، وإعلاء قيمة الترابط الاجتماعى القائم على أساس العائلة المنتجة ؛ وأشكال أخرى كثيرة تجرى فيها محاولة للمصالحة بين اقتصاديات السوق وأشكال السلطة الأبوية ؛ أو ما أطلق عليه « التعددية السلطوية كبديل عن المنهج الليبرالى الغربى ؛ وكبديل أيضا عن المنهج الديالكتيكى الماركسى فى آن واحد ..

وتأتى الزيارة غير المسبوقة لإمبراطور اليابان لبكين فى نهاية الاسبوع وبعد انتهاء أعمال مؤتمر الحزب الصينى الأخير وكأنما ترسم ملامح خطوط استراتيجية جديدة تماما ولا تخلو من الاثارة ...

يقول العالم الاقتصادى الأوربى كينيث كورتس وهو من أكبر المفكرين المهتمين بشئون شرق آسيا فى الغرب فى تعليق له على هذه الزيارة :

« لقد كشف الوضع الاقتصادى العالمى عن مفارقة غريبة .. فبينما تشهد اقتصاديات العالم بما فى ذلك الدول الكبرى انكماشا اقتصاديا ، فإن هناك منطقة وحيدة فى العالم تشهد نموا اقتصاديا كبيرا ، تلك المنطقة التى تضم شرق آسيا .. وبينما تنسحب أمريكا تدريجيا من المنطقة وتواجه مشاكل اقتصاديه حادة ؛ وبينما ينشغل الأوربيون بهمومهم الخاصة ؛ يأتى التقارب المضطردبين الصين واليابان ليعطى مؤشرات قوية عن تغيرات ملموسة فى موازين القوى العالمية ويبقى مع كل هذا السؤال مطروحا ..

الصين وإلى أين ...؟!

الطبول الآسيوية ... أكثر إثارة

بالرغم من الطبول العالية التى أثارتها الانتخابات الأمريكية الأخيرة وتردد صداها فى العالم كله وما صاحبها من صيحات ؛ وأحيانا صرخات ؛ بأن الجمهوريين قادمون أو أن الديمقراطيين هم القادمون ... فقد شهد هذا الأسبوع طرقا قويا على الأبواب العالمية ؛ وهو ليس أمريكيا هذه المرة ؛ ولابد وأن يفرض صداه الذى يستحقه ..

هذا الطرق قد لايقول بوضوح إن الآسيويين قادمون ؛ ولكنه يوحى على الأقل بأن هناك تجهيزات تجرى على هذا الطريق ..

فالزيارة التى قام بها إمبراطور اليابان أكيهتو مؤخرا للصين زيارة غير عادية بكل المعايير .. وقد تكون هذه الزيارة وما أسفرت عنه وما يمكن أن تؤدى إليه قبل غيرها هى القضية الأولى المطروحة على السيد الجديد فى البيت الأبيض جمهوريا كان أم ديمقراطيا .

فحينما تلتقى الدولة الاقتصادية الأولى فى العالم من زاوية القوة الإنتاجية والتصديرية مع الدولة الأولى فى العالم من ناحية القدرة البشرية والاستهلاكية فإن على العالم المعاصر الذى تحكمه فى الأساس العلاقات والصراعات الاقتصادية أن يجرى الكثير من الحسابات والموازنات ...

فهى أول زيارة من نوعها ـ تاريخيا ـ يقوم بها إمبراطور أو حاكم يابانى للصين ؛ ولم يكن ليعبر من قبل الخليج الباسفيكى الفاصل بين البلدين سوى قوات الغزو المجهزة بأسلحة الدمار ؛ وظلت العلاقة بين

العملاقين الآسيويين يحكمها وحتى الحرب العالمية الثانية التنافس العدائى وليس علاقات الود الجغرافى ..

وحتى فى القرن التاسع عشر ؛ وحينما كانت الصين نهبا للمطامع الأوربية الغربية والشرقية ويجرى تقسيمها إلى أقاليم وكانتونات يشرف عليها ذلك البلد الأوربى أو تلك ؛ شاركت اليابان هى الأخرى ؛ ليس فى مناصرة الجار الجغرافى والتاريخى ؛ بل فى اقتطاع أجزاء منه والسيطرة عليه ..

وقبل وإبان الحرب العالمية الثانية اجتاحت القوات اليابانية الأراضى الصينية (١٩٣٠) واستولت على مساحات واسعة وألحقت خرابا ودمارا شديدين بالشعب الصينى (يقدره الصينيون بأكثر من ٢٠ مليون قتيل وبحوالى ١٨٠ مليار دولار بحسابات تلك الفترة) .

وفى تلك الأيام رفع ما وتسى تونج الذى كان يقود مسيرته الكبرى لتخليص الصين من حكم الجنرال شن كاى شيك شعار الجبهة الوطنية لتوحيد كل الصفوف ضد العدو اليابانى المحتل ...

وحتى فى أعقاب الحرب العالمية وخروج اليابان مهزومة مدمرة بعد أن عصفت قنبلة هيروشيما ونجازاكى بكل الكبرياء والغطرسة العسكرية اليابانية ؛ فإنه لم يمض أكثر من أربع سنوات حتى عادت اليابان إلى سياستها التقليدية فى تقسيم الصين ..

فبعد انتصار ماوتسى ذ بنج وإعلان جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩ كانت اليابان أول دولة تعترف بحكومة كاى شيك فى تايوان وتقدم لها المساعدات الاقتصادية الفعالة باعتبارها دولة الصين الوطنية ...

كما كشفت الوثائق الخاصة بالاتفاق الصينى البريطانى حول مستعمرة هونج كونج وضمها إلى الصين سنة ١٩٩٧ أن اليابان لم تكن متحمسة للنتائج التى توصل لها الطرفان حول مستقبل الجزيرة ..

إن كل هذا التراث العدائى (القديم والمعاصر) هو الذى أعطى لزيارة الإمبراطور اليابانى للصين مغزى «الكتابة على أوراق بيضاء» ووضعها فى مصاف التغيرات الدرامية التى جرت ومازالت تجرى على الساحة العالمية

لتعيد صياغة العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، وانتهاء انقسام العالم إلى معسكرين .

توقيت محسوب

كما تأتى زيارة الإمبراطور اليابانى ، وبتوقيت محسوب ؛ فى أعقاب زيارة تاريخية أخرى وغير مسبوقة قام بها وفد كبير وعلى مستو عال يضم رئيس ووزراء كوريا الجنوبية إلى الصين وقع خلالها اتفاقية تاريخية بين البلدين أنهت عقودا طويلة من العداء بينهما ؛ وأجرت تغييرات جوهرية فى خريطة العلاقات الآسيوية ..

ففى خلال الحرب الكورية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) كانت القوات الصينية هى القوات الأساسية التى تقابل القوات الأمريكية (والتى حاربت تحت مظلة الأمم المتحدة) من أجل ضم كوريا الجنوبية إلى الشمال ..

ولقد جاءت هذه الزيارة ليس فقط لإسدال ستار من النسيان على هذا الماضى الأليم ؛ بل ولعقد مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والسياسية التى تدعم العلاقات بين البلدين ..

فقد اعترفت كوريا الجنوبية بالصين باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الصينى كله ؛ ضاربة بذلك عرض الحائط بحليفتها تايوان ..

كما اعترفت الصين بكوريا الجنوبية والتأكيد على أهمية وحدة الشعب الكورى شمالا وجنوبا ..

إن هذه الاتفاقيات الصينية ـ الكورية الجنوبية التى وقعت فى الشهر الماضى واعتبرت من جانب المراقبين الدوليين تغييرا للكثير من الأوراق القديمة ؛ لم تكن فى واقع الأمر سوى مقدمة أو فلنقل فاتحة شهية لتطورات أخرى أكثر إثارة ودرامية تكاد ترسم خطا واستراتيجيات جديدة تماما فى منطقة شرق آسيا ؛ وبذلك بعد أن أعقبتها زيارة الإمبراطور اليابانى ..

ولم يكن بالصدفة طبعا أن يتواكب موعد زيارة الأمبراطور اليابانى للصين مع انهاء أعمال المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعى الصينى ؛ ذلك

المؤتمر الذى دشن ما سمى بنظرية ونج هسيا وبنج القائمة على أسس براجماتية والتى تبشر «بالسوق الاشتراكى» على أساس أن السوق وآلياته ليست بالضرورة أن تكون رأسمالية أو اشتراكية ..

والتى تمثلت أيضا فى اعتماد سياسة التنمية المتعددة السرعات والمراحل ؛ بمعنى إقامة أكثر من نمط واحد للتنمية وأيضا للتجربة على الأرض الصينية ؛ نمط الانفتاح والمناطق الحرة فى الأقاليم الشرقية والجنوبية والذى ستلحق به هونج كونج بعذ ضمها للصين ؛ ونمط الانفتاح الموجة الذى يتحكم فيه تخطيط الدولة المركزى ..

حسابات جديدة

على أن الأهم من هذا كله فى قراءة وتفسير النتائج التى أسفرت عنها تلك الزيارة التاريخية التى قام بها إمبراطور اليابان للصين هى انعكاساتها على العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية ..

فالعلاقات اليابانية الأمريكية تخوض ومنذ فترة ما أطلق عليه بالحرب التجارية بين البلدين . تلك الحرب التى بدأت إرهاصاتها فى الثمانينات ثم تفجرت بوضوح وبشكل حاد أحيانا فى أوائل التسعينات ؛ واتخذت أبعادا سياسية واضحة خلال هذا العام ؛ وتحديدا أثناء زيارة الرئيس الأمريكى جورج بوش لطوكيو ..

لقد طالب الرئيس الأمريكى بوضوح بأن تفتح اليابان أسواقها أمام الصناعات الأمريكية والحد من سياسة الحماية التى تتبعها ؛ كذلك وقف سياسة الإغراق والتى أدت إلى خلل شديد فى الموازين التجارية بين اليابان والولايات المتحدة (بلغ العجز فى الميزان التجارى بين البلدين ولصالح اليابان هذا العام أكثر من ١٥٠ مليار دولار) ...

ورغم الوعود اليابانية المبهمة ؛ إلا أن الرد اليابانى على المطالب الأمريكية لم يتخذ حتى الآن أشكالا عملية ؛ بل إن كيش ميزاوا رئيس وزراء اليابان أثار ضجة سياسية واسعة فى الولايأت المتحدة حين أشار فى إحدى خطبه إلى

أن الولايات المتحدة تحاول تحميل اليابان مسئولية كسل العمالة الأمريكية وافتقادها إلى قوة الدفع والابتكار ..

أما العلاقات الأمريكية ـ الصينية التى بدأت بمباريات البنج بونج (تنس الطاولة) فى أواخر الستينات ثم وصلت إلى حد إعطاء الصين مرتبه «الدولة الأكثر رعاية» فى العلاقات التجارية الأمريكية فى أوائل الثمانينات؛ فإنها تعرضت هى الأخرى فى العامين الماضيين إلى هزات عنيفة ؛ وقد جاءت هذه الهزات أساسا كنتيجة للتغيرات التى جرت على الساحة العالمية وأدت إلى اختفاء الاتحاد السوفيتى ومعسكر شرق أوربا، تلك التغيرات التى قللت ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ الضرورات القصوى والاستراتيجية التى كانت تفرض علاقات وطيدة مع الصين ..

وجاءت أحداث ميدان السلام السماوى (نيانا من) سنة ١٩٨٩ لتشترك أمريكا وتقود حملة عالمية من أجل الضغط على الصين لفتح المزيد من الأبواب ولربط الأنفتاح الاقتصادى بانفتاح ليبرالى سياسى .

على أن أهم التغييرات التى جرت على ساحة العلاقات الأمريكية الصينية هى تلك التى جرت فى الشهور الأخيرة ..

فعندما أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم صفقة أسلحة إستراتيجية لتايوان (١٥٠ طائرة هليكوبتر متقدمة) كان رد الفعل الصينى عنيفا على غير العادة والتحذير بأن المضى فى هذه الصفقة يعنى مخاطر جسيمة فى العلاقات بين البلدين .

كذلك أبدت الدوائر السياسية الأمريكية قلقها البالغ ؛ مثلما جرى فى جلسات الكونجرس الأمريكى فى الشهر الماضى ؛ من الدور الصينى المتزايد فى تصدير السلاح إلى المناطق الملتهبة ؛ الأمر الذى أدى إلى تقديم مشروع قرار من الكونجرس بإسقاط حق الدولة الأكثر رعاية واستخدم الرئيس الأمريكى بوش حق الفيتو لإسقاطه ..

وكان رد الفعل الصينى بيانا من وزارة الخارجية يقول « إن على الذين يسعون إلى فرض حرب تجارية على الصين أن يدركوا أنه طريق خاطىء ؛

فالصين ستواصل تقدمها فى تطوير علاقاتها واقتصادياتها الدولية ؛ ولكنها لن تخضع لأى شرط من جانب الولايات المتحدة أو من غيرها ..

ان هذه الخلافات اليابانية الأمريكية، والصينية الأمريكية هي التى تعمق من أهمية وخطورة التقارب الصينى اليابانى .

فاليابان تحتل حاليا المركز الثانى فيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع الصين ؛ وتأتى الولايات المتحدة فى المركز الرابع (بلغ حجم التجارة بين الصين واليابان فى العام الماضى أكثر من ٢٠ مليار دولار)

والسوق الصينى (٢ر١ مليار نسمة) شديد الإغراء لليابان ولكل الدول الصناعية الكبرى .

ولو أخذنا الكلمات التاريخية والمعبرة التى قالها شواين لاى رئيس وزراء الصين للزعيم المصرى جمال عبد الناصر أثناء لقائهما فى باندونج فى أواسط الخمسينات فإنها تمس جوهر الصراع القائم ..

«إننا لو قررنا أن يزيد كل صينى استهلاكه من الأقمشة لأقل من نصف متر فإن ذلك كفيل بحل مشكلة صادرات القطن المصرى والهندى .. »

ان هذه الكلمات تقدم تفسيرا للتسابق ؛ وأحيانا الصراع ؛ الذى يجرى بين القوى الاقتصادية الكبرى وصولا إلى السوق الصينى .. خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة التى تعانى منها هذه الدول والمتمثلة فى ازدياد نسب البطالة وانخفاض معدلات التصدير وانكماش القدرة على الاستهلاك...

ولذلك فحينما تلتقى الدولة الاقتصادية الأولى فى العالم بقدراتها الإنتاجية والتصديرية مع الدولة الأولى فى العالم بمكانتها البشرية والاستهلاكية .. يصبح على الولايات المتحدة ؛ بل وعلى العالم المعاصر كله أن يجرى الكثير من الحسابات والتحسبات ..

كتب المؤلف

● وجه أمريكا القبيح (مع آخرين)	دار الكاتب العربى	١٩٦٧
● الثقافة والقرية	دار الكاتب العربى	١٩٨٦
● قصص ريفية (مجموعة قصصية)	دار الكاتب العربى	١٩٧٠
● القرية المصرية	الطبعة الأولى	
دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج	دار الثقافة الجديدة	١٩٧٣
	طبعتان	
	دار الثقافة الجديدة	١٩٧٤
● القرية والمعاصرة	الطبعة الأولى	
بين الاصلاح والثورة		
● التعاونيات الزراعية فى مصر	فردنزى	١٩٧١
	ترجمت إلى جميع اللغات الحية	
● تجربة الثورة فى اليمن الديموقراطى	الطبعة الأولى	
	بيروت ـ دار ابن خلدون	١٩٧٥
	٤ طبعات	
● شيوعيون وناصريون	روز اليوسف	١٩٧٥
	خمس طبعات	
● الناصرية وتجربة الثورة من أعلا	دار الفكر ترجم بالألمانية	١٩٨٦
	ليبزج	
● النيل والغضب (مجموعة قصصية)	مختارات فصول	١٩٨٨
● الخروج (رواية معاصرة)	دار سينا	١٩٩٠

المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٤٢٢/١٩٩٣ .

ISBN 977-01-3464-3

اتجهت الطموحات بعد انتهاء الحرب الباردة إلى الحلم ببناء مجتمع دولى أكثر عدالة ، وأوثق ترابطا من الناحية الاقتصادية والإجتماعية ، وكان شعار عالم متداخل المصالح يوحى بأننا إزاء معادلة عالمية جديدة ، تتراجع فى حدود الأيدلوجيات العارمة والمتصارعة لصالح توليفات فكرية جديدة أكثر تسامحا ، ولكن رياح التغير التى عصفت بمعادلة الحرب الباردة القديمة واصلت انطلاقها لتعصف ـ وفى وتيرة أسرع ـ بالأحلام او الأوهام التى جالت فى خاطر البعض ، وانطلقت نيران الحروب التجارية الخطرة بلا رادع وبلا حدود ، وطفا على السطح صراعات عنصرية وعرقية وطائفية ، وأصبح واضحا أن العالم مقبل على أشكال جديدة من الصراعات .. وسط كل هذا لابد من اهتمام عربى بما يجرى بحثا عن موقع أو حتى مرفأ آمن ، فرياح التغيير التى تهب على عالم اليوم لن تتسامح أو تحنو على من يأخذون موقف المتفرج اللاهى .

٧٥٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب